



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية وآفاق تطويرها من خلال دراسة
التعاونيات الزراعية في شمال الضفة الغربية

جمال علي عبدالله ابو نمر

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين
1434 هـ / 2012 م

واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية وآفاق تطويرها من خلال دراسة
التعاونيات الزراعية في شمال الضفة الغربية

اعداد:

جمال علي عبدالله ابو نمر

بكالوريوس جامعة ، فلسطين

اشراف الدكتور: عبدالرحمن الحاج

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات
وتتمية الموارد البشرية من برنامج التنمية الريفية - كلية الدراسات العليا -
جامعة القدس

1434 هـ / 2012 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية وآفاق تطويرها من خلال دراسة التعاونيات الزراعية في شمال الضفة الغربية

اسم الطالب : جمال علي عبد الله ابو نمر
الرقم الجامعي: 20810163
المشرف: الدكتور عبدالرحمن الحاج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2012/07/14 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع: _____
التوقيع: _____
التوقيع: _____

رئيس لجنة المناقشة: د. عبدالرحمن الحاج

ممتحنا داخليا : د. طلعت التميمي
ممتحنا خارجيا : د. عبدالرحمن التميمي

القدس – فلسطين

1434هـ - 2012م

الإهداء

إلى كل محب للعلم محب للعطاء

إلى منتسبي الحركة التعاونية الفلسطينية في كافة أرجاء الوطن

إلى ارواح والدي ووالدتي رحمهم الله

إلى زوجتي ورفيقة دربي

إلى أبنائي وبناتي الاعزاء

إلى إخوتي وأخواتي جميعاً

إلى اصدقائي وصدقاتي

إلى كل عزيز لم يرد اسمه عن قصد

أهدي إليكم جميعاً هذه الرسالة

جمال علي عبد الله ابو نمر

اقرار:

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تما الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

جمال علي عبد الله أبو نمر

التاريخ:

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه اجمعين، احمد الله على إنجاز هذا العمل وآمل أن يكون عملا مفيدا وعلما ينتفع به، وبداية اتقدم بعظيم شكري وجزيل امتناني الى استاذي الفاضل الدكتور عبدالرحمن الحاج على ما بذله من جهد عظيم في مساعدتي والاشراف على هذا العمل، ومتابعته المستمرة وارشاداته ونصائحه القيمة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الاساتذة عبدالرحمن التميمي وطلعت التميمي الذين تفضلوا بمناقشة الرسالة، ولا يسعني الا ان اتقدم بشكري الجزيل ايضا الى رؤساء ومدراء واعضاء الجمعيات التعاونية ومدراء التعاون الذين قدموا لي كافة التسهيلات لأنجاح هذا العمل وتعاونوا معي في نقل الصورة الصادقة عن واقع جمعياتهم والقطاع التعاوني في فلسطين.

ولا يفوتني ان أتقدم بالشكر الى كافة الاخوه والزملاء في برنامج التنمية الريفية سواء عاملين او طلبه وبشكل خاص الدكتور زياد قنام حفظه الله ورعاه، لما قدمه لي من توجيهات وإرشادات علمية ولم يتوانى عن تقديم الدعم والمساندة وبشكل مستمر ودون كلل.

كما واتقدم بالشكر الجزيل الى الاخ امين الحاج وخالد الداوودي وجمال المبسلط وعبد ياسين على وقفهم المشرفة معي ومساعدتي في انجاز هذا العمل.

واتقدم بالشكر الى مؤسسة الرؤية العالمية والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية لما قدموه من دعم لي خلال هذا العمل، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد معن سلحب الذي أشرف على تحليل بياناتي التي جمعتها.

اتقدم بشكري الجزيل الى زوجتي وابنائي وبناتي اللذين لازموني خلال انجاز هذا العمل، وتحملوا وصبروا خلال فترة انجاز الرسالة.

واخيرا اتقدم بشكري الجزيل الى جامعة القدس ممثلة بكافة اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين.

جمال علي عبد الله أبو نمر

تعريفات

لصياغة هذه التعريفات تم الرجوع الى مشروع قانون الجمعيات التعاونية الاردني لعام 1956 وتقارير الادارة العامة للتعاون لصياغة هذه التعريفات، بالإضافة على بعض المراجع العربية والاجنبية الواردة في صفحة المراجع في هذه الرسالة.

- الجمعية التعاونية : هي مؤسسة تُدار ذاتيا من قبل مجموعة من الأشخاص اتحدوا طوعا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال ملكيتهم المشتركة لها وإدارتهم الديمقراطية لمشروعهم.
- العمل الجماعي : هو تظافر وتجمع جهود مجموعة من الأفراد لإنجاز عمل ما بشكل افضل مما لو قاموا به منفردون.
- لجنة الادارة : الهيئة التي يتم انتخابها بشكل دوري وحسب النظام الداخلي من بين الأعضاء المكتملي العضوية في الجمعية تقوم بادارة وتسيير أمور الجمعية واتخاذ القرارات وتخطيط النشاطات الخاصة بالجمعية.
- الهيئة العامة : كافة الأعضاء المنتسبين للجمعية التعاونية والذين أكملوا شروط العضوية وسددوا كافة أسهمهم ورسوم عضويتهم كما حددها النظام الداخلي.
- النظام الداخلي : مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم أعمال ونشاطات الجمعية والتي يجب أن يلتزم بها الأعضاء لحل كافة الإشكاليات وتسيير أعمال الجمعية.
- عضو الجمعية : الشخص المنتسب للجمعية والذي قام بإكمال كافة شروط العضوية.
- رئيس الجمعية : شخص يتم انتخابه من قبل الهيئة الإدارية ليقوم بقيادة الهيئة الإدارية ورئاسة جلساتها والتوقيع على كافة المعاملات الخاصة بالجمعية.
- مبادئ التعاون : سبعة مبادئ عامه متعارف عليها عالميا من قبل التحالف التعاوني الدولي.
- الإدارة العامة للتعاون : جهة تابعة لوزارة العمل تقوم بالإشراف ورعاية شؤون التعاونيات في فلسطين.
- الأسهم : هي مبلغ مالي يتم الاكتتاب به من قبل العضو ليصبح عضوا فاعلا في الجمعية، ويتم تحديده من قبل الهيئة العامة كما ورد في النظام الداخلي.

- اللجان الفرعية : كافة اللجان المنبثقة عن لجنة الادارة مثل اللجنة المالية، لجنة الجرد، لجنة المشتريات .الخ باستثناء لجنة الرقابة
- التعاون : هو نظام اقتصادي اجتماعي هدفه تجميع جهود مجموعة من الأفراد لتحقيق رغبات وحاجات لا يستطيع الفرد تحقيقها بمفرده.
- التعاونيات : الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها.
- القطاع التعاوني : كافة الجهات والمؤسسات التعاونية الرسمية بالإضافة إلى الاتحادات والجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها.
- NGO : مؤسسة غير حكومية
- الحلف التعاوني الدولي : منظمة دولية تضم في عضويتها مؤسسات تعاونية من مختلف انحاء لعالم وهي الجهة التي تمثل القطاع التعاوني عالميا. (ICA)

ملخص الدراسة

أجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين كانون ثاني من العام 2012 وحتى شهر حزيران من نفس العام حيث مثل رؤساء مجالس الإدارة للجمعيات التعاونية الزراعية العاملة في شمال الضفة الغربية مجتمع هذه الدراسة . وبلغ حجم عينة الدراسة (39) عضوا من اعضاء ورؤساء مجالس الإدارة في الجمعيات المبحوثة.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في شمال الضفة الغربية من خلال التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسي الذي تعيشه هذه الجمعيات التعاونية، كما هدفت الدراسة أيضا إلى التعرف على أهم القضايا والإشكالات التي تواجهها ومحاولة إيجاد مقترحات وحلول لتطويرها .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لإنجاز هذه الدراسة، حيث استعان بالمقابلة في جمع البيانات والمعلومات إضافة إلى مراجعة الأدبيات السابقة . وقد وجهت المقابلة إلى رؤساء مجالس الإدارة في الجمعيات التعاونية موضع الدراسة والتي اشتملت على أربعة محاور، ومنها المحور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاداء المؤسسي للجمعيات التعاونية إضافة إلى محور الاقتراحات من قبل رؤساء الجمعيات التعاونية لتطوير العمل وتحسين الأداء ، وقد غطت هذه المحاور أهداف هذه الدراسة، بعدها تم تحليل نتائج استبانة المقابلة ومعالجتها احصائياً وعرضها بواسطة حزمة SPSS .

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في المجال الاقتصادي كان ضعيفاً ولم يرتقي لمستوى آمال الأعضاء من خلال قلة وجود مشاريع للبنى التحتية للجمعيات التعاونية، واعتماد الجمعيات على مصادر التمويل الخارجي بدلا من الاعتماد على الذات، وقلة الإيرادات الشهرية. بينما أظهرت نتائج الدراسة ضعف أداء الجمعيات التعاونية الزراعية موضع الدراسة في المجال الاجتماعي من خلال الأداء الضعيف في مستوى الخدمات المقدمة للأعضاء، وتدني مستويات إنتماء والتزام الأعضاء تجاه جمعياتهم ، وضعف العلاقة مع المجتمع المحلي ، وتدني نسبة مشاركة الهيئة العامة في فعاليات الجمعيات ونشاطاتها العامة .

في حين أظهرت نتائج الدراسة مستوى أداء ضعيف في المجال الثقافي وظهر ذلك تدني مستوى مفهوم العمل الطوعي والجماعي لدى الأعضاء وقلة وجود الخطط السنوية للتطوير، وندرة وجود برامج توعية لأعضاء الجمعيات التعاونية المبحوثة ، كما بينت نتائج الدراسة ضعفاً واضحاً في الأداء

المؤسسي للجمعيات التعاونية الزراعية العاملة في شمال الضفة الغربية ، والذي ظهر من خلال ضعف دور الإدارة العامة للتعاون في تقديم المساعدة للجمعيات التعاونية ، وقلة وجود آليات لتطوير الأنظمة المالية والإدارية للجمعيات المبحوثة، وعدم وجود استراتيجيات واضحة لتطوير الجمعيات التعاونية .

وخلصت الدراسة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والسموحات الميدانية الهادفة إلى تشخيص أكثر وضوحاً للمشكلات والمعوقات التي تعترض العمل التعاوني في الواقع الفلسطيني.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة تشجيع الجمعيات التعاونية للإعتماد على الذات ، وإلى ضرورة تعزيز دور الإدارة العامة للتعاون في تطوير عمل الجمعيات التعاونية ، والإسراع في إقرار قانون تعاون فلسطيني، والعمل على ترسيخ الوعي التعاوني لدى أعضاء الجمعيات التعاونية ، وضرورة العمل الدؤوب لتوسيع قاعدة العضوية فيها.

كما أوصت الدراسة ضرورة العمل على إنشاء صناديق توفير داخل البناء التنظيمي للجمعيات التعاونية ، وتوفير الظروف المناسبة للعمل داخل التعاونيات ، إضافة إلى بناء قدرات الموارد البشرية العاملة في الجمعيات التعاونية ، وإلى ضرورة الأهتمام بمشاركة المرأة في العمل التعاوني الفلسطيني ، وأهمية توفير أسواق محلية مناسبة لمنتجات التعاونيات، والعمل على بناء وتأسيس إطار نقابي خاص بالجمعيات التعاونية، وتحفيز الجمعيات على بناء أوسع علاقة شراكة وتنسيق فيما بينها ، وبناء قاعدة بيانات خاصة بالعمل التعاوني الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية المقترحات العملية والتي تقدم بها رؤساء الجمعيات التعاونية والذين مثلوا عينة الدراسة والتي تمثلت في أهمية تقديم الدعم المالي والإداري للجمعيات التعاونية والذي يجب أن يعبر عن الحاجة الفعلية للجمعيات التعاونية وليس بناء على رغبة وأجندة الممولين ، إضافة إلى مقترحات تتعلق بضرورة صياغة وإصدار قانون تعاوني فلسطيني مستقل يخدم تطوير القطاع التعاوني الفلسطيني وبناء قدرات طاقم الجمعيات التعاونية الفلسطينية وإيجاد قنوات تسويق لمنتجات الجمعيات التعاونية.

The reality of Palestinian cooperative societies and the prospects developed through the study of agricultural cooperatives in the northern West Bank

Prepared by: Jamal A. Nimer

Supervisor: Dr. Abdullrahman Alhaj

Abstract

This study was performed in the Northern Palestinian Governorates (Jenine,Nablus, Tulkarem, Qlaqilia, Tubas) between the period of January 2012 and June 2012. Thirty Nine Agricultural Cooperative chairmen's represented the study population from the working agricultural cooperatives in the Northern Palestinian Governorates.

The study aims to introduce the reality of the Agricultural Cooperative societies in the Northern Governorates in West Bank by identifying the economic, social, cultural and institutional reality for those cooperatives. In addition to that, identifying the most important issues and problems they faced and trying to find solutions for their development.

Descriptive approach was used to complete this study. The researcher used the interviews and the previous literature to collect the data. The interview was conducted with the cooperatives Chairmen's. The structure of the interview sheet consists of a series of open questions connected to the study objectives. The interview sheet consists of four areas, the economical part, the social part, the cultural part and the institutional performance part. It also contains a question related to the cooperative interviewer's suggestions to develop the cooperatives sector.

The study result showed that the economical performance in the Agricultural is weak and do not fulfill the ambitions of Cooperative members. This can be clarified in the lack of infrastructure projects for the cooperative societies, the dependence of the cooperatives on the external funds and not on their own resources, the shortage of fixed income, the weakness of services provided for the cooperative to their members. The study also showed that there is weakness in the social performance in the Agricultural Cooperatives. This can be clarified in the lack of cooperation among the cooperatives, the shortage of loyalty towards the cooperatives from the member's side, the absence of the cooperative social values. From the cultural prospective, the study shows that there is weak performance in the cultural aspect. This can be clarified in level of awareness on the team work and the volunteerism work, the lack of planning and the lack of capacity building programs for the cooperatives steering committees. Finally, the study showed that there is weakness on the organizational structure in the Agricultural Cooperatives. This can be clarified on the lack of governmental support for the cooperatives sector and the absence of strategic plans for the cooperatives.

The study concluded that there is a need for further studies, researches and field scanning that aimed to diagnosis and slove the problems and obstacles that hinder cooperative work in the Palestinian Cooperative Movement.

The study came out of a series of recommendations such as, encouraging the cooperatives to be self reliant, strengthening the role of Directorate General of Cooperation in the development process of the cooperatives, legislate of Palestinian law that suit the privacy Palestinian cooperatives, rising the cooperative awareness among members and expanding the membership base.

The study also recommended to constructing savings fund for the cooperatives, providing appropriate conditions for employees, promoting women's participation in collaborative work, provision of markets for cooperatives products, encouraging the cooperatives to join the membership of unions and building data base for the Palestinian Cooperative Movement.

The interviewers suggested to develop the cooperative sector by directing the fund from the donors towards the benefits of the cooperatives, the necessity to pass an independent Palestinian Cooperative Low, finding self financing mechanism that serves the cooperative sector, institutionalizing the cooperatives, building the capacities of the cooperatives sector staff and finding markets for the cooperatives products.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 تمهيد

الإنسان مفطور على حب التعاون ، ولاتستقيم أمور حياته كلها إلا بالتعاون ، بل ويعتبر التعاون من الأمور الفطرية المركبة فيه، فهو يحتاج في كثير من أموره وحاجاته إلى من يعاونه ويساعده على إتمامها وبعض تلك الأمور لا يستطيع أن يقوم بها وحده مهما بلغ من القوة. . (الحيالي،2007).

تبنى الحركات التعاونية في العالم على اساس استقلاليتها والحفاظ على هويتها الوطنية، كما وتلعب دورا في التنمية المجتمعية سواء كانت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يهدف نظام التعاون الى خدمة اعضائه والمجتمعات المحلية من خلال تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهذا هو الحال الذي يجب ان تلعبه الحركة التعاونية الفلسطينية في خدمة أعضائها اسوة بنظيراتها على مستوى العالم. (الحيالي،2007).

لقد تعرضت الحركة التعاونية الفلسطينية الى نكسات منذ نشأتها ولغاية الوقت الحاضر،فقد تأثرت بالأحتلال الاسرائيلي الذي تسبب في تدهور جميع قطاعات التنمية والنشاطات الحياتية، الا ان التعاونيات الفلسطينية كافحت من أجل البقاء والاستمرار في تقديم خدماتها لاعضائها وللمجتمعات المحلية التي تعمل بها . (الحيالي،2007).

تعتمد فكرة التعاون في الاساس على مبدأ تطبيق العدالة في توزيع واستغلال والاستفادة من الخبرات المادية والمعنوية للجمعية التعاونية، وذلك من اجل منفعة كافة أعضائها طبقا لمدى مساهمة كل

عضو في أعمال الجمعية، وانسجاما مع مبادئ التعاون. وتحتاج الحركة التعاونية في بلدان العالم الثالث الى تضافر الجهود سواء على مستوى الافراد أو الدول من أجل تحقيق الغايات الاجتماعية للتعاون، وفي هذا السياق، سعت الكثير من دول العالم الى سن القوانين والتشريعات التي تساهم في تنظيم الحركة التعاونية ومساعدتها في تحقيق اهدافها. (الحيالي،2007).

تعاني الحركة التعاونية الفلسطينية متمثلة بالجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها من ضعف في مستوى أدائها وعدم القدرة على تحقيق الهدف الذي وجدت من اجله وهو النهوض بالوضع الاقتصادي لمنتسبيها والمجتمع المحلي المحيط بها، كما تعاني الجمعيات الفلسطينية ايضا من بطء في نموها ومساهمتها بشكل اكبر في التنمية المجتمعية. (مؤتمر آفاق الحركة التعاونية الفلسطينية،2009).

ويرى الباحث ان الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها واهدافها تعتبر احد الوسائل التي تلعب دورا كبيرا في تلبية احتياجات اعضائها وتقديم كافة الخدمات التي تلزمهم وتحقيق نقلة نوعية في اوضاعهم الاقتصادية نحو الافضل.

2.1 مشكلة الدراسة

في ظل الظروف الصعبة والمعقدة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها فلسطين في ظل سياسة الاحتلال وإجراءاته المتواصلة ضد أبناء شعبنا من إغلاق للمناطق وحصار متواصل والذي كانت نتائجه مدمرة على الحياة اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني، الامر الذي أدى إلى تزدى أوضاع الشعب الفلسطيني في كافة المستويات، كما أدى الى انخفاض في مستوى أداء المؤسسات الفلسطينية بشكل عام والجمعيات التعاونية بشكل خاص، الامر الذي اثر على قدرة هذه الجمعيات في اخذ دورها الطبيعي والريادي في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم الإقتصاد الوطني، وهذه الظروف اثرت بدورها على قدرة الجمعيات التعاونية على خدمة مصالح اعضائها المنتسبين والمجتمع المحلي المحيط بها، كما اثر ذلك سلبا عليها في تحقيق اهدافها. (تقرير الإدارة العامة للتعاون، وزارة العمل الفلسطينية، 2008).

تعاني الحركة التعاونية الفلسطينية من العديد من المعوقات التي تؤثر على تطورها، وقد عقدت العديد من المؤتمرات التي بحثت القطاع التعاوني الفلسطيني وآخرها كان المؤتمر التعاوني الذي عقده وزارة العمل/الإدارة العامة للتعاون في شهر نيسان من العام 2004 تحت عنوان " واقع وآفاق تطوير الحركة التعاونية الفلسطينية ، والذي اكدت نتائجه بشكل واضح بان الجمعيات التعاونية الفلسطينية

بشكل خاص والحركة التعاونية بشكل عام تعاني من وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تؤثر على ادائها وفعاليتها. وهذا يؤكد على ضرورة البحث في اسباب هذه المشاكل والتحديات، والبحث عن وسائل وآليات لمساعدة الجمعيات التعاونية الفلسطينية في النهوض والتطور في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة بشكل فاعل في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

تتلخص مشكلة الدراسة في وجود ضعف في أداء الجمعيات التعاونية الفلسطينية وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها، وبالتالي عدم مساهمتها بشكل فاعل في العملية التنموية لمنتسبيها والمجتمع الفلسطيني المحيط بها.

3.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما هو واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية؟ أما الأسئلة الفرعية فجاءت:

- ما هو الواقع الاقتصادي للجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية في شمال الضفة الغربية؟
- ما هو الواقع الاجتماعي للجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية في شمال الضفة الغربية؟
- ما هو الواقع الثقافي للجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية في شمال الضفة الغربية؟
- ما هو الواقع المؤسسي للجمعيات التعاونية الزراعية في شمال الضفة الغربية؟
- ما هي آفاق تطوير الجمعيات التعاونية الفلسطينية؟

4.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية تنص على أن التعاونيات الفلسطينية الزراعية مؤسسات فاعلة ولا تعاني من أية معوقات ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو مؤسسي. أما الفرضيات الفرعية فهي:

- التعاونيات الفلسطينية الزراعية مؤسسات اقتصادية تحقق أرباحا كبيرة تتناسب مع تطلعات وطموحات أعضائها.
- التعاونيات الفلسطينية الزراعية مؤسسات اجتماعية تحقق تطلعات وطموحات منتسبيها وتعزز العلاقات الاجتماعية لأعضائها والمجتمع المحيط بها.

- التعاونيات الفلسطينية الزراعية مؤسسات تعزز الفكر الثقافي التعاوني لمنتسبيها والمجتمع المحيط بها.
- التعاونيات الفلسطينية الزراعية مؤسسات تلتزم باللوائح والقوانين وتعزز القدرات المؤسسية لأعضائها وموظفيها من كافة النواحي .

5.1 أهمية الدراسة

إن أهمية القيام بمثل هذه الدراسة يعود إلى:

- الأهمية العلمية: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تطرقت إلى الحركة التعاونية الفلسطينية وخاصة الجمعيات التعاونية ، بحيث ركزت على بحث أوضاع الجمعيات التعاونية وكيفية تطوير ادائها، وهذا سيدفع العديد من الباحثين الى التركيز على هذا القطاع الهام الذي يمثل شريحة كبيرة من شرائح المجتمع ويعمق ويزيد من وعي المجتمع الفلسطيني لأهمية الجمعيات التعاونية ودورها في تطوير أوضاعهم. كما تقدم هذه الدراسة مادة علمية يمكن ان تستفيد منها العديد الجمعيات التعاونية الفلسطينية بكافة انواعها في تطوير ادائها وتحسين خدماتها، كما يتوقع ان يستفيد من هذه الدراسة الادارة العامة للتعاون وهي الجهة المسؤولة عن الجمعيات التعاونية وتقدم الدعم لها وتوفر الظروف المناسبة لتطويرها، واخيرا يمكن ان يستفيد من هذه الدراسة المؤسسات الدولية والمحلية المانحة في برمجة مشاريعها لتلائم احتياجات الجمعيات التعاونية الفلسطينية.
- الأهمية التطبيقية: تمكن هذه الدراسة القائمين على الجمعيات التعاونية والقطاع التعاوني من التعرف على نقاط القوة لدى هذا القطاع وبالتالي تذليل العقبات التي تعترض تطويره وكذلك التعرف على التحديات التي تعترض نجاحه ومحاولة تذليلها. وبعبارة اخرى تساعد هذه الرسالة القائمين على الحركة التعاونية والمستفيدين منها في تنمية هذا القطاع الهام وتطويره بشكل سليم.
- أهمية نابعة من حدود الدراسة: هذه الدراسة أجريت على قطاع التعاونيات الزراعية في شمال الضفة الغربية، وهذا القطاع له أهمية كبيرة في تحسين اوضاع منتسبيه وتنمية اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما ينطبق على التعاونيات الزراعية ينطبق تقريبا على باقي التعاونيات وبالتالي سنقوم هذه الدراسة بخدمة الاعضاء المنتسبين للحركة التعاونية في كافة أرجاء الوطن.

6.1 مبررات الدراسة

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي قلت فيه الدراسات التي بحثت في القطاع التعاوني الفلسطيني، وقل الأهتمام به على الرغم من أهميته خاصة وأنه ينتسب إليه العديد من افراد المجتمع الفلسطيني في كافة المناطق، الامر الذي ادى الى اهمال هذا القطاع وضعف اداء مؤسساته (الجمعيات التعاونية) وظهور العديد من التحديات التي تعترض تطوره. (اعتمادا على نتائج وتوصيات مؤتمر واقع وآفاق الحركة التعاونية الفلسطينية الذي عقد بتاريخ 30 نيسان 2009). وفيما يلي اهم مبررات هذه الرسالة:

- حاجة الجمعيات التعاونية بشكل عام والجمعيات الزراعية بشكل خاص إلى معلومات وحلول للتغلب على العقبات التي تعترض تطورها واستمراريتها.
- تردي الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني بعد الانتفاضة الفلسطينية وزيادة البطالة في صفوفه بعد تشديد الدخول الى داخل الخط الأخضر مما ادى الى وجود حاجة الى إنشاء جمعيات تعاونية مبنية على أسس سليمة للمساهمة في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال العاطلين عن العمل.
- الانحراف عن اهداف القطاع التعاوني واعتماده على المساعدات الخارجية بدل الاعتماد على الذات والبحث عن حلول بديلة للتمويل الخارجي.
- ضعف الوعي التعاوني لدى منتسبي هذا القطاع ومحاولة تعزيز هذا الوعي لتحسين صورته وانجازاته.
- تباطؤ عملية التقدم في الجمعيات التعاونية والحاجة الى بحث اسباب هذا التباطؤ ووضع حلول له، على اعتبار ان الجمعيات التعاونية هي احدى الوسائل التي تساعد على تحسين الاوضاع الاقتصادية لمنسوبيها والمجتمع المحيط بها.
- رغبة الباحث في إثراء المعلومات عن الحركة التعاونية الفلسطينية ومحاولة وضع حلول للتغلب على العقبات التي تعترض تطورها، في الوقت الذي قلت فيها الدراسات التي بحثت حول هذا الموضوع، خاصة وان الباحث يعمل في هذا القطاع مما يزيد عن عشرون سنة وله كتابات وأبحاث في هذا الموضوع وهو عضو في اكثر من جمعية تعاونية واتحاد تعاوني.

7.1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة: تحليل واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية في الضفة الغربية وبالتالي التعرف على اهم القضايا والاشكالات التي تواجهها ومحاولة ايجاد مقترحات وحلول لتطويرها من خلال دراسة التعاونيات الزراعية في محافظات الشمال كمثال لهذه التعاونيات. أما الأهداف الفرعية فهي:

- دراسة دور الجمعيات التعاونية الفلسطينية في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمنتسبيها من خلال دراسة التعاونيات الزراعية في شمال الضفة كمثال، والبحث عن آليات لتحسين أوضاعها.
- دراسة وتحليل التحديات التنظيمية التي تواجه الجمعيات التعاونية الفلسطينية وأثرها على البنية المؤسسية للجمعيات ومحاولة وضع آليات لتجاوزها من خلال دراسة الجمعيات الزراعية في شمال الضفة.
- التعرف على عوامل وآليات تفعيل الجمعيات التعاونية الفلسطينية في خدمة منتسبيها لمجتمع المحلي من خلال دراسة التعاونيات الزراعية في شمال الضفة.
- الخروج بمقترحات وحلول تتعلق بآليات تطوير هذا القطاع من خلال دراسة التعاونيات الزراعية في شمال الضفة الغربية.

8.1 حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: تم اجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني من العام 2011 والنصف الاول من العام 2012.
- الحدود المكانية: تم دراسة الجمعيات التعاونية الزراعية في شمال الضفة الغربية والتي تشمل كل من محافظات قلقيلية، نابلس، طولكرم، جنين، طوباس.

9.1 مجتمع الدراسة

تم الألتقاء مع رؤساء الهيئات الادارية و/ أو مدراء الجمعيات التعاونية الزراعية ومدراء مكاتب التعاون في محافظات شمال الضفة الغربية.

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

الفكر التعاوني موجود من بدء الخليقة، فالانسان بفطرته ميال للتعاون ومساعدة الغير، أن بداية أول ظهور للفكر التعاوني كانت على يد الاشتراكية الطوباوية التي يعتبر روبرت اوين احد روادها وهو الأب الحقيقي للتعاون الذي لعبت تجاربه دورا كبيرا وساعدت في ظهور اول نموذج تعاوني ناجح عام 1844 في بلدة روتشديل بإنجلترا من خلال تضافر جهود مجموعة من العمال في تلك البلدة الانجليزية واعتبرت تلك الفترة اول فترة لظهور التعاون خاصة في مجال الجمعيات الاستهلاكية، ثم تبعها بعد ذلك التعاون في المجالات الانتاجية في فرنسا والتعاون في مجال التعاملات الائتمانية في المانيا . (الفتاح،2009).

وقد لعبت النظريات الاشتراكية التعاونية الاصلاحية دورا واثرا كبيرا في نجاح التجارب التعاونية وانتشارها في بقاع عديدة من العالم، واول هذه النظريات النظرية الطوباوية (1771-1858)، وقد بذل شارل فوربيه جهدا كبيرا في نشر الفكر التعاوني (1772-1835)، وظهرت بعدها الشركات التعاونية للكنجية الذي يعتبر وليم كنج احد روادها ومؤسسيها (1786-1865) والدور الذي لعبه لويس بلان (1811-1882)، ثم فرديناند لاسال (1825 - 1864) والمدرسة الالمانية (1847 - 1932) والبارانوفسكية توكان بارانوفسكي (1865-1919) ثم تلتها بعد ذلك نظريات الربح التعاوني في القرن العشرين، هذا إضافة لما قدمه "ميلر" من نظريات تعاونية، وكذلك تجربة الكيبوتسات التعاونية الاسرائيلية .

حاول روبرت أوين (1771-1858) "الأب الروحي للتعاون" تطبيق أفكاره الإصلاحية، حيث شجع مجموعة من العمال على تجميع جهودهم بشكل تعاوني، ولكن برغم العقبات والاشكاليات التي اثرت على التجربة التعاونية في تلك الفترة إلا أنها كانت الخطوة الاولى لبداية التجربة التعاونية العالمية الرائدة لرواد روتشيديل في أغسطس 1843. (الفتاح،2009)

ظاهرة التعاون كظاهرة اجتماعية، قديمة قدم البشرية، وشملت العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي، كما ان التعاون مورس بالفطرة في كافة المجتمعات منذ الازل وبدى ذلك واضحا من خلال تعاون افراد المجتمع الواحد في اقامة المساكن او جني المحاصيل الزراعية كالقمح والزيتون وفي مناسبات كثيرة والتكاتف لمجابهة آثار الكوارث الطبيعية والحروب وكان الناس منذ القدم يتسابقون بشكل فطري من اجل تقديم العون والمساعدة لصاحب الحاجة ويتوقعون المعاملة بالمثل عند حاجتهم لهذا العون ايضاً . وعليه ان كلمة التعاون تعني المشاركة والمساعدة المتبادلة والعمل معاً وانه طريقة مثلى لتأدية وانجاز الاعمال بشكل افضل واسرع كما انه ليس هدفاً بحد ذاته ولكنه وسيلة فضلى لبلوغ الهدف . (المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2011).

2.2 الاديبيات السابقة

بالرغم من اهمية القطاع التعاوني الفلسطيني الا الدراسات التي تطرقت اليه كانت قليلة، فهناك ندرة في الدراسات التي تناولت أوضاع القطاع التعاوني الفلسطيني والجمعيات المنتسبة له، والسبب يعود الى اهمال هذا القطاع الهام من قبل المؤسسات الرسمية وقلة وجود مناصرة من قبل منتسبيه، وبشكل عام يمكن القول ان هناك نوع من التقصير من قبل العديد من الباحثين والكتاب في بحث اوضاع هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بواقعه وآليات تطويره ، وبعد عمليات بحث تم العثور على بعض الدراسات القريبة من هذا الموضوع وهي:

الخطة الإستراتيجية للقطاع التعاوني (2011-2013)، قامت الادارة العامة للتعاون وبمشاركة كل من المركز التعاوني السويدي والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإعداد إستراتيجية للقطاع التعاوني في فلسطين كوسيلة لتطويره، بحيث تم تنظيم ورشات عمل في مقر وزارة العمل، شارك فيها بعض ممثلي الجمعيات التعاونية تم خلالها عمل تحليل مشترك للعمل التعاوني وتحديد مكونات استراتيجية تطويرية القطاع التعاوني، بعدها تمت صياغة رؤية للقطاع التعاوني تتلخص في "قطاع تعاوني منتج ولديه استقلالية مالية ومشغل ومساهم في الاقتصاد الوطني ولديه قناعة وثقافة تعاونية".

ركزت الدراسة على تعزيز الجانب الانتاجي للتعاونيات الفلسطينية وكذلك تعزيز الاستقلالية المالية وتعزيز مبادئ العمل التعاوني. وخلصت الدراسة الى إنصاف القطاع التعاوني والاهتمام به، واستصدار التشريعات اللازمة له، وتحسين قدرته على استقطاب الاستثمار في هذا القطاع. وفي النهاية تم وضع إستراتيجية للقطاع التعاوني. الا ان هذه الإستراتيجية صعبة التنفيذ لأنها تحتاج الى ميزانيات ضخمة لتنفيذها، كما انه لم يتم اشراك العدد الكافي من الممثلين الحقيقيين لهذا القطاع، حيث كان تمثيل الجمعيات التعاونية قليلا، ولم تعكس الاستراتيجية تطلعات الجمعيات التعاونية الفلسطينية بشكل مفصل، خاصة وان هناك خصوصية لكل نوع من انواع الجمعيات التعاونية. كما ان هذه الدراسة يغلب عليها الطابع النظري اكثر من الطابع العملي.

(شركة السهل للتطوير المؤسسي والاتصال، 2012) في دراسة حول آفاق العمل المشترك للاتحادات التعاونية الزراعية الفلسطينية ، تطرقت الدراسة الى اهمية الاتحادات التعاونية كونها من الاجسام المهمة للحركة التعاونية في أي دولة ينشط فيها العمل التعاوني، وبينت الدراسة ايضا دور الاتحادات في الدفاع عن مصالح الجمعيات والأعضاء التعاونيين وتقديم الخدمات النوعية لهم كما تعمل الاتحادات على تعزيز احد مبادئ التعاون السبعة وهو التعاون بين الجمعيات التعاونية.

استعرضت هذه الدراسة ايضا تحليلاً تنظيمياً للاتحادات التعاونية الزراعية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا والتي تمت دراستها حيث قدم وصفا لهذه الاتحادات وتطورها منذ نشأتها ومحاور عملها وترتيباتها التنظيمية. كما تناولت ايضا أوضاع الاتحادات الزراعية الثلاثة في فلسطين وهي الأتحاد التعاوني الزراعي واتحاد عصر الزيتون واتحاد الثروة الحيوانية، وبين التقرير اهمية تطوير القدرات والمصادر المالية والبشرية للجمعيات بما يحقق طموحات الاعضاء وشمل ذلك مراجعة وتقييم شامل للجمعيات القائمة لتحديد فرص النجاح لمشروعات الجمعية وكيفية تفعيل دور الأعضاء وكذلك توفير نماذج وأدوات خاصة في تطوير الأعمال وتطبيقها على الجمعيات الأعضاء من خلال الاستشارة والتدريب ،كما تطرقت الدراسة ايضا الى اهمية عمل ائتلاف للاتحادات التعاونية الثلاثة من اجل تقديم خدمة مميزة للجمعيات الاعضاء، وكذلك اهمية صياغة رؤية ورسالة مشتركة للاتحادات الثلاثة. الا ان هذه الدراسة لم تتطرق الى الجانب الاقتصادي بشكل موسع، ولم تتطرق ايضا الى آلية عمل هذا الائتلاف وكيفية تصميم البناء الهيكلي لأئتلاف الاتحادات الثلاثة، كما لم تشير الى كيفية مساهمة الجمعيات التعاونية في هذا الاتحاد الجديد وما هي مصادر تمويله، وكيف سيتم تقسيم الادوار بين القطاعات المختلفة.

فؤاد غالب حنني (2008)، بعنوان (دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق في شمال الضفة) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة القدس، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع أداء جمعيات التسويق من خلال التعرف على الخدمات المختلفة، الاقتصادية والتسويقية والاجتماعية والإنتاجية وخدمات الإقراض التي تقدمها هذه الجمعيات لجمهور الأعضاء المنتسبين، كما هدفت إلى التعرف إلى الواقع الإداري والتنظيمي لهذه الجمعيات، ودور المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بعمل الجمعيات التعاونية ومنها دائرة التعاون في وزارة العمل، حيث توصل الباحث إلى أن واقع مستوى الخدمات التي تقدمها التعاونيات كان متوسطا ولم يرتق إلى الغرض المطلوب، كما أظهرت أن مستوى معرفة الأعضاء وإفراد المجتمع بمفاهيم العمل التعاوني كان جيدا. كما أوضحت الدراسة بضرورة أن تعمل جمعيات التسويق التعاونية لتحقيق أهداف أعضائها في مجال الخدمات التسويقية والاقتصادية بشكل أفضل. إلا أن الدراسة ركزت بشكل أساسي على موضوع التسويق ولم تتطرق بشكل كافي إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي تؤثر على أداء التعاونيات.

عودة شحاده الزغموري، الجمعيات التعاونية و التنمية في الأراضي المحتلة، سلسلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (2)، ابرز الكاتب في كتابه هذا أهمية دراسة الحركة التعاونية الفلسطينية نظرا لبعدها التاريخي الممتد على حوالي سبعة عقود، اضافه إلى انخراط عشرات آلاف الأعضاء الفلسطينيين في هذه الحركة المنتشرة في كافة التجمعات الفلسطينية وعلى أشكال إنتاجية وخدماتية مختلفة، وكذلك تطرق الكاتب إلى المشاكل التي تعترض عمل التعاونيات وبين أن الجمعيات التعاونية عانت وما زالت تعاني من إشكالات وعقبات عديدة حالها بذلك حال الحركات التعاونية في الدول النامية والمتقدمة. كما بين الكاتب أن العامل الرئيسي في تنمية وتطوير الحركة التعاونية يتمثل في رفع وعي الافراد المنتسبين إلى الحركة التعاونية وخلق الحافز والقناعة داخله حول أهمية التعاون والدور الممكن أن يلعبه في تنمية المجتمع. كما تطرق الكاتب أيضا شرح عن الجمعيات التعاونية الفلسطينية والتي تؤثر في قدرتها على المساهمة في لعب دور لتحسين اوضاعها بحيث لا تجعلها بالضرورة مؤسسات مرفوضة في المجتمع ويجب التخلص منها، بل بالعكس تزيد من أهمية تطوير هذه المؤسسات حتى يمكنها تحقيق أهدافها، كما أوضح الباحث أن هناك الكثير من المبالغ الضخمة المستثمرة في هذه التعاونيات والتي تصل إلى ملايين الدولارات يجب عدم إهدارها أو الاستمرار في إهدارها، ويجب الاستفادة من هذه الاستثمارات وتفعيلها بحيث تصبح منتجة ومفيدة للمجتمع، فالمصانع غير العاملة والمشاريع الإنتاجية والخدماتية المعطلة يمكنها أن تخلق العديد من فرص العمل وتساهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. إلا أن الباحث في هذا الكتاب لم يتطرق بشكل مفصل إلى الجوانب الاقتصادية للجمعيات التعاونية بشكل كاف، بل تطرق إلى شرح مختصر عن دور التعاونيات في عملية التنمية. بشكل عام، لم يركز على الجوانب الاقتصادية للتعاونيات في الضفة

الغربية واكتفى بسرد أنواع التعاونيات وتقسيماتها، كما لم يقدم الباحث حلاً للمشاكل التي تطرق اليها في هذه الدراسة. ومن هذا الجانب يرى الباحث ان هناك نقص كبير في الدراسات التي تناولت قطاع التعاون، في فلسطين، والدليل على ذلك ندرة وجود المؤلفات والكتب والدراسات التي بحثت في موضوع التعاون والجمعيات التعاونية في المكتبات العامة، وان وجد بعضها فان هناك بعض الدراسات الممولة من قبل المؤسسات المانحة، الا انها في معظمها ينقصها الدقة وعدم الشمولية، لأن هدفها في معظم الاحيان هو لتنفيذ نشاط ضمن مشروع ممول لأحد المؤسسات المحلية وليس هدفها الوصول الى حقيقة وواقع التعاون في فلسطين، كما ان مثل هذه الدراسات وان وجدت تموت قبل ان تولد، وتنتهي بانتهاء المشروع المنفذ من المؤسسات الدولية بحيث لا يتم استخدامها أو متابعة نتائجها من قبل الجهات المعنية اما لعدم وجود الامكانيات المادية أو لعدم واقعيتها.

3.2 أهمية التعاون

يلعب التعاون دورا هاما في حياة الانسان خاصة الاقتصادية منها، وتشكل الحركة التعاونية احد اكبر منظمات المجتمع المدني القائمة على العضوية في العالم، حيث تضم الى عضويتها على مستوى العالم أكثر من 800 مليون شخص حتى العام 2008، أما من ناحية الأهمية الاقتصادية للتعاون، فقد ورد في تقرير منظمة العمل الدولية/المكتب الأقليمي للدول العربية ان إجمالي مبيعات أكبر 300 تعاونية على مستوى العالم بلغ ما يقرب من 1.1 ترليون دولار أمريكي، كما وفرت التعاونيات ما يزيد عن مئة مليون وظيفة وهذا يزيد عما توفره الشركات الخاصة من فرص العمل بأكثر من 20% . منظمة العمل الدولية/المكتب الأقليمي للدول العربية،(2010)

وتظهر أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحركات التعاونية في كافة انحاء العالم من حيث تطوير الازواضع الاقتصادية في المناطق التي تعمل بها، فوفقا لمعلومات واردة من الحلف التعاوني الدولي (ICA) وهي المنظمة التي تمثل الحركة التعاونية على مستوى العالم والتي تضم في عضويتها 251 اطارا تعاونيا من 94 دولة في العالم ويمثلون ما مجموعه مليار نسمة، تبين ان الجمعيات التعاونية تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي، فمثلا قامت التعاونيات على مستوى العالم بتوفير أكثر من 100 مليون فرصة عمل. كما ان نصف سكان سنغافوره منتسبون الى عضوية جمعيات تعاونية، وفي كندا بلغ عدد الاعضاء المنسبون الى الجمعيات التعاونية 40% من اجمالي السكان، وكذلك الامر في المانيا والارجنتين وصلت النسبة الى 25%. اما فيما يتعلق بفرص العمل التي توفرها التعاونيات لأعضائها وللمجتمع المحلي، فمثلا توفر الحركة التعاونية الألمانية 440 الف فرصة عمل وفي فرنسا توفر الحركة التعاونية الفرنسية مليون فرصة عمل، أما في ايطاليا فيوجد 70 الف جمعية

تعاونية ساهمت في تخفيض نسبة البطالة من خلال توفير مليون فرصة عمل. وفي بلجيكا سيطرت التعاونيات على 19.5% من الاسواق المالية، اما في افريقيا فقد لعبت التعاونيات ايضا دورا مميزا في محاربة الفقر، ففي كينيا ساهمت التعاونيات بتحسين اجمالي الدخل القومي حيث تساهم بنسبة 45% من الناتج القومي المحلي.

أما على صعيد قطاع الانتاج ، تنتج التعاونيات الكندية 35% من حاجة العالم من السكر والفنلندية 96% من حاجة بلاندا من الالبان و 74% من حاجة بلاندا من اللحوم و 50% من حاجتهم للبيض. مما سبق يتبين الأهمية التي تلعبها التعاونيات في المساهمة في تطوير اقتصاديات البلدان التي توجد فيها. (الزرو، 2011)

وحسب رأي الباحث فان التعاونيات لا يمكن ان تقوم بهذا الدور الا في حال تم انشاؤها على اسس صلبة وفق بناء مؤسسي قوي مبني على لوائح وقوانين معمول بها ووجود وعي كامل من قبل المؤسسين للدور الذي تلعبه التعاونيات في دعم الاقتصاد القوي للدولة، وهذا ينطبق على واقع تعاونياتنا الفلسطينية، حيث يرى الباحث اننا في فلسطين لا نملك مصادر طبيعية لدعم اقتصادنا القومي والوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تساهم في التنمية الاقتصادية هي العمل بشكل جماعي من خلال تجميع مواردنا في جمعيات تعاونية تخدم اهدافنا وطموحاتنا.

ونظرا الى تنامي دور التعاونيات في مجال التنمية، بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة 64 الى اعلان العام 2012 سنة دولية للتعاونيات.

4.2 تاريخ التعاون

1.4.2. نشأة وتاريخ تطور العمل التعاوني المنظم والمؤطر:

بدأت اول بادرة لفكرة تأسيس جمعية تعاونية في انجلترا في بلدة روتشديل على يد جيمس سميث سنة 1833، الا ان جهوده تكلفت بالفشل، بعدها استمرت المحاولات من مجموعة من العمال القيايين لتأسيس جمعية تعاونية ، وفي سنة 1844 استطاع هؤلاء العمال تاسيس جمعية تعاونية استهلاكية لهم، وكانت هذه الفترة هي نقطة بداية لظهور الحركة التعاونية وقد سميت هذه الجمعية جمعية رواد روتشديل ، واستطاع هؤلاء العمال من التعلم من اخطائهم السابقة واستخدام خبراتهم في تطوير تعاونيتهم. وروتشديل هي قرية صغيرة في مقاطعة لانكشاير بانجلترا.

وقد لعبت الحاجة الاقتصادية والظروف التي مر بها هؤلاء العمال دوراً هاماً في تحريك هذه الفكرة، حيث أسست الجمعية من (28) عضواً تمكنوا من جمع (16) جنيهات قاموا بواسطتها بفتح دكاناً صغيراً يحوي على الاحتياجات والسلع الضرورية للأعضاء ولعائلاتهم وبأسعار مناسبة وبدون أية تلاعب أو غش بالنوعية أو الوزن كما يحدث في القطاع الخاص، ثم قاموا بوضع دستور مكتوب أصبح فيما بعد يدعى ((نظام داخلي)) لجمعيتهم بهدف ضمان الغايات والأهداف وطريقة جمع المال وتوزيع الأرباح واسلوب الإدارة وخطة الجمعية ، بعدها توسعت الجمعية بسبب النجاح الذي حققته، ومع مرور الوقت استمر مشروع الجمعية بالتطور حتى أصبح يوفر كافة السلع والملابس للعمال الأعضاء، وبعد خمسة سنوات تم إضافة مشروع آخر وهو مطحنة حبوب ، وأصبحت الجمعية توفر خدمات السكن وفرص العمل لأعضائها، وفي نفس الوقت ازداد عدد الأعضاء المنتسبين إلى أن أصبح عددهم بعد (7) سنوات (600) عضو ووصلت مبيعات جمعيتهم إلى ما يقرب من (13) ألف جنيه استرليني . (Cobia ,1989).

استمر تأسيس التعاونيات في إنجلترا من مختلف الأنواع والأهداف، ونتج عن ذلك إصدار أول تشريع حكومي تعاوني عام 1852 ، وقد أدركت الحكومة في تلك الفترة مدى أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم به التعاونيات ، وتبع ذلك تأسيس أول اتحاد تعاوني عام 1863 انضم إلى عضويته (48) جمعية تعاونية تعمل في توريد وتسويق المواد الغذائية والمنزلية، وتركزت نشاطات هذا الاتحاد على خدمة الأعضاء من الجمعيات المنتسبة، وتم انتخاب أحد رواد جمعية روتشديل رئيساً له ، تبع ذلك تطور مستمر في أداء الحركة التعاونية بإنجلترا ، وأسست أول صحيفة تعاونية عام 1871 ، كما أسست في نفس الفترة أيضاً رابطة تعاونية للسيدات في عام 1883 تهدف إلى تقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة وتحسين ظروف عمل السيدات في المصانع (Kimberly and ,2004) (Robert)

أما بالنسبة لباقي أجزاء القارة الأوروبية فقد ازدهرت التعاونيات وتطورت، ففي ألمانيا ظهرت حركة تعاونية للتسليف والتوفير الزراعي، عملت هذه التعاونيات على محاربة تدني أسعار منتجات الأعضاء التعاونيين، وخلال هذه الفترة الزمنية قام مجموعة من الممولين والتجار بالتلاعب بأسعار الفائدة على المبالغ المقرضة للمزارعين وهذا ما دفع السيد فريدريك رايفايزن رئيس بلدية مجموعة من القرى الألمانية للتفكير بتأسيس أول جمعية تعاونية للتسليف والتوفير لها نظام داخلي مكتوب ومتفق عليه من قبل الأعضاء، اکتتب فيه الأعضاء باسمهم واشترکات متواضعة، وتم منح قروض إنتاجية

زراعية للأعضاء وهذه القروض لها شروط خاصة وكان لها مردود ايجابي على المزارعين .(ابو حبله،2011)

وبعد ذلك انتشرت فكرة تأسيس الجمعيات في كافة اقطار اوربا ثم انتقلت الفكرة إلى كافة انحاء العالم وتتنوع الجمعيات التعاونية بتنوع حاجات المجتمعات في ذلك الوقت، ومن انواع الجمعيات التي ظهرت في تلك الفترة الاستهلاكية والزراعية والإسكانية والصحة وصيد الأسماك والنقل والتسويق والاعمال النسائية والمدرسية والعمالية واعمال أخرى كثيرة تشمل كافة مناحي الحياة. (ابو حبله،2011)، وجاء في النشرة الدورية " الاحصائيات العامة للتعاونيات الاوروبية" التي نشرت عام 2010، على صفحتها الالكترونية بأن الجمعيات التعاونية الاوروبية لعبت دورا هاما في التنمية الاقتصادية في اوربا، فقد وصل عدد الاعضاء المنتسبون الى الحركة التعاونية الاوروبية حتى عام 2010 الى 123 مليون عضو تعاوني يملكون 160000 مشروع اقتصادي توفر 5.4 مليون فرصة عمل للمواطنين الأوروبيين (Cooperative Europe,2010)

2.4.2. الحركة التعاونية في أوروبا:

في الوقت الذي بدأ فيه عصر النهضة في أوروبا في بداية القرن الثامن عشر وما تبعه من تنظيم للاعمال، وتطورت وتنوعت أدوات الإنتاج، مما أدى الى التحول الى القطاع الصناعي وتغير طريقة الانتاج . ونتيجة لذلك انقسم المجتمع الى طبقتين هما: طبقة الأغنياء التي تمتلك وتسيطر على وسائل الإنتاج، وطبقة العمال المأجورين وصغار المنتجين الذين يقعون تحت سيطرة واستغلال اصحاب رؤوس الاموال.

ان اسباب ظهور بعض الحركات والتيارات والافكار يعود الى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية لعدد كبير من العمال وصغار المنتجين، وقد قامت هذه الحركات بالمطالبة باصلاحات مختلفة بهدف تحسين ظروف المعيشة ورفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة ومساعدتهم وانقاذهم من الظلم والحرمان. وقد دعت الحركات التي ظهرت في اوربا ابان تلك الفترة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الى انتهاج اجراءات سريعة لحل هذه المشاكل وتحسين أوضاع الطبقة العاملة خاصة في ما يتعلق بالناحية المادية، من خلال العمل على تجميع امكانات العمال المادية والمالية ومساعدتهم في ممارسة نشاطهم دون تدخل اية وسيط.

وخلال هذه الفترة ظهرت مجموعة من المفكرين المتخصصين في التعاون، ومن أشهر اعلام

التعاون في فرنسا الفيلسوف شارل فوربيه وفي انجلترا المفكر وليام كنج والاشتراكي الأنجليزي وزعيم النهضة التعاونية الأولى روبرت أوين و فريدريك رانثيفيزن و شولتز ولتس في ألمانيا. (منظمة العمل الدولية/المكتب الأقليمي للدول العربية،2010)

3.4.2. ظهور الحركة التعاونية في البلدان النامية:

ظهرت الحركة التعاونية في كل من قارة آسيا وإفريقيا وأمريكا في مطلع القرن السابق، إلا أنها كانت تعاني من صعوبات في التطور والنجاح والسبب يعود إلى سيطرة الاستعمار الأجنبي على تلك القارات في تلك الفترة، وما نتج عنه من تخلف اجتماعي وثقافي في هذه البلدان. (الحيالي،2007). ومع ذلك أسست جمعيات تعاونية في تلك القارات، والجدول التالي يوضح تاريخ ظهور التعاونيات في بعض البلدان النامية، انظر الجدول (1.2)

جدول 1.2 تاريخ ظهور أولى التعاونيات في بلدان آسيا وإفريقيا (الحيالي،2007)

البلد	تاريخ ظهور التعاونيات
الهند	1904
إيران	1933
اليمن	1957
سوريا	1943
تايلند	1917
الفلبين	1916
مصر	1908
فلسطين	1918
الأردن	1952
المغرب	1922
زامبيا	1914
أوغنده	1913

4.4.2. الحركة التعاونية في الوطن العربي:

يلعب المجتمع المدني دوراً أساسياً في حماية الحريات الأساسية للمجتمع، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية على أعلى المستويات في الدول العربية، كما أن المجتمع المدني العربي هو بمثابة " القطاع

الخامس" الى جانب الدولة والسوق والمجتمع الديني والاسرة/العشيرة، وبالرغم من تفاوت النظرة الى استقلالية وشفافية التعاونيات ما بين بلد وآخر، الا انها شكلت جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني واعتبرت احد محركات التنمية الاقتصادية فيه.

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية في الوطن العربي ما يقارب من 30000 جمعية تعاونية تعمل في مجالات متنوعة تشكل الجمعيات التعاونية الزراعية منها ما نسبته (59%) من مجموع التعاونيات، تليها في الترتيب الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بنسبة (29.9%) ثم جمعيات الاسكان بنسبة (5.6%) والباقي تعاونيات من تخصصات اخرى.

وفي هذا الخصوص عقد اجتماع للاتحادات التعاونية من مختلف البلدان العربية نتج عنه تأسيس الاتحاد العام العربي للتعاونيات في عام 1981 في بغداد. وفي العام 1989، عقد المنتدى العربي في بغداد بمشاركة 14 دولة عربية ونتج عنه اختيار العراق لتتولى رئاسة الاتحاد العربي للجمعيات التعاونية، ثم نقل مقر الاتحاد العام الى القاهرة. (تقرير منظمة العمل الدولية/المكتب الاقليمي للدول العربية، 2010).

أما في مصر فقد ظهرت الحركة التعاونية في عام 1908م ، حيث كان عمر لطفي أول من جلب فكرة انشاء الحركة التعاونية المصرية بعد عودته من ايطاليا، حيث اعجب بالحركة التعاونية وأنظمة التعاون في الخارج، ونادى بها كوسيلة لعلاج حالة البؤس والفقر والوضع الاقتصادي الصعب بين طبقة العمال والفلاحين، وأخذ ينشر أفكاره من خلال القاء محاضرات في الأندية والمؤسسات المجتمعية حول التعاون واهميته كونه وسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية التي كان يعاني منها المجتمع المصري في ذلك الوقت، وفي سنة 1912م تأسست الجمعية التعاونية العامة وكان الغرض منها توحيد فكرة التعاون في مصر واعداد قادة تعاونيين لنشر أفكار وفوائد ومبادئ التعاون ودراسة الوسائل التي تساعد التعاونيين في الحصول على احتياجاتهم سواء كانت مالية أو مدخلات انتاج أو ادوات.

وفي 1923 اصدرت الحكومة المصرية أول تشريع تعاوني (قانون 27 سنة 1923) لتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية، وقد وجهت عدة انتقادات إلى هذا القانون كونه اختص فقط بالجمعيات الزراعية، وعدم تركيزه على تخصيص جزء من صافي ربح التعاونيات لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحيط بالتعاونيات، كما أغفل القانون قضية تشكيل الاتحادات التعاونية التي تساعد على نشر ثقافة التعاون (هاشم وأحمد، 1981).

تعاقب اصدار القوانين المتعلقة بالجمعيات التعاونية المصرية، وفي سنة 1975 صدر القانون رقم 109 الذي ينظم العمل في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وتضمن القانون ايضا كافة المبادئ الرئيسية لإنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وطريقة تكوين رأس مالها. (هاشم و أحمد، 1981).

5.4.2. الحركة التعاونية الفلسطينية:

يعتبر العمل التعاوني والخدمات التي يقدمها امرا ذو اهمية بالنسبة للفلسطينيين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني، وما نتج عنه من ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، ولهذا تعتبر التعاونيات احدى الوسائل الهامة للتغلب على الوضع الاقتصادي الصعب في الأراضي الفلسطينية وهي وسيلة لبقاء الفلسطينيين وتثبيتهم على اراضيهم في ظل الظروف الصعبة التي يعانون منها في ظل الاحتلال. (المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2011).

وتعتبر الحركة التعاونية الفلسطينية من اقدم الحركات التعاونية على مستوى الوطن العربي، حيث ظهرت اول بوادر ظهورها في فلسطين عام 1918م بعد ان سجلت بنجاح أول محاولة لتأسيس الجمعية الاسلامية المسيحية الفلسطينية في مدينة يافا سنة 1918م والتي سجلت وفق قانون الجمعيات العثماني، حيث كانت أولى المحاولات في العمل السياسي العربي المنظم في ظل الحكم العسكري البريطاني المباشر، وقد اعترفت بها السلطات البريطانية كهيئات ممثلة للسكان العرب في تلك المناطق، ومن أهم ما ورد في نظامها الداخلي أن العضوية فيها مفتوحة لكل مواطن مسلم أو مسيحي دون اية تمييز شريطة ان تنطبق عليه شروط العضوية. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، ب.ت).

قدمت التعاونيات الفلسطينية خلال تلك الفترة العديد من الخدمات لمنتسبيها (ماذا قدمت) واستطاعت بالرغم من التحديات التي واجهتها أن تؤدي عملها في تقديم خدماتها المتنوعة لأعضائها والمجتمع المحيط بها، وقد برزت العديد من المشاكل التي عانت منها التعاونيات الفلسطينية سواء الداخلية والتي تمثلت بآلية الإدارة والتمويل والتنظيم، وكذلك المشاكل الخارجية والتي من ابرزها الاحتلال والإجراءات الإسرائيلية المتلاحقة وعمليات الإغلاق والحصار وبناء جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي والاعتماد على التمويل الخارجي. (المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2011).

وقد ازداد عدد الجمعيات التعاونية المسجلة في فلسطين خلال الخمسة سنوات الماضية، فقد وصل عدت الجمعيات التعاونية المسجلة في فلسطين الى 859 جمعية تعاونية حتى نهاية عام 2010، وهذه الجمعيات مقسمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فهناك ما يقرب من 778 جمعية مسجلة في الضفة الغربية و 81 جمعية مسجلة في قطاع غزة، وفيما يتعلق بعدد منتسبي هذه الجمعيات، فقد بلغ عدد اعضاء هذه الجمعيات حوالي 59000 عضو. (تقرير الإدارة العامة للتعاون، 2010).

تختلف الجمعيات التعاونية في اهدافها وانواعها، الا ان القاسم المشترك بين هذه التعاونيات هو الهدف الاقتصادي المشترك، ولهذا سيتم التركيز في هذه الدراسة على الجمعيات الزراعية التي تعتبر من اهم الجمعيات التعاونية في فلسطين، لطبيعة وخصوصية تركيبة المجتمع الفلسطيني الذي في غالبيته يعتمد في معيشتة بشكل اساسي على الزراعة، وقد بلغ عدد الاعضاء المنتسبون لهذا النوع من الجمعيات في الضفة الغربية حتى العام 2010 ما يقرب من 14591 عضوا، بمتوسط حسابي قدره 129 عضوا للجمعية، غالبيتهم من الذكور، كما شكلت النساء ما نسبته 4% فقط من مجموع اعضاء الهيئات العامة للجمعيات التعاونية الزراعية. (سجلات الإدارة العامة للتعاون، 2010).

تم وضع أول قانون للجمعيات التعاونية في فلسطين في فترة وجود الانتداب البريطاني عام 1933، وتم صياغته بعد 13 عام من وضع قانون التعاونيات لصالح الاقلية اليهودية في فلسطين عام 1920، وخلال الفترة الواقعة بين العام 1933 والعام 1946، ازداد عدد الجمعيات التعاونية الفلسطينية من 50 جمعية تعاونية الى 256 جمعية. وركزت أكثرية التعاونيات على قطاعات الزراعة والتنمية الريفية والنقل باعتبارها ذات اهمية في ذلك الوقت، وازدادت نشاطات هذه التعاونيات في فترة الخمسينات والستينات، حتى وصل عددها الى 487 جمعية تعاونية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعزى السبب في هذه الزيادة الى اهتمام الادارة الاردنية بهذا القطاع واعتماد سياسات تنمية التعاونيات الأردنية في (الضفة الغربية) والمصرية في (قطاع غزة)، وقد شجعت هذه السياسات الافراد على الانتساب الى جمعيات تعاونية لتحسين اوضاعهم. وبعد العام 1967، اي بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيودا ادت الى أعاقه اسلوب العمل الجماعي، بما فيه العمل التعاوني، وبالرغم من هذه القيود، واصلت مختلف المنظمات الدولية والفلسطينية والعربية دعم القطاع التعاوني، مما زاد في تحول اعتماد الجمعيات التعاونية على دعم ومساعدة الجهات المانحة الخارجية. (تقرير منظمة العمل الدولية ، 2010).

وهناك منعطف آخر مرت به الحركة التعاونية الفلسطينية، ففي مؤتمر بغداد الذي عقد سنة 1978، تم اتخاذ قرار في اجتماع القمة العربية بدعم صمود الشعب الفلسطيني من خلال تقديم مبالغ مالية للمساهمة في تطوير الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وتثبيتهم على أراضيهم، وجاء هذا القرار بسبب رفض سلطات الاحتلال الاسرائيلية قيام منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في ذلك الوقت من ارسال الدعم للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعليه تم تشكيل لجنة اردنية فلسطينية مشتركة مهمتها تقديم الأموال للشعب الفلسطيني والاشراف عليها من خلال البلديات والمجالس القروية والجمعيات التعاونية التي كانت تسجل آنذاك من قبل المنظمة التعاونية الأردنية وتحت مسؤوليتها.

قامت اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة بتقديم الدعم للجمعيات التعاونية الفلسطينية على شكل قروض بدون فوائد لأعضاء الجمعيات من خلال الجمعيات التي ينتسبون اليها حيث بلغت قيمة القرض الواحد (7000) دينار اردني، وقد تركزت القروض على جمعيات الأسكان بشكل أساسي لبناء وحدات سكنية، والجمعيات الزراعية وبعض الجمعيات الأخرى، وهذا دفع العديد من الناس الى المسارعة في تسجيل جمعيات اسكان تعاونية وزراعية من اجل الحصول على أموال من اللجنة المشتركة، وهذا اثر بشكل اساسي على نوعية الجمعيات التي تم تأسيسها والانحراف عن فلسفة وجود التعاونيات وهو الاعتماد على الذات، حيث اسست في تلك الفترة عدة جمعيات بهدف الحصول على أموال من اللجنة المشتركة وليس بهدف التعاون وتطوير أوضاع الاعضاء. وقد حصلت حوالي 41 جمعية اسكان على قروض من اللجنة المشتركة والتي بلغ حجم القروض التي قدمتها للجمعيات التعاونية ما يقرب من 11 مليون دينار اردني، مع العلم ان هذه القروض لم يتم تحصيلها بسبب القرار الذي اتخذته اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة بتاريخ 1993/11/30 بوقف تحصيل هذه القروض حتى اشعار آخر. (صالح فريد، الإدارة العامة للتعاون، رام الله، 2012).

وبعد قدوم السلطة الفلسطينية واستلامها زمام الامور في قطاع التعاونيات، أولت وزارة العمل من خلال الادارة العامة للتعاون اهتماما خاصا لتطوير القطاع التعاوني، ولم يحدث اية تغيير للقوانين ذات العلاقة بالتعاونيات، وعليه لا يزال قانون التعاونيات الأردني رقم 17 لعام 1956 يطبق في الضفة الغربية، وقانون التعاونيات المصري رقم 50 لعام 1933 واللائحة التنظيمية للتعاونيات رقم 1 لعام 1934 ساري المفعول في قطاع غزة. (تقرير منظمة العمل الدولية ، 2010)

وعلى مستوى الوطن فان هناك تزايدا ملحوظا في زيادة عدد الجمعيات التعاونية الفلسطينية، فقد

ارتفع عدد الجمعيات التعاونية الفلسطينية من جمعية واحدة عام 1924 الى 127 جمعية عام 1937، والى 244 جمعية تعاونية عام 1946، تخصصت معظمها في مجال التوفير والتسليف الريفي، وشكلت ما نسبته 64% من مجموع التعاونيات الكلي، بينما شكلت الجمعيات الاستهلاكية ما نسبته 10%، وجمعيات تعاونية متعددة الاغراض بنسبة 9%، وجمعيات عمالية بنسبة 2% (والباقي جمعيات من انواع مختلفة). وبلغ عدد التعاونيين في هذه الفترة 12571 عضوا تقريبا . (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

ومن ضمن الجمعيات التي تميزت في فلسطين في ذلك الوقت جمعية تعاون القرى التي تأسست عام 1924، وقد شملت منطقة عملها ما يقرب من 25 قرية فلسطينية، هدفت هذه الجمعية الى تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلاح الفلسطيني . تلاها في نفس العام تأسيس جمعية منتجي التبغ في عكا، وفي عام 1931 اسست جمعية منتجي الحمضيات في يافا، وجمعية اخرى في الرملة في المناطق المحتلة عام 1948، ولكن معظم هذه التعاونيات قد آلت للفشل بسبب عدم موائمة الظروف السياسي ونقص الوعي التعاوني وضعف التمويل والنظره القبلية والطائفية التي كانت موجودة، وعدم وجود غطاء حكومي متخصص لرعاية هذا القطاع. (شويكه، 1998).

وفي الجانب المقابل ازدهرت الحركة التعاونية اليهودية في فلسطين، التي يعود تاريخها الى عام 1878 حيث تم تأسيس أول جمعية تعاونية يهودية في مستعمرة ملبس (بتاح تكفا). ونتيجة لتوفر البيئة المناسبة لعمل هذه التعاونيات من حيث توفير الدعم المالي ووجود الوعي التعاوني لدى اليهود والاهداف السياسية والنظرة الاستراتيجية التي وراها، ازدهرت الحركة التعاونية اليهودية، حيث وصل عدد الجمعيات التعاونية اليهودية في عام 1937 الى (871) جمعية، وبلغ عدد اعضاء هذه الجمعيات (243327) عضوا.

وتركزت انواع هذه الجمعيات في تنمية المناطق الريفية وتطوير اوضاع اعضائها خصوصا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية. لعبت هذه التعاونيات دورا كبير في رعاية المصالح الزراعية لأعضائها ووفرت لهم التمويل اللازم، كما قدمت الخدمات الاستهلاكية والاسكانية ووفرت مساكن وفرص عمل للمهاجرين اليهود، وشجعتهم على التوسع والسيطرة على الاراضي الفلسطينية التي يحتلوها. (جامعة القدس المفتوحة، 1999). وفي ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي يمر بها الشعب الفلسطيني على الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية بسبب الاحتلال وسياساته والاجراءات والقيود التي يفرضها في مناطق الضفة الغربية من إغلاق للمناطق وبناء جدار الفصل العنصري وتقسيم وحصار المدن الفلسطينية الذي كانت له تبعات مؤثرة على الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، وارتفاع

نسبة البطالة وزيادة نسبة المواطنين الواقعين تحت خط الفقر، الامر الذي أدى إلى تعثر وانخفاض أداء الجمعيات التعاونية وعدم مقدرتها على تحقيق الغاية التي وجدت من أجلها وتغيب دورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساندة الإقتصاد المحلي. وقد عملت الإدارة العامة للتعاون ومن خلال مكاتبها في كافة المحافظات الفلسطينية على متابعة الجمعيات التعاونية وتعزيز دورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية لمنتسبيها ومساهمتها في العملية التنموية للمجتمع الفلسطيني، بحيث تركز عمل الإدارة العامة للتعاون على مأسسة الجمعيات التعاونية من خلال المتابعة والإشراف على البناء الهيكلي للجمعيات والإتحادات التعاونية وتوجيهها وتقديم خدمات التوجيه والإرشاد وتدقيق الموازنات وتقديم الاستشارات القانونية. كما ساهمت الادارة العامة للتعاون في اللقاءات التأسيسية والعادية مع لجان الإدارات المنتخبة والهيئات التأسيسية والإشراف على عقد اجتماعات الهيئات العامة السنوية والطارئة للجمعيات التعاونية والتدقيق والمصادقة على الميزانيات السنوية ومراجعة الحسابات وكذلك حل النزاعات ان وجدت.

كما قامت الادارة العامة للتعاون بمراجعة ملفات الجمعيات المتعثرة المسجلة لديها، ووضع قسم منها التحقيق والتصفية وقامت باغلاق بعض الجمعيات التي من الصعب تصويب اوضاعها. (تقرير الادارة العامة للتعاون، 2007).

وفي هذا الإطار وبناء على دراسة تشخيصية قام بها المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2011)، فان وزارة العمل التي تعمل حالياً على إعادة تنظيم الحركة التعاونية لتقوم بدورها التنموي الاقتصادي والاجتماعي، ونقلها من حالة القصور والفوضى والترهل، والازدواجية في القوانين السارية التي تعيشها الحركة التعاونية حالياً، ما بين قانون مصري في قطاع غزة، وقانون أردني في الضفة الغربية، وإنهاء أية تعارضات دستورية مع القانون الأساسي الفلسطيني، ومعالجة الثغرات والمعوقات القانونية التي تعيق أنشطة الجمعيات التعاونية وترسيخ الديمقراطية الداخلية ومبادئ وقيم العمل التعاوني، وتفعيل الحركة التعاونية لما لذلك من أهمية قصوى على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إيجاد فرص عمل لأعضائها وللمجتمع المحلي لكي تأخذ دورها الفعال في عملية التنمية الشاملة إلى جانب القطاعين العام والخاص.

ويرى الباحث، أن الحركة التعاونية الفلسطينية لا زالت تعاني من العديد من العقبات والاختلالات التي تعترض سبل تطورها وازدهارها، وهذه العقبات مقسمة الى اربعة محاور رئيسية هي المحور الاقتصادي والذي يعكس ضعف الامكانيات المادية في الجمعيات التعاونية وعدم قدرتها على تلبية التزاماتها، والمحور الاجتماعي الذي يبحث في علاقة الجمعيات التعاونية مع المحيط الخارجي

والمحور الثقافي الذي يوضح طبيعة مؤهلات وخبرات الموارد البشرية في التعاونيات، واخيرا المحور المؤسسي الذي يبحث هيكلية المؤسسات وتركيبتها الادارية. كما ان دور معظم الجمعيات التعاونية لا زال ضعيفا ودون المستوى المطلوب ولا تقدم خدمات كافية لأعضائها والمجتمعات المحلية المحيطة بها، بالرغم من ان الكثير من أن هذه التعاونيات قد حصلت على مساعدات خارجية من الممولين الا انها لم تستطع ادارتها واستخدامها بشكل سليم . والسبب يعود على عدة عوامل من أهمها عدم وجود خطط استراتيجية واضحة تمكن الجمعيات التعاونية من الوصول الى أهدافها، وكذلك الضعف الاداري الذي تعاني منه طواقم الجمعيات سواء على مستوى مجلس الادارة أو الموظفين، كما أن التسجيل غير المنظم للتعاونيات الجديدة والتي تؤسس في الغالب بهدف الحصول على مساعدات خارجية ادى الى انحراف بعض الجمعيات التعاونية عن أهدافها واعتمادها الى التمويل الخارجي الامر الذي يؤثر على استمرارية هذه التعاونيات وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه أعضائها.

الفصل الثالث

التعاون والجمعيات التعاونية

1.3 مفهوم التعاون

فيما يأتي الإطار النظري المتعلق بالتعاون

1.1.3. التعاون لغة:

ورد في الجزء الرابع من لسان العرب ان التعاون لغة يعود في الاصل من كلمة العون فنقول عاون فلان على الأمر ، بمعنى ساعده ويقال العون : الظهير على الأمر الواحد والاثنان ، والجمع والمؤنث سواء ، وتعاونوا : أعان بعضنا بعضا ، والمعونة : الإعانة ، ورجل معوان : حسن المعونة والمعونة للناس .

وبالعودة الى الاصول اللاتينية للتعاون ، يتبين ان التعبير الانجليزي يشار اليه Corporation ، وبالفرنسية Cooperation مشتقان من التعبير اللاتيني (Eum Operari) Cooperari ، ومعناه العمل بأسلوب جماعي. اما التعبير الالمانى للتعاون فيشار اليه Zusammenarbeiten أي العمل معا.

2.1.3. التعاون اصطلاحا:

وردت عدة تعريفات لنظام التعاون، فقد عرف الأمام في كتابه "التعاون بين الفكر والتطبيق" التعاون

بأنه نظام اقتصادي اجتماعي يعتمد اساسا على فكر نظري وعلى واقع تنفيذي". كما عرفه الامام ايضا بأنه "نظام اقتصادي الاسلوب اجتماعي الغايات ووحدة العمل فيه هي الجمعية التعاونية التي تتكون من اشخاص يجمعهم حاجات متماثلة". (الأمام، 1970)

ومن جانب آخر عرف الفاتح في كتابه اضواء على الحركة التعاونية عالميا ومحليا، بأنه "كلمة تعني المشاركة المتبادلة والعمل بشكل جماعي، وانه طريقة مثالية لأنجاز الاعمال بشكل متميز وسريع، كما أن التعاون ليس هدفاً بحد ذاته ولكنه وسيلة ناجحة لبلوغ الأهداف ، وهو نوع من أنواع التنظيم ترتبط فيه جماعة من الناس ارتباطاً اختيارياً بصفاتهم الإنسانية على قدم المساواة لإعلاء شأن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية". (الفاتح، 2009)

وفي عام 1932 أتى التعاوني الفرنسي (ريبو) بتعريف للتعاون على أنه: "مشروعات يرغب أعضاؤها في القيام بعمل مشترك توزع الارباح فيه على نحو أعدل مما يتبع في المشروعات الاقتصادية العادية عن طريق الغاء دور الوسيط".

أما برودي فقد عرف التعاون في كتابه "التعليم التعاوني" بأنه: "تركيبه من العلاقات المنظمة تهدف الى انتاج منتج أو تحقيق هدف من خلال العمل ضمن مجموعات".

وبناء على التعاريف السابقة للتعاون، يعرف الباحث التعاون، بأنه نظام اقتصادي اجتماعي ثقافي هدفه تجميع وتظافر جهود وامكانيات مجموعة من الاشخاص ليحققوا هدف/اهداف أو يلبوا حاجة/حاجات او ينجزوا عملا/أعمال لا يستطيع احدهم ان ينجزها بمفرده بكفاءة وفعالية دون مساعدة الآخرين وهو شكل من اشكال التنظيم الذي يرتبط فيه الناس ارتباطا اختياريا على قدم المساواة للعمل لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المشتركة.

2.3 ماهية الحركة التعاونية

المقصود هنا بالحركة التعاونية كافة الجمعيات والاتحادات التعاونية الموجودة في كل بلد بغض النظر عن طبيعة عملها وتخصصها وأنواعها وطبيعة النشاطات التي تمارسها، إن الجمعيات التعاونية المتواجدة في كل بلد بصرف النظر عن طبيعة نوعها سواء كان تعمل في القطاع الزراعي أو التجاري أو الصناعي أو الخدماتي الخ، تشكل الهيكل العام للحركة التعاونية، كما وتلعب الحركة التعاونية في اية بلد دورا كبيرا في تحسين الاوضاع الاقتصادية لمنتسبيها وتعمل على رفع مستوى معيشتهم،

بالإضافة الى ما سبق ذكره، فان الحركة التعاونية ايضا تساهم في تنمية بعض جوانب الاقتصاد المحلي. ولكن وبالرغم من أهمية الدور الذي يلعبه القطاع التعاوني، الا انه من الصعب عليه تحقيق اهداف التنمية المرجوة منه دون توفر العديد من الشروط، ومن اهمها وجود حاجة مشتركة و قناعة منتسبي هذا القطاع به باعتباره الوسيلة التي يمكن ان تساعدهم في تلبية احتياجاتهم وتحقيق الرفاهية لهم. (الحيالي،2007).

ويعتبر المورد البشري احد أبرز مقومات تطور وازدهار الحركة التعاونية. لذا فانه في حال الرغبة في خلق حركة تعاونية فاعلة وقوية العمل على توفير الكادر البشري المدرب والمؤمن بمبادئ التعاون ولديه رغبة في تحقيق اهدافه المشتركة، والوصول الى مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع عموما. (الحيالي،2007).

3.3 أهداف التعاون

يهدف نظام التعاون الى رفع المستوى المعيشي لمنتسبيه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوفير حياة كريمة لهم وتجنبيهم مخاطر الفقر والمرض والجهل والاستغلال. ويمكن تقسيم اهداف التعاون الى :

1.3.3.1.3.3 الاهداف الاقتصادية:

المقصود بالاهداف الاقتصادية كافة الاجراءات التي تعمل على زيادة مدخولات منتسبي الحركة التعاونية، وهذا من أهم الأهداف التي يسعى اليها العمل التعاوني، وفيما يلي مجموعة من الاهداف الاقتصادية لنظام التعاون:

- أولاً: التقليل من الاستغلال: المقصود بالاستغلال هنا المبالغة غير المبررة في رفع اسعار مدخلات الانتاج على المستهلكين، حيث يلعب التعاون دورا هاما في الحد من هذا الاستغلال، من خلال الدور الذي تلعبه الجمعيات التعاونية في التحكم بأسعار مدخلات الانتاج عن طريق وضع نظام للشراء الجماعي بما يضمن للأعضاء اسعار مناسبة، بمعنى آخر الاستفادة من القوة التفاوضية للجمعيات التعاونية عن طريق الشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج وكذلك من خلال التسويق الجماعي للمنتجات التعاونية، الامر الذي يمكنهم من تحقيق ارباح مرضية. ومن هنا جاء دور الجمعية التعاونية في المحافظة على مصالح اعضائها من

استغلال القطاع الخاص والتجار، كما ان التعاونيات تحمي منتسبيها من استغلال بعضهم البعض عن طريق ايجاد آلية لتوزيع الارباح حسب النظام الداخلي لكل جمعية تعاونية، والذي يعطي الحق لكل عضو على الاستفادة من الارباح بقدر تعامله مع جمعيته وبغض النظر عن العدد الذي يملكه من الاسهم. (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

- ثانيا: تنمية ثقافة العمل ضمن جماعة: يظهر هذا الهدف جليا من خلال اشاعة روح العمل الجماعي واهميته، والبعد عن الفردية وحب الذات، وذلك عن طريق حشد وتجميع جهود وامكانيات كافة الافراد لأنجاز عمل مشترك، فمثلا العمليات الانتاجية، وشراء مدخلات الانتاج، وتسويق المنتوجات، تعتمد في الاساس على التخطيط والتنفيذ الجماعي، وهذا يساعد على ترسيخ روح الانتماء والولاء للتعاونية ويقرب أعضاؤها اليها ويشجعهم على التعامل معها ويقوي الروابط الاجتماعية بينهم. (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

- ثالثا: محاربة الغش والتلاعب بالأسعار: المقصود بالغش التلاعب بمواصفات وجودة واسعار السلع، حيث يعاني المنتجين الاعضاء وغير الاعضاء في الجمعيات التعاونية من تلاعب التجار في أسعار منتجات الاعضاء خلال عمليات التسويق، بحيث يقوم هؤلاء التجار بتخفيض اسعار منتجات المزارعين، وتأخير تسويقها من اجل الحصول على مكاسب مادية تعود بالنفع عليهم، كما ويتأخروا في تسديد فواتير المزارعين وغير ذلك من عمليات التلاعب التي تجري في الاسواق. وأيضا يتعرض المستهلك الى حالات من الغش والتلاعب في المنتجات من حيث الكمية والنوعية والسعر، لذلك تلعب الجمعيات التعاونية دورا كبيرا في محاربة هذا الغش وتوعية المستهلكين ليحصل العضو بالتالي على سلعه وفق المواصفات المطلوبة. (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

- رابعا: محاربة الاحتكار: من اهداف التعاونيات المحافظة على مصالح الاعضاء من خلال منع القطاع الخاص من احتكار احتياجات الاعضاء، والمقصود بالاحتكار هنا اخفاء سلعة من اجل التلاعب بأسعارها، فمثلا قبل تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية، كان يقوم تجار القطاع الخاص باخفاء بعض السلع الزراعية التي تلزم المزارعين بهدف رفع اسعارها، ولكن بعد تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية، حافظت هذه الجمعيات على توفير كافة مستلزمات الانتاج الزراعي لأعضائها ومنعت التجار من احتكار هذه السلع والتلاعب بأسعارها. من هذا المنطلق يظهر دور التعاون في حماية الاعضاء المتسبون له، فمثلا لا يستطيع عضو الجمعية مجابهة التجار المحترفين الا من خلال العمل بشكل تعاوني، الامر الذي يجبر التجار على الالتزام بما تقتضيه متطلبات السوق، وعليه فان تأسيس التعاونيات يوفر الحماية للعضو المنتسب لها، ويجول دون تحول السوق الى ساحة للاحتكار. (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

- خامسا: تحسين جودة المنتجات ورفع كمية الانتاج: ان هذا الهدف بمثابة رسالة يجب ان تتبناها كافة الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها، بحيث تقوم الجمعيات بمساعدة اعضائها في انتاج منتجات ذو جودة عالية تستطيع من خلالها تسويق منتجاتهم بأسعار مناسبة، وهذا يعطي الدافعية لأعضاء الجمعية لزيادة وتحسين نوعية منتجاتهم التعاونية ويحقق لهم عائدات اقتصادية كبيرة. (جامعة القدس المفتوحة، 1999).
- سادسا: المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية: أن الجمعية التعاونية هي في الاصل مؤسسة اقتصادية ينتمي اليها الاعضاء لتنمية اوضاعهم الاقتصادية، فمن خلالها يستطيعوا تجميع امكانياتهم المادية لإنشاء مشاريع تعمل على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، فتقوم بتوجيه اعضائها لضبط نشاطاتهم وفق هذه الخطط والاستراتيجيات . (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

2.3.3. الأهداف الاجتماعية:

وهي تشير الى العلاقات والروابط والعادات الاجتماعية التي يعيشها العضو التعاوني، فالتعاونيات تساهم في الحياة الاجتماعية لأعضائها والمجتمع المحلي، كما تقع على عاتق الجمعيات التعاونية مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع المحيط بها، وهذا ينطبق على كافة التعاونيات في العالم ، من هنا سعت التعاونيات الى تحقيق العدالة الاجتماعية، وشاركت بفعالية في تحسين حياة النساء والرجال، وأسرههم والمجتمعات المحلية من خلال الحث على قيم الخير والعدالة وخدمة المجتمع المحلي بكافة فئاته. كما لعبت التعاونيات دورا في المساهمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للأعضاء من خلال الحث على تعزيز القيم المتأصلة فيهم والمتمثلة في ممارسة الديمقراطية والمساواة والانصاف والتعاون والانفتاح الاجتماعي وتساعد الناس على تحسين مستوى حياتهم وحياة مجتمعهم. (منظمة العمل الدولية، 2007). ومن بين الأهداف الاجتماعية التي تسعى التعاونيات الى تحقيقها ما يلي:

- أولا: نشر الوعي والثقافة والتعليم: احد اهم الأهداف الاجتماعية للتعاون هو العمل على نشر الوعي والثقافة بين منتسبيه، ان نشر التعليم والثقافة التعاونية يساعد الاعضاء على تسهيل تواصلهم مع البيئة المحيطة بهم سواء داخليا أو خارجيا، حيث يحتاج الاعضاء الى التعرف على طبيعة تعاونيتهم بكافة تفصيلاتها سواء على صعيد الانظمة أو الأعمال التي تقوم بها تعاونيتهم، وهذا يسهل عليهم نقل الصورة الصحيحة عن تعاونيتهم الى المحيط الخارجي ويمكنهم من المساهمة في تطويرها من كافة النواحي. التعليم التعاوني عملية مستمرة ومرتبطة باستمرارية التعاونية، حيث ان هناك تغيير مستمر في مجالس الادارة وازدياد في عدد

الاعضاء، ولهذا تستمر عملية التعليم التعاوني من جيل الى آخر، كما ان هناك العديد من الامور المستجده خاصة وان العالم في تطور مستمر، لذا يجب ان تواكب التعاونية التطورات الجديدة من خلال العمل على نشر الوعي بين صفوف اعضائها. ويليامسون،(ب.ت).

• ثانيا: الحث على التمسك بالقيم والأخلاق الحسنة: خلال فترة حياته التي يعيشها، يكتسب الانسان بالاضافة الى القيم والمباديء التي ترعرع عليها العديد من القيم والعادات، فنظام التعاون يحث أعضائه على تعلم القيم التي تحث على الصدق والامانة والعدل والاخلاص والولاء وغيرها من الاخلاق الحميدة، ذلك لأن هناك ما يسمى بالقيم التعاونية التي تلزم الشخص التعاوني على العمل بها خلال تعامله مع زملائه من اعضاء التعاونيات، فالعلاقة بين اعضاء الجمعيات التعاونية يجب ان تبنى على قاعدة الاحترام المتبادل والاعتراف بحقوق الآخرين ومساعدتهم . ولهذا يهدف نظام التعاون الى تنمية روح التكافل والتضحية والعمل بروح الجماعة والاعتماد على الذات، ويساعد الاعضاء على تحمل المسؤولية بشكل جماعي لتسهيل حل المشاكل التي تواجههم. (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

• ثالثا: توفير فرص العمل للاعضاء وغير الاعضاء: من الأهداف التي التي يهدف اليها نظام التعاون هي توفير فرص عمل للأعضاء وغير الأعضاء في الجمعيات التعاونية، سواء من خلال اقامة مشاريع بنية تحتية أو من خلال دعم الاعضاء بمشاريع مدرة للدخل توفر فرص عمل لأفراد اسرة عضو التعاونية، وهذا الهدف هو اجماعي واقتصادي في نفس الوقت، وحسب نشرة منظمة العمل الدولية (ILO,n.d) في موقعها الإلكتروني بينت فيه أن التعاونيات توفر ما يقرب من 100 مليون فرصة عمل لأعضائها والمجتمع المحلي، وهذا يشكل اكثر من 20% مما توفره الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال، في مجال الزراعة توفر الجمعيات الزراعية فرص عمل لأعضائها ، حيث يقوم المزارعون بالعمل في مزارعهم مما يؤدي الى زيادة مدخولاتهم، وهذا يمكنهم من تطوير مشاريع قائمة أو مشاريع جديدة توفر لهم ولعائلاتهم مزيدا من فرص العمل. كما ان هناك اثر كبير للتعاونيات في المجالات الاقتصادية وخاصة تأثيرها على التقليل من البطالة، ففي سويسرا تشكل التعاونيات اكبر الجهات التي تؤمن فرص العمل ، وفي الهند، توفر الجمعيات التعاونية فرص عمل لأكثر من 13 مليون اسرة ، وفي فرنسا وايطاليا توفر التعاونيات على المستوى المحلي مليون فرصة عمل، وفي ولاية وينسكونسين في الولايات المتحدة تغطي التعاونيات 71% من فرص العمل في الولاية.

4.3 المبادئ التعاونية

المبادئ التعاونية ما هي الا خطوط عريضة يسترشد بها منتسبي الحركة التعاونية بهدف تحقيق اهدافهم الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، وهنا تلعب المبادئ التعاونية دورا كموجه لبلوغ تلك الاهداف. (D.S ,Hardesty,1979)

كما تشكل القواعد أو الأسس التي يقوم عليها النظام التعاوني، بما في ذلك مجموعة التقاليد التي تحكم وتنظم الاوضاع والعلاقات التعاونية العامة . وهذه المبادئ ما هي إلا موجّهات إرشادية يتم من خلالها الالتزام والعمل وفق القيم التعاونية، ويجب ان يلتزم بها كل من انضم الى عضوية الحركة التعاونية. وهي تنطبق على كافة الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها. (ابو الخير،ب.ت). وقد اعتمد الحلف التعاوني الدولي عام 1995 مجموعة من المبادئ التعاونية سيتم استعراضها فيما يلي:

- أولاً: العضوية الاختيارية المفتوحة : التعاونيات منظمات مفتوحة لكل الأشخاص دون تمييز جنسي أو اجتماعي أو عرقي أو سياسي أو ديني وتتمتع التعاونيات بالحياد تجاه الجميع . وهذا المبدأ يتيح لكافة الاشخاص الراغبون في الانسحاب الى الجمعيات التعاونية احقية الانضمام الى عضوية هذه الجمعيات شريطة ان تنطبق على هؤلاء الاشخاص شروط العضوية المنصوص عليها في النظام الداخلي للجمعية التعاونية. (ICA,1995). كما تعتبر التعاونيات منظمات طوعية مفتوحة لجميع الأشخاص الذين هم قادرين على استخدام خدماتها ومستعدون لقبول المسؤوليات التي تترتب على العضوية بعض النظر عن الفوارق الاجتماعية والجنس والدين والعائلية. (Reitse K. ، 2006). ويرى الباحث ان قرار الأنتساب إلى التعاونيات هو قرار حر وطوعي لكل شخص له نفس الأهداف وذلك لتلبية الاحتياجات والطموحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة للأعضاء . كما ان التعاونيات هي مؤسسات تعاونية ديمقراطية متاحة لجميع الأشخاص الذين يريدون الاستفادة من خدماتها ولديهم النية لتقبل والتزام المسؤوليات المترتبة على هذه العضوية في الجمعية دون وجود اية فوارق بين الجنس، والسلالات، والتمييز العنصري، والسياسي، والحزبي والديني.
- ثانياً: الإدارة الديمقراطية للتعاونيات : التعاونيات منظمات ديمقراطية يحكمها أعضاؤها ويشاركون في وضع سياساتها واتخاذ القرارات من خلال ممثلهم المنتخبين ديمقراطيا والمسئولين أمام ناخبيهم، وللأعضاء حقوق تصويت متساوية لكل عضو صوت واحد. (ICA,1995). ويرى الباحث ان هذا المبدأ الهام يتجسد في كافة الخدمات التي تقدمها الجمعية لأعضائها، ويظهر ذلك جليا في الانتخابات الدورية التي تجري لانتخاب أعضاء

مجلس ادارة الجمعية التعاونية، حيث يحق لكل عضو الأنتخاب بصوت واحد فقط بغض النظر عن عدد الأسهم التي يمتلكها أو مدى مناصرة العضو للجمعية، كما ويتجسد هذا المبدأ أيضا أثناء اجتماعات الهيئة الإدارية وخاصة لاتخاذ قرارات تخدم الجمعية، بحيث يعتمد القرار الذي يحصل على أعلى الأصوات . كما يرى الباحث ان هذا المبدأ مبني على أساس خدمات الجمعية نحو منفعة أعضائها من حيث:

- الأعضاء هم المالكون للجمعية.
- الأعضاء هم المستفيدون من خدمات الجمعية .
- الأعضاء هم الذين يديرون ويراقبون عمل الجمعية.

● ثالثا: مساهمة العضو الاقتصادية: يساهم الأعضاء بعدالة في رأس مال تعاونيتهم ، ويتلقوا تعويضا عن رأس المال المساهم به، ويمكن تخصيص الفائض لتطوير التعاونية و دعم الأنشطة الاخرى التي يوافق عليها الأعضاء ويوزع الباقي على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع التعاونية. ويتحد الأعضاء في جمعية تعاونية من أجل الحصول على خدمة أو منفعة لا تتوفر لهم خلاف ذلك، وكذلك الحصول على مستلزمات إنتاج في الوقت المناسب والوصول إلى السوق ، وهذه الخدمة تكون كلفتها أعلى إذا قام بها منفردا. كما أن السلوك الجماعي يعطي العضو فائدة مضاعفة من ناحية الشراء وقوة التفاوض، ويمكن أن يشترك الأعضاء في مشاريع مبنية على أساس تعاوني تساهم في إبقاء مؤسستهم في تطور مستمر. (ICA,1995). وبناء على ما سبق ذكره، يرى الباحث ان الأعضاء يجب ان يساهموا في رأس مال جمعيتهم التعاونية وأن يديروها بصورة ديمقراطية. ويُعتبر جزء من تلك الأموال على الأقل ملك مشترك لتلك التعاونية (احتياطي رأس المال). كما يحصل الأعضاء عادة على تعويضات سنوية في حالة تم تحقيق ارباح متناسبة مع مساهماتهم المالية وحجم تعاملهم مع جمعيتهم. ويخصص الأعضاء جزءا من الأرباح من أجل غرض أو أكثر من الأغراض التالية:

- تطوير تعاونيتهم عن طريق رصد مخصصات الاحتياطي وهذا الجزء غير قابل للتوزيع.
- توزيع نسبة من العوائد على رأس المال الأسهمي.
- توزيع العوائد على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع تعاونيتهم.
- دعم النشاطات الأخرى التي يوافق عليها أعضاء الجمعية التعاونية كالتدريب والتعليم.
- دعم نشاطات تتعلق بالمجتمع المحلي.

• رابعا: الاستقلالية الذاتية: المقصود بالاستقلالية الذاتية ان عملية الادارة في الجمعية التعاونية تكون من داخل الجمعية (أعضائها). لذا فالتعاونيات منظمات ذاتية الإدارة يديرها أعضاؤها ويؤمنون تمويلها المالي ويمكن لهم التعاون مع منظمات أخرى أو مع الحكومة سواء بالإدارة أو التمويل شرط تأكيد الإدارة الديمقراطية لأعضائهم والمحافظة على الادارة الذاتية لتعاونيتهم. وبناء على ما تم ذكره، يرى الباحث ان الجمعية التعاونية مؤسسة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية قانونا، وهي التي تحدد نظامها الداخلي وفقا للقانون، وهي التي تقرر (بالانتخاب) من سيكون عضوا في لجنة إدارتها، ومن منهم سيتولون التوقيع على جميع المعاملات المالية، وهي التي تعين مدير الجمعية وموظفيها الآخرين، وهي التي تحدد خططها وبرامج عملها ومشاريعها. وكماكين للجمعية يسيطر أعضاء الجمعية التعاونية على نشاطاتها وقراراتها من خلال لجنة إدارة انتخبها هؤلاء الأعضاء، وتظهر هذه السيطرة في عملية صناعة القرارات داخل الجمعية، ويقتصر دور الحكومة في مساعدة التعاونيات من خلال التوجيه والرقابة لعملها. (ICA,1995).

• خامسا: التعليم والتدريب المستمرين: تقدم التعاونيات التدريب والتعليم لأعضائها ولقياداتها المنتخبة ومديرها وموظفيها ليستطيعوا أن يساهموا بفعالية في تنمية تعاونياتهم، مع تنوير المجتمع المحلي وخاصة الشباب عن طريق الإعلان والإعلام والتثقيف والتوعية التعاونية عن طبيعة ومزايا التعاون. (ICA,1995). ويرى الباحث ان المعروف عن التعاونيات أنها مؤسسات تساعد نفسها ذاتيا، وتدار من قبل اعضائها، وكل تعاونية يكون لديها هدف تسعى لتحقيقه، لذا لا بد من تقسيم المسؤوليات بين ادارة الجمعية، ولا بد أن يكون هؤلاء الأشخاص لديهم الكفاءة الإدارية والمالية والخبرة، ولا يتأتى ذلك الا من خلال نشاطات التدريب والتثقيف المتواصل في كافة المجالات. وهذا المبدأ يلعب دورا اساسيا في عملية التغيير الايجابي لتوجهات الجمعية.

• سادسا: التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضائها بكفاءة أكثر وتقوى الحركة التعاونية بالعمل سويا فيما بينها من خلال المؤسسات والمنظمات والاتحادات التعاونية المحلية والإقليمية والدولية. وهذا يعطي نتائج ايجابية تعود على الجمعية بالنتج خاصة فيما يتعلق بتطوير الوضع الاقتصادي في الجمعية، كما ان هذا المبدأ يعود بالنفع على كافة الجمعيات من خلال ترسيخ مبدأ التعاون والعمل الجماعي. (Smith,2000). ويرى الباحث اعتمادا على ما سبق ذكره ان الجمعية التعاونية مؤسسة مكونة من أفراد يشتركون بنفس الأهداف والنشاطات الاقتصادية، كما أن الجمعية تمثل جسما اقتصاديا مستقلا، لذا فان ذلك لا يمنع أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين الجمعيات التعاونية في عدة مجالات تعود بالفائدة على

تلك الجمعيات، ويظهر هذا التعاون في مجالات التسويق وتبادل السلع والكوادر البشرية، ومن ومن الأمثلة على التعاون بين التعاونيات:

- التعاون في النواحي الاقتصادية عن طريق إقامة مشاريع مشتركة تساهم كل جمعية بحصة معينة في التكاليف.
- التعاون في مجال تبادل الخبرات والمعلومات والكفاءات الإدارية والتدريب.
- التعاون في مجال تسويق المنتجات للجمعيات التي تنتج سلع ومنتجات متشابهة لضمان الحصول على أسعار مناسبة .
- التعاون من أجل تعزيز مبادئ القيم الديمقراطية للجمعيات التعاونية.
- التعاون في مجال التوفير والإقراض والتأمين.

● سابعاً: الاهتمام بالمجتمع المحلي : تعمل التعاونيات من أجل التنمية الاجتماعية المتواصلة في مجتمعاتها، فتقدم خدماتها في مجال الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب ومساعدة المحتاجين ويكون ذلك بعد الحصول على موافقة الأعضاء . كما تقوم الجمعيات بتلبية احتياجات ونشاطات اجتماعية اخرى مثال ذلك، المساهمة بجزء من أرباحها لإقامة مشاريع محلية لتطوير الأماكن العامة، حيث تقديم الدعم المالي إلى رياض الأطفال والمدارس والمستشفيات والنوادي الرياضية كما تقدم العناية لودر المسنين.(ICA,1995).

ويرى الباحث ان هذا المبدأ هام جدا كغيره من المبادئ السابقة، لأنه يعزز أهمية ودور الجمعية في المجتمع المحيط بها، حيث يشجع باقي افراد المجتمع المحيط بالجمعية على الانضمام الى عضويتها. وبالرغم من ذلك فإن هذا المبدأ قليل التطبيق في جمعياتنا التعاونية في فلسطين والسبب يعود الى ضعف الامكانيات المادية للجمعيات التعاونية الفلسطينية وعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاساسية تجاه أعضائها. أما بالنسبة للمبادئ التعاونية الأخرى فيتم تطبيقها في الجمعيات التعاونية الفلسطينية ولكن بصورة متفاوتة بين جمعية وأخرى، ويعتمد ذلك على خبرة مجلس ادارة الجمعية والوضع الاقتصادي للجمعية، كما ويعتمد ذلك على فهم الهيئة العامة للجمعية بهذه المبادئ وقناعتهم بها.

والشكل (1.3) بوضوح مبادئ التعاون السبعة:



شكل 1.3: مبادئ التعاون السبعة

5.3 القيم التعاونية

تؤسس الجمعيات التعاونية على مجموعة من القيم التعاونية مثل: المساعدة، المسؤولية الذاتية، الديمقراطية، المساواة، العدالة، التضامن، الامانة، الصراحة، الصدق في التعامل، الانفتاح والاهتمام بالآخرين. (Birchall, 2005). ويرى الباحث ان القيم التعاونية ما هي الا خطوط عريضة وصفات يجب ان يتحلى بها كافة منتسبي الحركة التعاونية وهي مرنة ومن الممكن تطبيقها في الجمعيات التعاونية حتى لو اختلفت العادات والبيئات. وهي التي تعكس ثقافة منتسبي الحركة التعاونية وتعزز علاقة المجتمع بهم.

6.3 الجمعيات التعاونية

انتشرت التعاونيات على كافة بقاعات الارض في وقتنا الحاضر، واصبحت تعتبر من العناصر الحاسمة في اقتصاديات عدد كبير من البلدان في جميع أنحاء العالم، كبيرها وصغيرها. وتدير شؤونها من قبل قيادة منتخبة بشكل ديمقراطي وتتكون عضويتها من أشخاص من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن يشتركون في حاجة مشتركة تؤثر عليهم وكلهم أمل ان تقوم الجمعية التعاونية بالتخفيف من أثر هذه الحاجة على حياتهم.

ومن اهم مقومات نجاح فكرة انشاء جمعية تعاونية ناجحة هو أولا وجوب توفر إقرار بمشكلة مشتركة بين الأعضاء المحتملين وبين الأعضاء القياديين اللجنة التأسيسية، وثانيا أن يكون للمشروع التعاوني الخاص بالجمعية فعلا أكثر في تنفيذه أو انه يقدم خدمة أفضل للأعضاء مما لو قام به منفردين، كما أنه على القيادة المسؤولة عن تسيير شؤون الجمعية أن تعطي وقتا كافيا لتطويرها وان يقوموا بوضع رؤية لأن القادة هم القوة الدافعة في تنمية التعاونية، فهم الذين يقدمون أفكارا وخدمات لتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء المنتسبين، وهم الذين يتغلبون على المعوقات المحتملة وهم الذين يتأكدون من قدرة الجمعية على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، وبالتالي فان أي جهد تعاوني يجب أن تكون له قيادة فعالة قادرة على تلبية طموحات الأعضاء. (هينهان واندرسون، 2001).

1.6.3. تعريف الجمعية التعاونية:

وردت هناك عدة تعريفات للجمعية التعاونية أو المنظمات التعاونية، فحسب ما ورد في كتاب تنظيم التعاونيات، جامعة القدس، 1999 فإن الجمعية التعاونية "هي مؤسسة اقتصادية تجمع وحدات اقتصادية بقصد حل مشكلات الأعضاء وتحقيق مصالحهم على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية، وهي ليست مؤسسة عامة ولا خيرية ولا رأسمالية، بل هي مؤسسة تخضع في تنظيمها ومعاملاتها لقواعد خاصة بها، تحدد العلاقات بين الأعضاء داخل الجمعية من جهة، وعلاقة الأعضاء بالجمعية من جهة ثانية، وعلاقة الجمعية بالوحدات الاقتصادية الخارجية من جهة ثالثة".

أما مركز التعاونيات فقد عرف الجمعية التعاونية بأنها: " مؤسسة تقوم على مشروع اقتصادي مملوك ومدار من قبل مجموعة من الناس اللذين يقومون باستخدام منتجاته ومدخلاته وخدماته". (Center for Cooperatives, 2004)

من جهة أخرى عرف (الحيالي، 2007)، في كتابه محاسبة الجمعيات التعاونية الجمعية التعاونية بأنها " وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعيا من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكاتف والمساندة المتبادلة والمسئولية التضامنية ، لمزاولة نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمي وفق مبادئ التعاون، في سبيل خدمة مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المجتمع بصفة عامة".

وقد عرف التحالف التعاوني الدولي الجمعية التعاونية بأنها: " مؤسسة ذاتية الادارة تتكون من

مجموعة من الاشخاص اتحدوا بشكل طوعي لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المشاركة في ملكية مشروع (ICA,1995)

وورد في كتاب ابو الخير،(ب.ت) " ان جينو فاليني عرف الجمعية في كتابه النظرية الاقتصادية للتعاونيات حيث قال " الجمعية التعاونية هي تنظيم اقتصادي ضمن نظام المنافسة يهدف الى اصلاح الكلي لنتائج سوء توزيع الثروة" .

اما كويمانس في كتابه " Starting A cooperative"، فقد عرف الجمعية التعاونية بأنها: " مؤسسة تقوم على اساس ادارة الأعضاء الذين يستخدمونها من اجل انتاج سلع وخدمات، بحيث يتحمل اعضاؤها المخاطر ويتشاركوا في الارباح من خلال انشاء وامتلاك مشاريع اقتصادية مشتركة".

أما قانون التعاونيات والجمعيات المغربية لعام 2005 ، الطبعة الثانية فقد عرف الجمعية التعاونية على أنها "جماعة تتألف من أشخاص طبيعيين اتفقوا على ان ينضم بعضهم الى بعض لأنشاء مشروع يكون الغرض منه أن يتيح لهم وحدهم الحصول على المنتجات والخدمات التي هم في حاجة اليها، والقيام بتسييره وادارته وفق المبادئ الأساسية المحددة، بغية بلوغ الأهداف المنشودة".

أما الباحث، فقد عرف الجمعية التعاونية بأنها مؤسسة تدار بشكل ذاتي من قبل مجموعة من الأشخاص (الأفراد) يعيشوا في منطقة جغرافية معينة اتحدوا مع بعضهم البعض بشكل طوعي من اجل تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم وتحقيق اهدافهم وايجاد حلول لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مشاركتهم الاقتصادية وتجميع مواردهم وخبراتهم فيها، وإدارتهم الذاتية لها، وتشكل طبقا لأحكام وقوانين انشاء الجمعيات التعاونية وتكون غايتها تحسين حالة اعضائها ومبنية على الالتزام بالمبادئ والقيم التعاونية .

فالتعاونية هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية مملوكة ومدارة من قبل أعضائها الذين يستفيدون من خدماتها، وتوزع أرباحها بينهم حسب مقدار تعاملهم معها، وفي هذه الحالة يستطيع العضو أن يستفيد من الجمعية من خلال: أولاً كلما استخدم العضو خدمات الجمعية اكثر كلما استطاع أن يتلقى خدمة أكبر، وثانياً يتلقى العضو أرباحاً بناء على حجم تعامله اقتصادياً مع الجمعية (مشترياته). ويرى الباحث أيضاً أنه يجب على الجمعية التعاونية أن تدير نشاطات اقتصادية لتمويل نفسها مع تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من المساعدات الخارجية. من التعريف السابق يتبين :

- ان من أهم عناصر نجاح الجمعية هو وجود حاجة مشتركة لأعضائها.

- المالكون هم المستفيدون الرئيسيون من الجمعية بقدر تعاملهم معها.
- نشاطات التعاونيات يجب ان تحقق مصالح الأعضاء.
- الأعضاء لهم سيطرة كاملة على الإدارة من خلال هيكلية ديمقراطية متفق عليها حسب النظام الداخلي.
- الأعضاء هم اللذين يراقبون نشاطات جمعيتهم.

7.3 الدوافع وراء تأسيس الجمعيات التعاونية

كما ذكر سابقا فان الدافع الاساسي وراء تأسيس اية جمعية تعاونية هو وجود مشكلة في الغالب ما تكون اقتصادية وبحاجة الى حل، لذا يلجأ الافراد الى الجمعية التعاونية من أجل الحصول على مجموعة من الفوائد من خلال انضمامهم للجمعية، والتي يمكن أن تشمل خدمات متنوعة، وأسعار أفضل ورقابة على الاستخدامات، والدخول في الاسواق، كما أن احد الدوافع لتأسيس التعاونيات هو مكافحة الاحتكارات والفساد والاستغلال وتحقيق أهداف أخرى لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون والعمل الجماعي.

وفي معظم الأحيان يكون احد أسباب إنشاء التعاونية هو ذو طبيعة دفاعية. فالمؤسسون اللذين ينتظرون تأسيس مشروع اقتصادي جديد هم في الحقيقة يحاولوا التغلب على مشكلة اقتصادية لها تأثير سلبي عليهم، كما أنهم يبحثون عن فرصة تتطلب موارد أكثر أو رأس مال أعلى لا يستطيع كل فرد من المجموعة تلبيه منفرداً، فالمشكلة بحد ذاتها هي التي تلفت انتباه المجموعة وتحفزهم لدراسة إمكانية تطوير حل تعاوني، فالأفراد والمشاركون يبحثون عن أفضل فرصة لهم كمجموعة لامتلاك وتشغيل مشروع تعاوني يمكنه أن يحقق لهم أعلى مردود ويهدف إلى التغلب على مشاكلهم الاقتصادية. (بريان و بروس، 2001).

8.3 العضوية في الجمعيات التعاونية

بناء على دراسة قام بها المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قدم 456 طلب الى الادارة العامة للتعاون من اجل تأسيس جمعيات تعاونية خلال عام 2008 تم الموافقه على تسجيل 410 طلب من الطلبات المقدمة ، اما في عام 2009 فكانت عدد الطلبات المتقدمة للانتساب 289 طلب ، تمت الموافقة على 254 طلب، في حين كان عدد الطلبات المتقدمة في عام 2010 هو 394 طلب، تم الموافقة على 273 طلب منها. ان الارقام السابقة تشير الى ان ما نسبته 82% من

الطلبات المتقدمة قد تم الموافقة عليها وقبول اصحابها اعضاء في الجمعيات التعاونية ، وهذا مؤشر على هناك اقبال على تأسيس جمعيات تعاونية جديدة. اما عن اسباب عدم تسجيل بعض الجمعيات في الادارة العامة للتعاون ، فان ذلك يعود الى عدم اكتمال شروط العضوية للمتقدمين لعضوية الجمعيات التعاونية الزراعية.

9.3 حقوق ومسؤوليات الاعضاء في الجمعيات التعاونية

الجمعية التعاونية هي شكل آخر من أشكال الملكية، ان الملكية هنا تعني مجموعة من الحقوق والوسائل التي يجب يتمتع بها الفرد نتيجة انتسابه الى عضوية الجمعيات التعاونية، ويشمل ذلك على الاستفادة المادية والخدمات، كما يشمل مفهوم الملكية شعور العضو بأنه جزء لا يتجزأ من جمعيته بحيث يكون لديه ولاء لها ويعمل على تغليب مصلحة الجمعية على مصلحته الخاصة. (David. H, 1979)

وقد ضمنت الانظمة التعاونية حقوقاً لأعضاء الجمعيات التعاونية في كافة انحاء العالم، حيث وضحت الحقوق الخاصة بأعضاء الجمعيات وكذلك الواجبات الملقى على عاتقهم، ان اهم الحقوق التي يجب ان يتمتع بها أعضاء الجمعيات التعاونية هي حقهم في المشاركة في صناعة القرارات التي تخصهم وتخص تعاونيتهم، وحقهم في انتخاب من يرونه مناسباً لقيادة تعاونيتهم، وحقهم في الأطلاع على التقرير السنوي، وحقهم في الاستفادة من مرافق وخدمات الجمعية، وحقهم في معرفة اية تغييرات جديدة تخصهم تحدث في الجمعية، واخيراً حقهم في معرفة مكان وزمان الاجتماعات السنوية. (Nourthcountry Cooperative Foundation,2003)

ان فكرة المغالاة في منح الاعضاء الحق في التدخل في امور معينة في التعاونية قد يؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة تؤثر على اداء الجمعيات التعاونية، ولكن في الجانب الاخر يمكن ان يؤدي ذلك الى زيادة في انتاجية الجمعية وتعزيز ولاء الاعضاء لها، ويمكن تحقيق مشاركة افضل للاعضاء من خلال تشجيعهم على الانتقاد البناء وضبط سلطة اتخاذ القرارات من المدراء والمتنفذين من خلال الألتزام بما تقرره الهيئة العامة للجمعية، وكذلك يمكن الوصول الى مشاركة افضل من خلال تسهيل تدفق المعلومات بين الجمعية واطرافها، ورفع الوعي التعاوني لدى الاعضاء بالاضافة الى بناء قدرات الاعضاء على مهارات المشاركة وصناعة القرارات.

أما فيما يتعلق بواجبات الاعضاء فتتلخص في مسائلة لجنة الادارة، وقيام أعضاء الهيئة العامة

بتسديد كافة التزاماتهم المالية تجاه تعاونيتهم، ومتابعة التطورات التي تخص جمعيتهم، والأمثال لقوانين وانظمة الجمعية التعاونية، وحضور جلسات الهيئة العامة السنوية العادية والطارئة، والتصويت على القرارات المصيرية التي تهم الجمعية، وكذلك التعاون باحترام مع زملائهم وطاقم الجمعية، والتصرف كمالكين وليس كمستأجرين، والمشاركة في اللجان الفرعية والأعمال التطوعية التي تخص الجمعية. (Konopnicki and Vandewalle, 1976)

10.3 أهداف الجمعيات التعاونية

اضافة الى الأهداف التي وضعها التحالف التعاوني الدولي عام 1995، والمنظمات التعاونية العالمية والحركات التعاونية في مختلف انحاء العالم والتي تركزت حول الاهداف الاقتصادية والاهداف الاجتماعية والاهداف الثقافية، وما ورد في كتاب (Johnston, 2004) "التعاونيات والأهداف الأنمائية الألفية" يرى الباحث ان اهداف الجمعيات التعاونية تتلخص فيما يلي:

1.10.3. الأهداف الاقتصادية:

وهي الأهداف التي تصب في العملية الربحية للجمعيات التعاونية، حيث أنه من أهم أهداف إنشاء الجمعيات التعاونية هو تلبية الحاجات الاقتصادية للعضو، ونعني بذلك أن تعم الفائدة المادية على أعضاء الجمعية نتيجة مشاركتهم فيها. أو بمعنى آخر أن تكون الجمعية سببا في زيادة مدخولات اعضائها المنتسبين اليها والمكتملة شروط عضويتهم فيها، ويكون ذلك في نواحي متعدد منها:

- تسهيل عملية التسويق للأعضاء (بيع منتجاته بأسعار معقولة).
- تسهيل عملية شراء مستلزمات الإنتاج للأعضاء وتقوية السوق المحلي.
- تسهيل عملية النقل والتخزين للاعضاء وتقليل التكلفة عليهم.
- توفير آليات تصنيع منتجات الأعضاء.
- توفير الأسكان للأعضاء (جمعيات الأسكان).
- تقديم خدمات التوفير والإقراض وبشروط ميسرة.

2.10.3. الأهداف الاجتماعية:

وهي الأهداف التي تنظم علاقات الأعضاء بين بعضهم البعض، من خلال توفير الأجواء المناسبة للقيام بنشاطات اجتماعية مختلفة وتتركز في المجالات التالية:

- توفير فرص عمل للأعضاء المنتسبين وغير المنتسبين.
- توفير فرص للمشاركة الديمقراطية من خلال الأنتخابات الدورية.
- المساهمة في الرفاه الاجتماعي للأعضاء.
- الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي كإقامة مراكز العناية بالطفل والخدمات المقدمة لكبار السن وتقديم المساعدات المادية للمدارس والفقراء المحتاجين المحيطين بمنطقة عمل الجمعية.
- المشاركة في المناسبات الاجتماعية كالأحتفالات والافراح والاتراح.
- تنظم رحلات ترفيهية.

3.10.3. الأهداف الثقافية (Cultural Objectives):

أيضا هناك اهتمام واضح لدى الجمعيات التعاونية وخاصة الناجحة منها في النواحي الثقافية المتعلقة ببناء قدرات الأعضاء وزيادة خبراتهم في الحياة اليومية ويمكن تلخيص جملة الاهداف الثقافية التي تسعى اليها الجمعيات التعاونية فيما يلي:

- تقديم خدمات التدريب والارشاد والتعليم التعاوني وزيادة خبرات الأعضاء.
- اشراك الأعضاء في مؤتمرات محلية ودولية.
- اجراء المشاهدات التعليمية.
- اصدار كتيبات ومطبوعات لتوعية الأعضاء ورفع مستوى ثقافتهم.
- عقد المسابقات التحفيزية والتشجيعية للاعضاء.
- اجراء الزيارات التشيكية لمؤسسات المجتمع المدني بهدف تنمية خبرات الأعضاء.

11.3 التحديات التي تواجه الجمعيات التعاونية

تعاني العديد من الجمعيات التعاونية من معوقات تؤثر على فعاليتها ونوعية الخدمات التي تقدمها لأعضائها، ومن أهم هذه التحديات :

- كيفية ايجاد مشروع اقتصادي يتمتع بصفة الأستمرارية ويعود بالنفع على الجمعية وأعضائها.
- قدرة الجمعية على تكييف واقناع المجتمع المحيط بها على الثقافة التعاونية وخاصة مواكبة التغيرات العالمية في ظل العولمة.
- القدرة على التأثير على المجتمعات المحيطة بالتعاونية واقناعها بانتهاء ثقافة استهلاك المنتجات التعاونيات .

- القدرة على تمكين أعضاء الجمعيات التعاونية في المشاركة في النجاحات التي تحققها تعاونياتهم، وهذا احد الوسائل الهامة لتعزيز ولائهم وانتمائهم لها.
- القدرة على خلق بيئة للتعليم المؤسسي والتغيير في صفوف العاملين في الجمعيات التعاونية تمكنهم من الاستفادة من النجاحات التي تحققها مجتمعاتهم المحلية (Davis,2003).

12.3 الجمعيات التعاونية والفقير

ان من أهم اهداف الجمعيات التعاونية هو ايجاد طريقة لأيجاد مصدر رزق لأعضائها من خلال توفير العمل اللائق في المناطق الريفية ، وهذا يساعد على تحقيق أهداف التنمية الريفية، ان هناك حوالي 4.3 مليار شخص أي حوالي نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية، ويعتبر توفير فرص العمل المنتج للعمال الريفيين تحديا تنمويا اساسيا. وخلال الفترة الممتدة من العام 1961 الى العام 2000، ازداد عدد سكان الريف في العالم بمقدار 1.2 مليار نسمة، وهذا العدد مرشح الى الزيادة حسب مرور الوقت.

ان الحملة التعاونية التي نظمت في كافة دول العام لمحاربة الفقر والتي اطلقتها منظمة العمل الدولية بمشاركة التحالف الدولي للتعاونيات، "المنشأة التعاونية" تعتبر بمثابة احد الوسائل للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية. كما ان الجمعيات التعاونية تلعب دورا مهما في مكافحة الفقر في كافة دول العالم بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص، فمثلا في لبنان وتحديدا في منطقة الجنوب، لعبت التعاونيات دورا هاما في اعادة بناء ما خلفه القصف الاسرائيلي للبنان عام 2006، حيث شاركت في اعادة اعمار وترميم البنية التحتية الريفية والمساعدة في احياء الأقتصاد المحلي .

وقد انتظم افراد المجتمع كنوع من العمل الطوعي في التعاونيات ومنظمات المساعدة الذاتية من أجل تقديم المساعدة الى مجتمعهم المحلي وشاركوا في نزع الألغام واعادة الحياة الاقتصادية الى ما كانت عليه قبل الغزو. وفي فلسطين، بادر برنامج الأمم المتحدة الأثمائي وبعض الجهات المانحة الى اعطاء أولويه للعمل من خلال الجمعيات التعاونية ومنظمات المجتمع المدني الاخرى في كافة المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث قدمت التعاونيات خدمات متنوعة في كافة النواحي الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، وهي بذلك خففت من العبء الملقى على عاتق الادارة العامة للتعاون تجاه التعاونيات. (منظمة العمل الدولية،2010).

وحسب رأي الباحث، فأن السبب الأساسي لأزدياد عدد التعاونيات في فلسطين هو الحاجة الاقتصادية للمواطن الفلسطيني وخاصة في المناطق الريفية، وذلك بعد ان ازداد عدد العاطلين عن العمل بعد

الانتفاضة الأولى والثانية بسبب فقدان جزء كبير من العمال لأعمالهم داخل إسرائيل، وارتفاع نسبة البطالة بين صفوف المجتمع الفلسطيني ، لذا لجأ العديد من افراد المجتمع الفلسطيني الى تأسيس جمعيات تعاونية جديدة أو الانضمام الى عضوية جمعيات تعاونية قائمة للتغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها. وكان هدفهم من ذلك هو ايجاد مصادر دخل بديل لهم ولعائلاتهم للتغلب على مصاعب الحياة.

وعلى الرغم من ان هذه التعاونيات الحديثة التأسيس قد حلت جزء من المشكلة الاقتصادية لأعضائها، الا انها لا زالت بحاجة الى رعاية ودعم من قبل الجهات الحكومية والمانحين، شريطة ان يكون هذا الدعم يصب في تنمية هذه التعاونيات وخدمة أعضائها من خلال اقامة مشاريع بنية تحتية تدر دخلا ثابتا لهذه التعاونيات.

13.3 النظام الداخلي للجمعيات التعاونية

لكي تمارس الجمعية صفتها الاعتبارية فانه يتعين على الأعضاء الحاليين بها ومن ينضم اليها من بعدهم أن يخضعوا لنظام داخلي مكتوب ومعلن يوضح طرق تمويلها وادارتها . وقد عرف النظام الداخلي بأنه مجموعة من المواد التي يتفق عليها الاعضاء باختيارهم ليقوموا على أساسها العلاقات بينهم داخل الجمعية، وكذلك يقيمون على أساسها العلاقات بينهم وبين جمعيتهم ويحصلون على حقوقهم ويقومون بواجباتهم .

ومن أجل هذا يعتبر النظام الداخلي دستور وضابط لأعمال الجمعية يقوم بوضعه الاعضاء ويحتوي على الأبواب التي يتعين أن يشتمل عليها النظام الداخلي، ولما كان النظام الداخلي مجموعة من الأبواب والمواد والاصول الفنية والعملية والقانونية التي تحكم تنظيم الجمعية وتمويلها وادارتها، فقد جرت العادة أن تتولى الجهة المسؤولة عن التعاون وهي الادارة العامة للتعاون بوضع هذا النظام وبنودة كنوع من المساعدة للجمعيات ولكي تتجنب الأخطاء والمتاعب التي تلاقىها هذه الجمعيات، كي يتم وضع نظام سليم في كافة محتوياته ومواده وبطريقة محكمة الصياغة والقواعد.

والنظام الداخلي من الناحية العملية مجمع للأحكام التي يعتمد عليها الأعضاء اللذين يشاركوا في وضعه عند التأسيس. كما انه مرجع يتم العودة له من قبل المحاسبين والمفتشين عند وضع وتنفيذ اللوائح الداخلية والدورة المحاسبية. ويتعين على مجلس الادارة في عمله أن ينفذ ما ينص عليه النظام

الداخلي من أحكام في ادارة شؤون الجمعية وفي مسك الحسابات وفي دعوة الجمعية العمومية لمناقشة الحسابات واعتماد الميزانية واجراء الانتخابات . (الامام ، (ب.ت)).

ومن وجهة نظر الباحث يعتبر النظام الداخلي من أهم عناصر بناء ونجاح الجمعية التعاونية، حيث يتعين على كافة الأعضاء المنتسبين الى الجمعية التعاونية دراسته وفهمه فهما متعمقا لكي يستطيعوا ان يشاركوا في صنع السياسات الخاصة بجمعيتهم، ويكون لديهم المعرفة الكافية بصلاحياتهم ومسؤولياتهم تجاه تعاونيتهم.

كما أن للنظام الداخلي اهمية اخرى وهي انه يعتبر الحكم النهائي في حال حصول خلافات في مواضيع معينة حيث يتم الاحتكام اليه عندما يتعذر حل اية قضية تخص الجمعية التعاونية. ويجدر بالذكر ان اعضاء الهيئة العامة للجمعية هم وحدهم من يستطيع اجراء التعديلات على محتويات النظام الداخلي ويكون ذلك بالأغلبية.

14.3 ادارة الجمعيات التعاونية

الادارة في الجمعيات التعاونية عملية هامة يعتمد عليها نجاح وفشل الجمعية التعاونية، فعند تأسيس أية جمعية تعاونية، وبعد الحصول على الترخيص من وزارة العمل، يقوم مكتب التعاون في منطقة عمل الجمعية بعقد اجتماع للأعضاء المؤسسون من أجل اختيار هيئة ادارية لقيادة الجمعية، وعلى هذا الاساس تدار الجمعية التعاونية بناء على أساس ديمقراطي يميزها عن أية مؤسسات أخرى. فالهيئة العمومية هي الجهة المسئولة العليا في الجمعية لأن أعضائها هم المالكون الوحيدين لها. وتدار الجمعية التعاونية من خلال مجلس إدارة ينتخب بطريقة ديمقراطية من قبل الهيئة العامة للجمعية .

وفيما يتعلق بدور الحكومة فهو دور رقابي يقتصر على مراقبة عمل الجمعيات التعاونية من خلال تدقيق الحسابات والميزانية العمومية ورعاية الاجتماعات السنوية من قبل الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل . (المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2005).

وحسب رأي الباحث، وبناء على مسوحات ميدانية قام بها خلال فترة عملة في هذا المجال لفترة طويلة، فإن من أهم عناصر نجاح الجمعيات التعاونية هو قدرة الجمعية على ايجاد ادارة ناجحة من خلال اختيار مجلس ادارة كفؤ وموظفين متميزين بطريقة شفافة بعيدة عن الأطر السياسية والدينية والعرقية، بحيث تستطيع هذه المنظومة الادارية ان تقود الجمعية باتجاه الطريق الصحيح واتخاذ

القرارات التي تؤدي الى انجاحها وتحقيق الاهداف التي انشأت من أجلها وتلبية طموحات أعضائها وتقديم خدمات مميزة لهم.

1.14.3. الهيئة العمومية (الأعضاء):

المقصود بالهيئة العمومية كافة الأعضاء المنتسبين للجمعية التعاونية، ومكملين شروط عضويتهم، وهم فعليا المالكون والمنتسبون في تأسيس الجمعية، حيث يساهموا في رأس المال ويشاركوا في صنع القرار ، تشكل الهيئة العمومية قاعدة الهيكل التنظيمي للجمعية التعاونية، حيث تعتبر صاحبة الصلاحية العليا في اتخاذ القرارات المصيرية للجمعية ومن اهم مسؤولياتهم:

- انتخاب لجنة ادارة الجمعية.
- مناقشة وإقرار أو تعديل النظام الداخلي خاصة فيما يتعلق بأهداف الجمعية.
- مناقشة التقرير الإداري المقدم من مدير الجمعية ولجنة إدارتها عن أعماله خلال العام الماضي.
- إقرار رسوم العضوية للأعضاء .
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد وكذلك أعضاء لجنة الرقابة.
- مناقشة تقرير لجنة المراقبة واللجان الأخرى.
- مناقشة الميزانية العمومية وتقرير مدقق الحسابات.
- اختيار محاسب قانوني لتدقيق حسابات الجمعية.
- كيفية التصرف في الفائض الصافي طبقا لقانون التعاون والنظام الداخلي للجمعية.
- النظر في الموازنة التقديرية للسنة المالية القادمة والمشاريع والنشاطات المخططة وإقرارها.
- إقرار مصاريف أعضاء لجنة المراقبة.
- اختيار مدقق حسابات.
- قرار تصفية الجمعية أو ادماجها.
- انتخاب لجنة الرقابة.

بناء على ما سبق تلعب الهيئة العامة دورا هاما في نجاح الجمعية التعاونية أو فشلها، فوجود الوعي التعاوني لدى الهيئة العامة معناه ان هناك مؤشرات لنجاح الجمعية في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، كما ان الهيئة العامة هي فقط صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرارات المصيرية التي تؤثر على الجمعية التعاونية، فمثلا قرار اندماج الجمعية أو تصفيتها يكون في يد الهيئة العامة، الا

انه يجدر بالذكر ان قرار تصفية الجمعية يمكن ان يتم اتخاذه من قبل الادارة العامة للتعاون ولكن يكون ذلك بعد تعذر وجود حلول ممكنة لبقاء الجمعية (مشروع قانون الجمعيات التعاونية لعام 2004).

ويرى الباحث أيضا ان الهيئة العامة هي القاعدة الاساسية التي تعتمد عليها الجمعية التعاونية، فمدى نجاح وفعالية الجمعية التعاونية يعتمد على مدى وعي وادراك الهيئة العامة بأهمية تعاونيتهم ومدى ولائهم لها، بحيث ينعكس هذا الوعي على مدى تعاونهم مع مؤسساتهم، فكلما زاد تعامل وتواصل الأعضاء مع جمعيتهم، زاد نشاطها وحجم مدخولاتها، وانعكس ذلك على مدى استفادتهم منها. والعكس صحيح، كلما ابتعد الأعضاء عن جمعيتهم ازدادت ضعفا وترهلا، واصبحت عرضة للتصفية والاعلاق. كما يلعب أعضاء الهيئة العامة دورا مهما في مدى اتساع قاعدة جمعيتهم المجتمعية من خلال نشر رؤيتها ورسالتها في المجتمع المحيط بها، وتشجيع الناس على الانضمام الى عضويتها، وهذا بدوره يؤدي الى ازدياد رأس مال الجمعية وتوسيع نشاطاتها.

2.14.3. لجنة الإدارة:

لجنة الادارة في الجمعية التعاونية هي بمثابة الجسم الذي يصنع السياسات ويشرف على تنفيذها، ويمكن القول انها الذراع التنفيذي للهيئة العامة، حيث يتم انتخابها من قبل الهيئة العامة في الاجتماع السنوي ومن مهامها:

- توظيف المدير الذي يمثل لجنة الإدارة في إدارة شئون الجمعية.
- قبول أعضاء جدد ضمن شروط العضوية المحدد في النظام الداخلي للجمعية.
- تحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية التعاونية واتخاذ قرارات بشأنها.
- التخطيط طويل الأجل المتضمن الأهداف الاقتصادية.
- دراسة وتخطيط العمل الاقتصادي للجمعية حسب متغيرات السوق.
- تسهيل عملية اتصال أعضاء الجمعية ببعضهم البعض.
- تشكيل اللجان المتخصصة لتحقيق غايات وأهداف الجمعية.
- دعوة الهيئة العامة للأجتماعات السنوية العادية أو الطارئة وإعداد جدول الأعمال.
- بحث واتخاذ القرار فيما يتعلق بالأمور الأساسية للجمعية. Northcountry Cooperative (Foundation ,2003)

وحسب رأي الباحث فان لجنة ادارة في الجمعية التعاونية هي الممثل لأعضاء الهيئة العامة في الجمعية، حيث تمنحهم الهيئة العامة الثقة في ادارة شؤون جمعيتهم، وهم فعليا يلعبون الدور الاساسي في اتخاذ القرارات وتخطيط نشاطات الجمعية، ووضع الاستراتيجية الخاصة بجمعيتهم، ولكن يجب التنويه هنا الى أن هناك بعض القيود على قرارات لجنة الادارة، حيث انه لا يحق للجنة الادارة اتخاذ قرارات مصيرية يمكن ان تؤدي الى تصفية الجمعية وتوقف نشاطاتها، وفي هذه الحالة عليهم الدعوة الى اجتماع طارئ لأخذ موافقة الهيئة العامة في الجمعية.

ويكون عدد أعضاء لجنة الادارة حسب ما هو محدد في النظام الداخلي، إلا أن الشرط الأساسي في عددهم أن يكون فرديا، وهذا الشرط مهم جدا لتسهيل عملية القيادة والتصويت وسهولة اتخاذ القرارات وتعتبر لجنة الادارة هي الوصية والمشرفة على تنفيذ القرارات المتعلقة بتسيير أمور الجمعية، ويتم تغيير لجنة الادارة في الغالب مره كل سنتين، وهذا يعتمد على ما هو مكتوب ومصادق عليه في النظام الداخلي للجمعية.

15.3 المناصب الرئيسية في الجمعية

1.15.3. رئيس لجنة الإدارة:

يعتبر رئيس لجنة الأدارة في الجمعية التعاونية الشخصية الرئيسة فيها، ويتم انتخابه من بين أعضاء لجنة الإدارة الذين تم انتخابهم في الاصل من الهيئة العامة للجمعية في الدورة الانتخابية حسب النظام الداخلي للجمعية. ومن مهامه (مشروع قانون الجمعيات التعاونية لعام 2004):

- تمثيل الجمعية لدى الأطراف الأخرى.
- التوقيع على كافة المعاملات المتعلقة بالجمعية.
- ترأس جلسات لجنة الإدارة واجتماعات الهيئة العمومية.

ويرى الباحث ان رئيس مجلس الادارة هو الشخصية الرئيسية التي تقود الجمعية الى بر الامان، كما انه يعمل على تمتين العلاقة بين الجمعية والمحيط الخارجي لها ويكون ذلك بمساعدة اعضاء هيئته الادارية، وهو الشخص الذي يرجح كفة الميزان عند اتخاذ القرارات في الجمعية اذا تساوت الاصوات، فعندما تتساوى اصوات اعضاء مجلس الادارة يعطي القانون لرئيس مجلس الادارة صوتين اثناء عملية التصويت على القرارات.

2.15.3. نائب رئيس لجنة الإدارة:

يتم انتخاب نائب رئيس مجلس الإدارة من قبل مجلس الإدارة المنتخب من الهيئة العامة، حيث يقوم مقام الرئيس في حالة غيابه، وفي حالة وجود الرئيس ، يعتبر نائب الرئيس عضو عادي (مشروع قانون الجمعيات التعاونية لعام 2004).

3.15.3. أمين السر:

ينتخب امين السر من لجنة الإدارة، ويقوم بتنفيذ المهام التي يتطلبها منصبه في الجمعية ومنها:

- دعوة أعضاء لجنة الإدارة لحضور الاجتماعات.
- إعداد جدول الأعمال، تدوين وقائع الجلسات والقرارات في محضر الاجتماعات.
- الاحتفاظ تحت طائلة المسؤولية بجميع سجلات الجمعية ومستنداتها ووثائقها وختمها على أن يتقيد بالمكان الذي يحدده لجنة الإدارة.
- إعداد التقرير السنوي عن أعمال الجمعية وقراءته على أعضاء الهيئة العمومية في اجتماعها السنوي.
- إعداد مراسلات الجمعية وتنظيمها وحفظها حسب الأصول.
- رئاسة جلسات الهيئة العمومية ولجنة الإدارة في حالة غياب الرئيس ونائبه.

ويرى الباحث ان منصب امين السر يعتبر من المناصب ذات الاهمية الكبيرة في الجمعية، ويسند اليه العبء الاكبر من المهام والمسؤوليات.

4.15.3. أمين الصندوق: (Treasurer):

منصب امين الصندوق من المناصب الحساسة في لجنة الإدارة، حيث يتم انتخابه من قبل أعضاء لجنة الإدارة ويتولى المسؤوليات التالية:

- يكون مسؤول عن الإشراف على كافة المعاملات المالية للجمعية وذلك بالإطلاع المستمر والرقابة على قبض وصرف الأموال.
- يكون أحد المفوضين الأساسيين بالتوقيع على المعاملات المالية للجمعية .

- الطلب من لجنة الإدارة دعوة الهيئة العمومية للاجتماع لمناقشة بعض الأمور الملحة.
- إعداد التقرير المالي السنوي وتقديمه خلال اجتماع الهيئة العمومية.

16.3 اللجان الفرعية

أهم اللجان الفرعية هي:

1.16.3. لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الجمعية التعاونية من ثلاثة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتكون مهمتهم وصلاحياتهم على النحو التالي:

- مراقبة إدارة نشاطات الجمعية التعاونية ومشاريعها ومتابعة تنفيذ قرارات الهيئة العمومية.
- حضور اجتماعات لجنة الإدارة وتدوين وقائع جلساتها وملاحظاتها خلال الجلسة.
- ن تقوم بالاطلاع على كافة السجلات الإدارية والمالية والبيانات الخاصة بأعمال الجمعية، وأن تكون ممثلة في لجان الجرد.

بالرغم من كل الصلاحيات الممنوحة للجنة المراقبة، فهناك بعض القيود على هذه اللجنة:

- يجوز لها أن توقف أو تعرقل أعمال لجنة الإدارة أو المدير أو أي شخص آخر يعمل في الجمعية أو يتعامل معها.
- كما يُمنع أي عضو من أعضاء لجنة المراقبة أن يزاول بصفته الشخصية أي عمل من الأعمال التي تزاولها الجمعية وتتعارض مع مصلحتها.

ويرى الباحث ان لجنة الرقابة تشكل رادعا هاما لكافة العاملين في الجمعية، فهي تقوم بتدوين كافة تجاوزات الهيئة الادارية والموظفين وتدوين اخطائهم وتجاوزاتهم اليومية، بحيث يتم تقديم تقريرهم في الاجتماع السنوي لأعضاء الهيئة العامة، كما يرى الباحث ان الصلاحيات التي تعطيتها الهيئة العامة للجنة الرقابة هي التي تمكن هذه اللجنة من القيام بمهامها دون خوف او تردد.

2.16.3. لجنة الجرد:

تتألف من 3 أشخاص وتكون مسؤولة عن إجراء عملية جرد بضاعة آخر المدة في نهاية كل عام. ويوقع أعضاء هذه اللجنة على محضر الجرد بعد إتمام عملية جرد البضاعة. ويتم تغييرها من قبل لجنة إدارة الجمعية بالانتخاب. ويرى الباحث بناء على ما سبق ان لجنة الجرد تكون مسؤولة مسؤولية تامة عن موجودات الجمعية، وهي تتحمل اية نقص او تسيب في الحفاظ على موجودات الجمعية.

3.16.3. اللجنة المالية:

تتألف اللجنة المالية في الغالب من 3 أشخاص يقومون بالتوقيع على المعاملات المالية الخاصة بالجمعية ومنها الشيكات، على أن يكون رئيس الجمعية وأمين الصندوق أحد الأعضاء الدائمين لهذه اللجنة. وحسب رأي الباحث، ووفق ما هو معمول به في الجمعيات التعاونية الحالية يوقع أعضاء اللجنة المالية على المعاملات المالية اما مجتمعين او يمكن قبول المعاملة المالية اذا وقع عليها اثنان من ثلاثة من أعضاء اللجنة المالية في الجمعية، ويكون ذلك وفق ما يقره النظام الداخلي في الجمعية.

4.16.3. لجنة المشتريات:

وفق ما هو معمول به في قانون التعاون في فلسطين(القانون الاردني لعام 1956) تتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء يتم انتخابهم من قبل لجنة الادارة وتكون هذه اللجنة مسؤولة مسؤولية تامة عن كافة عمليات الشراء التي تتم في الجمعية وخاصة عمليات شراء مستلزمات التوريد والمشتريات الخاصة بالجمعية . بالاضافة الى اللجان السابقة، هناك لجان فرعية تنبثق من لجنة الادارة يمكن تشكيلها بناء على حاجة الجمعية والنظام الداخلي فيها، ومن امثلة هذه اللجان اللجنة الثقافية، لجنة المشاريع.

17.3 مدير الجمعية

يتم توظيف مدير الجمعية من قبل لجنة الإدارة وهو المسؤول عن تنفيذ العمل اليومي للجمعية ومن واجباته (المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2005):

- دراسة وتمحيص شؤون التعاونية باستمرار كي تستمر.
- إدارة العمل اليومي للجمعية.
- اعتماد العقل والمنطق والبحث عن حلول للمشاكل اليومية.

- اختيار الشخص الأمين من الموظفين.
- التدريب المستمر للعمال والموظفين من أجل أداء جيد.
- العمل المستمر لتحسين كفاءته الإدارية.
- أن يطلع لجنة الإدارة على سير العمل في الجمعية باستمرار وفي جميع مراحل العمل.

18.3 انواع الجمعيات التعاونية

يرى الباحث ان هناك اختلاف في أنواع الجمعيات التعاونية على مستوى العالم تختلف من منطقة الى اخرى، وينطبق ذلك على الجمعيات التعاونية في فلسطين ، ويرتبط ذلك في الاساس بحاجة المؤسسين وهدفهم من تأسيس جمعيتهم، فمثلا هناك تركيز لتواجد الجمعيات الزراعية للانتاج النباتي في مناطق شمال الضفة الغربية أكثر منها في وسط وجنوب الضفة الغربية، والسبب يعود الى امتهان معظم سكان هذه المناطق بالزراعة.

وبشكل عام هناك العديد من انواع الجمعيات التعاونية التي تم ترخيصها واجازتها من الادارة العامة للتعاون، وهذ الجمعيات لها تخصصات متنوعة وتضم في عضويتها اعضاء يمارسون في الغالب مهنة ترتبط بتخصص الجمعية ، ومن اهم انواع الجمعيات التعاونية في فلسطين، الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات الثروة الحيوانية وجمعيات الزيتون وجمعيات الاسماك والجمعيات الاستهلاكية وجمعيات الاسكان والجمعيات الحرفية وجمعيات التصنيع الغذائي، وجمعيات التسويق وجمعيات التنمية الريفية وجمعيات المنفعة المتبادلة. سيتم استعراض الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين بشكل موجز.

19.3 الجمعيات الزراعية في فلسطين

المفهوم الشائع عن الجمعيات الزراعية في فلسطين انها الجمعيات التي تختص في الانتاج الزراعي النباتي، حيث يعطى اسم جمعية زراعية لكل جمعية يكون نشاطها الاساسي هو في الانتاج النباتي، الا ان هذا المفهوم خاطيء، حيث تطلق كلمة مزارع على كل شخص يمتهن الزراعة سواء في مجال الانتاج النباتي أو الحيواني، وعليه، يجب تصحيح هذا الخطأ الشائع واعتبار اية جمعية تعاونية تعمل في الانتاج الحيواني أو النباتي أو كليهما بأنها جمعية زراعية. وعرفت الجمعيات التعاونية الزراعية بأنها "جمعيات تعمل في الزراعة ضمن مفاهيم التعاون الدولية من حيث ملكيتها لأعضاء يرغبون في الانتفاع من خدماتها، ويتساوى الأعضاء في حق التصويت، بعض النظر عن نسبة مساهمتهم في

رأسمال الجمعية أو في مشاركتهم فيها". وتشرف وزارة العمل (الإدارة العامة للتعاون) على التعاونيات الزراعية بما في ذلك الاشراف على تسجيلها من قبل وزارة العمل الفلسطينية. وتمارس الجمعيات الزراعية كافة الأنشطة الزراعية ، وكذلك تعمل بعض هذه الجمعيات في عمليات ما بعد الحصاد كالتسويق والتصنيع الزراعي والتوفير والتسليف. وتعود فلسفة انشاء الجمعيات الزراعية في الاصل من اجل حل المشاكل التي يعاني منها المزارعون عندما يصعب عليهم حلها بشكل فردي، فيقوموا بالعمل بشكل جماعي من خلال مؤسسة قانونية ينضم اليها المزارعين بشكل جماعي . (عدوان ونوفل، 2010) .

ومن وجهة نظر الباحث فان فلسفة وجود التعاونيات الزراعية في فلسطين هي ان هذه التعاونيات قامت بالاساس لحل مشكلة قائمة يعاني منها المزارعون، وهي مشكلة تسويق منتجاتهم الزراعية ومشكلة الري وارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الزراعي، وتدني الأوضاع الاقتصادية للمزارعين وتدفق الأسواق بمنتجات زراعية خارجية تنافس المنتج المحلي، بحيث تعذر حل هذه المشكل بشكل فردي، لذا يقوم هؤلاء المزارعين بتجميع طاقاتهم وإمكانياتهم في مؤسسة مبنية على العمل الجماعي والتعاون من اجل تذليل هذه المشاكل والعقبات التي يعانون منها. ومن أهم الاسباب التي تستدعي تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية هي:

- وجود صعوبات في تسويق المنتجات الزراعية للمزارعين.
- ارتفاع تكلفة مدخلات الانتاج الزراعية وتلاعب التجار بالاسعار.
- ضعف الخبرات الزراعية لدى المزارعين وحاجتهم لمؤسسى ترعى شؤونهم.
- ارتفاع اسعار الخدمات الزراعية من خلال استخدام آليات مستأجرة من القطاع الخاص.
- تصحيح فشل السوق في التلاعب بأسعار منتجات المزارعين.
- ضعف مستوى الخدمات الزراعية المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- قلة المؤسسات التي تقدم الدعم المالي للمزارعين بسبب عنصر المخاطرة.
- تحديث الاساليب الزراعية عند المزارعين وادخال تقنيات حديثة في مزارعهم.
- خلق فرص عمل لأعضاء هذه الجمعيات واسرهم.
- تمتين الروابط الاجتماعية بين منتسبي هذه التعاونيات من خلال المساهمات المشتركة في النشاطات الاجتماعية في مجتمعاتهم والتعاون المشترك بينهم.

1.19.3. اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية:

الجمعيات الزراعية شائعة الانتشار في الاراضي الفلسطينية، وقد تفاوتت اسباب تأسيسها والاهداف التي وجدت من اجلها، فبعضها اسس بناء على حاجة المزارع لتحسين اوضاعه وحل بعض الاشكاليات التي تواجهه كالتسويق والتعرف على اساليب الزراعة الحديثة، والبعض الآخر انشيء بناء على الرغبة في الحصول على مساعدات من المؤسسات المانحة، وبغض النظر عن اسباب التأسيس، الا ان الجمعيات التعاونية الزراعية لها اهمية كبيرة بسبب طبيعة المناطق الفلسطينية التي تعتمد على الانتاج الزراعي كمصدر من مصادر الدخل للمواطن الفلسطيني.

اما بالنسبة لعضوية النساء في الجمعيات الزراعية، فان هناك نسبة متدنية لأنتساب النساء الى عضوية الجمعيات الزراعية والسبب يعود الى عدة عوامل اهمها طبيعة المجتمع الريفي المحافظ الذي قد يمنع النساء من العمل في جمعيات مختلطة، بالإضافة الى تركيز النساء على نشاطات متخصصة تمارس نشاطاتها من خلال المراكز النسوية او جمعيات تعاونية او خيرية بعيدا عن مجالات الزراعة.

2.19.3. الفوائد التي يجنيها الأعضاء من الجمعيات الزراعية:

يرى الباحث ان اسباب انتساب الاعضاء الى الجمعيات الزراعية في فلسطين يعود في الغالب لتحقيق منفعة او وجود حاجة لا يستطيع المزارع تحقيقها بمفرده، حيث يصل المزارع الى نتيجته مفادها ان الأنتساب الى عضوية جمعية تعاونية تعني التغلب على الكثير من العقبات التي تواجهه، وحسب دراسة قام بها معهد ماس، 2010 حول الجمعيات التعاونية الزراعية، فإن اهم الفوائد التي يجنيها الاعضاء من الجمعيات التعاونية الزراعية تتخلص فيما يلي:

- زيادة نسبة مساهمة هذه الجمعيات في الانتاج الزراعي، وتعزيز قوتها في السوق
- زيادة نسبة ارباح المزارعين من خلال تقليل عدد الوسطاء التجاريين الذين يتعاملون مع المزارعين.
- توفير منتجات زراعية متنوعة صديقة للبيئة وفق مواصفات عالمية.
- توفير مصادر التمويل اللازمة لعمل أو تطوير مشاريع الاعضاء الزراعية .
- توفير الآليات الزراعية والماكنات وقطع غيارها لخدمة الأعضاء وبأسعار معقولة.
- تعزيز قوة التعاونيات الزراعية ومدى تأثيرها على صناعة القرارات التي تخصها.
- تعزيز الروابط الاجتماعية بين اعضاء هذه التعاونيات.

- تقديم خدمات الارشاد الزراعي للمزارعين.
- العمل على التثقيف الزراعي لمنتسبي هذه التعاونيات.

3.19.3. المستفيدين من خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية:

إن المستفيد الاساسي من خدمات لجمعيات الزراعية هم أعضاؤها ، ففي دراسة قامت بها الادارة العامة والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام 2011، فقد ورد ان الجمعيات الزراعية تقدم خدماتها للمزارعين ضمن المنطقة الجغرافية التي تعمل فيها، كما بينت الدراسة الى ان كافة الجمعيات التعاونية ليس لها اية فروع اخرى بسبب عدم توفر الامكانيات لديها، وقد بلغ عدد المستفيدين المباشرين من خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية خلال عام 2010 حوالي 21263 مزارع، بمعدل 215 مستفيد لكل جمعية. وتشير الاحصائية السابقة الى ان مدى الاستفادة من خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية لا تنحصر فقط في اعضاءها، وانما تتعداه الى المزارعين غير الاعضاء من المجتمع المحلي .

20.3 تمويل الجمعيات التعاونية (Financing Cooperatives)

يرى الباحث ان مصادر التمويل في الجمعيات التعاونية بشكل عام والزراعية بشكل خاص، حيث يشكل التمويل في الاقتصاد المعاصر احمد المقومات الاساسية لتطوير عناصر الإنتاج وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تأسيس المؤسسة. ويعتبر التمويل من اهم العناصر لبدء المشروع أو المؤسسة (الجمعية)، وهو متطلب اساسي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من تعدد مصادر التمويل، الا ان الجمعيات التعاونية تعتبر من المؤسسات التي يصعب عليها الحصول على هذه المصادر، فمنها من يعتمد على التمويل الذاتي المتمثل في مساهمة الأعضاء، ومنها من حصل على القروض، وأما الهبات والمنح فالوصول اليها مرهون بنشاط التعاونية وعلاقتها مع المؤسسات الداعمة . و ان الباحث في شؤون التمويل الخاص بالتعاونيات لا يجد المعلومات الكافية حول هذا الموضوع، وهذا يؤثر بشكل كبير على صناعة القرارات المتعلقة بتمويل التعاونيات، ويظهر ذلك جليا في كيفية التعامل مع المنح والمساعدات المقدمة للتعاونيات، وذلك ايضا ينطبق على القروض، حيث ان هناك قروض متراكمة على التعاونيات وأعضائها منذ فترة طويليه. (قادوس، 2009) . وفيما يلي بعض القضايا المتعلقة بتمويل الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها:

- التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية: على الرغم من صغر حجم الجمعيات التعاونية وخاصة الزراعية يبقى رأسمالها هو اجمالي الحد الأدنى لقيمة السهم للعضو المشترك، ويختلف حجم

رأس المال باختلاف طبيعة عمل الجمعية، وبشكل عام فان جمعيات الاسكان تمتاز بـ كبر حجم رأسمالها مقارنة مع بقية القطاعات التعاونية، كما ان هناك بعض الجمعيات التي تأكل رأس مالها الذي جمع من الاعضاء ومنها ما نـمى رأسمالها ربما لنشاطها الاقتصادي وعلى الأرجح نتيجة لتراكم وتكرار المنح. وتعتبر مشاركة الاعضاء من أهم سمات المؤسسة التي يجب أن يتم وضعها بعين الاعتبار عند كل من يهتم بنشر الفكر التعاوني، ولقد فشلت الحركة التعاونية في كثير من الدول النامية لأن الفكر التعاوني لم يكن ثقافة سائدة عند غالبية الأعضاء، وانما فرض عليهم . (قادوس، 2009). ويرى الباحث بناء على ما سبق ان اهم ركيزة من ركائز تطور وازدهار الجمعيات التعاونية هو الاعتماد وبشكل اساسي على رأس مالها الذاتي المتمثل في مساهمات الاعضاء (الاسهم)، فكلما كان عدد اعضاء الجمعية كبيرا زاد رأس مالها وتمكنت من انشاء مشاريع اقتصادية مدره للدخل، ولا مانع من استخدام المساعدات الخارجية في تطوير هذه المشاريع بطريقة مدروسة مجديه اقتصادية، وكل ذلك يعتمد على قدرة وبعد نظر ادارة الجمعية في استخدام هذه الاموال بطريقة صحيحة وفق خطط مدروسة مسبقا. كما ان هناك مصدر مهم يلعب دورا هاما في ايجاد سيولة للجمعيات التعاونية وهو انشاء صناديق توفير وتسليف للجمعيات، حيث لوحظ ان الجمعيات التي لديها صناديق توفير وتسليف، في الغالب لا تعاني من ضائقة مالية وتستطيع ان تحقق رغبات ومصالح اعضائها بشكل ذاتي ودون اللجوء الى المؤسسات المانحة، بحيث تستطيع هذه الجمعيات ومن خلال صناديق التوفير والتسليف ان تنشئ مشاريع بنية تحتية تدر دخلا ثابتا للجمعية.

- القروض: يعتبر الاقراض احد مصادر التمويل للجمعيات التعاونية، وهو احد الميزات التي قد يحصل عليها أعضاء التعاونيات كنتيجة لعضويتهم، فأحد النشاطات التي تقوم بها الجمعيات التعاونية هي اعطاء قروض لأعضائها سواء كانت تلك القروض من جهات خارجية أو من رأس مال الجمعية، وعلى الرغم من توفر العديد من مصادر الاقراض للتعاونيات، الا ان فرص الأقرض في الوقت الحاضر اصحبت محدودة وتفرض شروط تتقل كاهل الجمعيات التعاونية، الا انه يمكن القول ان القروض تكون مفيدة للجمعية اذا استخدمت بشكل فاعل واستخدمت في مشاريع مجديه اقتصاديا. (قادوس، 2009). ويرى الباحث ان افضل وسيلة لتوفير السيولة في الجمعيات التعاونية هي من خلال انشاء صناديق توفير وتسليف ذاتية تؤسس من قبل الاعضاء، حيث تستطيع الجمعية ومع مرور الزمن ان ايجاد رأس مال يضمن لكافة اعضائها الحصول على قروض تنموية في الوقت المناسب وبشروط ميسرة بناء على نظام توفير وتسليف تعدد الجمعية يناسب طموحات أعضائها.

• الدعم المقدم من المؤسسات الداعمة للجمعيات: قضية توفير السيولة من الامور الهامة التي تؤثر على اداء الجمعيات التعاونية، وهي تعتبر من اهم المعوقات التي تعترض سبيل تطور الجمعية، وخلال هذه الفترة تعددت المؤسسات الداعمة التي تقدم الدعم العيني للجمعيات التعاونية ، فإن هناك عدد كبير من المؤسسات العربية والدولية التي تقدم الدعم العيني أو المادي للجمعيات التعاونية في فلسطين ، ففي السابق، حصلت الحركة التعاونية الفلسطينية على الدعم من المنظمة التعاونية الاردنية والتي استمرت في دعم التعاونيات حتى قرار فك الارتباط عام 1988، وقد ساهم هذا الدعم المقدم من المنظمة التعاونية الأردنية في تثبيت الجمعيات التعاونية ومساعدتها من القيام بواجباتها تجاه أعضائها. أما المؤسسات الدولية الاخرى فقد لعبت دورا كبيرا في دعم التعاونيات خاصة الجمعيات الزراعية، حيث قدمت لها العديد من مشاريع البنية التحتية كالمصانع والآليات ومعاصر الزيتون ومصانع الالبان. مع العلم ان معظم هذه المشاريع بائت بالفشل بسبب سوء الادارة او الفساد أو تدهور الاوضاع السياسية في فلسطين نتيجة للاحتلال الاسرائيلي. (قادوس،2009). ويرى الباحث ان قضية الدعم الخارجي المقدم من المؤسسات الدولية الى الجمعيات التعاونية بكافة انواعها له آثار ايجابية وآثار سلبية على هذه الجمعيات ، ومن أهم ايجابيات هذا الدعم هو توفير مشاريع بنية تحتية مدرة للدخل خاصة في الظروف الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بكافة فئاته، وهذا بدوره مكن هذه الجمعيات من الاستمرار في خدمة منتسبيها وعدم التوقف لسبب أو لآخر، وشجع شريحة كبيرة من الناس على الانضمام لعضوية هذه الجمعيات، وكذلك استطاعت الجمعيات المستفيدة من الدعم الخارجي من تقديم خدماتها لأعضائها بأسعار مناسبة وتجنبيهم من الأحتكار وبالتالي زيارة نسبة ارباحهم . كما يرى الباحث ان من أهم سلبيات الدعم الخارجي هو ان هذا الدعم يكون مشروط حسب وجهة نظر الممول، وفي بعض الأحيان لا يحقق طموحات واحتياجات اعضاء الجمعية المتلقية. وهذا بدوره يوقع التعاونية في تخبط اداري ولا تستطيع الاستفادة من هذه المساعدات المالية، ومن الأمثلة على ذلك انشاء مشاريع غير مجدية اقتصاديا وتحتاج الى مصاريف تشغيل عالية ولا يوجد اسواق لمنتجاتها. كما ان من سلبيات الدعم الخارجي اعتماد الأعضاء في الجمعية على هذه المساعدات وعدم وجود الدافعية لديهم للعمل، ويتولد لديهم حب الأنضمام الى عضوية الجمعيات التعاونية بهدف الحصول على المساعدات وليس بهدف المنفعة المتبادلة، ويتولد لديهم ثقافة التسول من الممولين وعدم الأتماد على ذاتهم. مع العلم ان من أهم مباديء التعاون والذي يضمن نجاح الجمعية التعاونية هو المشاركة الاقتصادية للأعضاء.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1.4 مقدمة (Introduction)

سيتم في هذا الفصل تناول وصفا لاسلوب البحثي الذي تم استخدامه في هذه الدراسة، حيث سيستخدم الباحث المنهج الوصفي وادوات المقابلة وتحليل مضمونها للاجابة على اسئلة الدراسة وفرضياتها، وكذلك سيتم الأستعانة بالمنهج التاريخي عند دراسة تاريخ الحركة التعاونية. كما سيتضمن هذا الفصل نبذة مختصرة عن مجتمع الدراسة، والعينة وحجمها ومكان البحث وطريقة وادوات جمع البيانات ومتغيرات الدراسة وكيفية تحليل البيانات ومعالجتها وادوات التحليل المستخدمة.

2.4 مجتمع الدراسة (Community of Study)

تطرقت هذه الدراسة الى موضوع واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية وآليات تطويرها بحيث تم دراسة الجمعيات الزراعية في محافظات شمال الضفة الغربية (جنين، طوباس، نابلس، طولكرم، قلقيلية) كعينة تعكس طبيعة الظروف التي تمر بها الجمعيات التعاونية الاخرى في فلسطين، حيث أن ما ينطبق على الجمعيات الزراعية يمكن تعميمه على باقي الأنواع الاخرى من الجمعيات التعاونية مع مراعاة بعض الاختلافات البسيطة. تم خلال هذه الدراسة اجراء مقابلات مع رؤساء أو مدراء (39) جمعية تعاونية زراعية تعمل في هذه المحافظات، كما تم اجراء مقابلات مع مدراء مكاتب تعاون المحافظات المذكورة سابقا وقد تم الحصول على قائمة هذه الجمعيات من الادارة العامة للتعاون في وزارة العمل، والجدول 1-4 بين أسماء هذه الجمعيات ومناطق عملها:

جدول 1.4-أ: مجتمع الدراسة

الرقم	إسم الجمعية التعاونية	المحافظة	البلدة	الاعضاء
1.	الجمعية التعاونية لمزارعي الأشجار المثمرة قرى غرب جنين	جنين	قرى غرب جنين	130
2.	جمعية الجلمه التعاونية الزراعية	جنين	الجلمه	92
3.	جمعية اليامون التعاونية الزراعية م.م	جنين	اليامون	45
4.	جمعية برقين التعاونية الزراعية م.م	جنين	برقين	64
5.	جمعية دير ابو ضعيف التعاونية الزراعية	جنين	دير ابو ضعيف	41
6.	جمعية قباطيه التعاونية الزراعية	جنين	قباطيه	162
7.	جمعية كفر دان التعاونية الزراعية	جنين	كفر دان	31
8.	جمعية كفر راعي التعاونية الزراعية	جنين	كفر راعي	42
9.	جمعية كفر دان التعاونية للزراعة والري م.م	جنين	كفر دان	66
10.	جمعية مثلث الشهداء التعاونية للزراعة المحميه	جنين	مثلث الشهداء	37
11.	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في جنين	جنين	جنين	564
12.	التعاونية للتصنيع الزراعي - طمون	طوباس	طمون	86
13.	جمعية طمون التعاونية للاعشاب الطبيه	طوباس	طمون	22
14.	خضراء التعاونية الزراعية	طوباس	طوباس	57
15.	جمعية طمون التعاونية للبيوت المحمية	طوباس	طمون	80
16.	طوباس التعاونية للتطوير الزراعي	طوباس	طوباس	29
17.	عين البيضاء التعاونية الزراعية	طوباس	عين البيضاء	50
18.	ذنابة التعاونية للخدمات الزراعية	طولكرم	ذنابه	87
19.	باقة الشرقية التعاونية للخدمات الزراعية	طولكرم	باقة الشرقيه	40
20.	باقة الشرقيه التعاونية للمنفعه العامة	طولكرم	باقه الشرقيه	40
21.	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي بمنطقة طولكرم	طولكرم	طولكرم	1260
22.	جمعية شوفه التعاونية للخدمات الزراعية	طولكرم	شوفه	28
23.	جمعية عنبتا التعاونية الزراعية	طولكرم	عنبتا	56
24.	زيتا التعاونية للخدمات الزراعية والري	طولكرم	زيتا	38
25.	عتيل التعاونية للتطوير الزراعي	طولكرم	عتيل	18
26.	كفر اللبد التعاونية للزراعة المروية	طولكرم	كفر اللبد	43
27.	النزلة الشرقية التعاونية للري	طولكرم	النزله الشرقيه	29
28.	نزلة عيسى التعاونية للخدمات الزراعية	طولكرم	نزلة عيسى	42
29.	الجمعية التعاونية للتسوق الزراعي والري بمنطقة قلقيلية م.م	قلقيلية	قلقيليه	504
30.	جمعية جينصافوط التعاونية الزراعية م.م	قلقيلية	جينصافوط	16

جدول 1.4-ب: مجتمع الدراسة

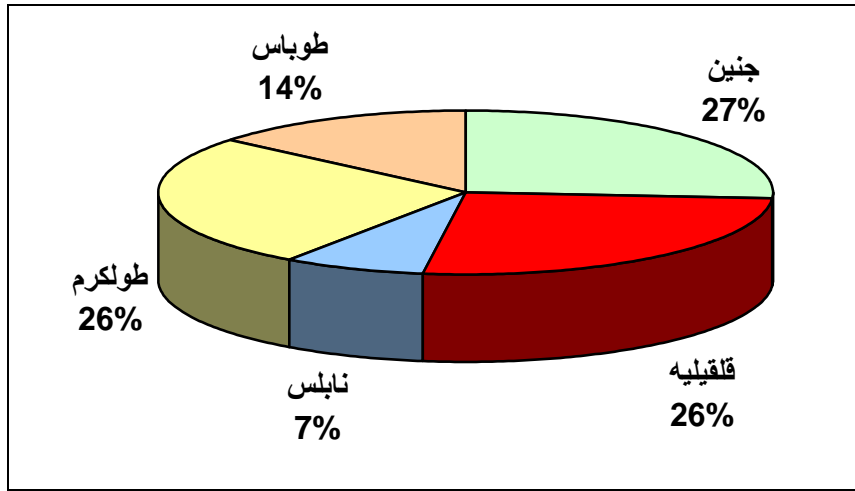
الرقم	إسم الجمعية التعاونية	المحافظة	البلدة	الاعضاء
31.	جمعية عزبة الطيب للتصنيع الزراعي	قلقيليه	عزبة الطيب	19
32.	جمعية سنيريا التعاونية الزراعية	قلقيلية	سنيريا	17
33.	جمعية عزبة المدور التعاونية للزراعة والري م.م	قلقيلية	المدور	32
34.	جمعية قلامية التعاونية للنباتات الطبية م.م	قلقيلية	فلاميه	16
35.	جمعية جيوس الزراعية التعاونية	قلقيلية	جيوس	27
36.	جمعية كفر قدوم التعاونية للتنمية الزراعية م.م	قلقيلية	كفر قدوم	30
37.	الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في لواء نابلس	نابلس	نابلس	1180
38.	جمعية صرة التعاونية الزراعية م.م	نابلس	صره	15
39.	جمعية عصيره الشمالية الزراعية التعاونية	نابلس	عصيره الشمالية	17

3.4 عينة الدراسة (The Study Sample)

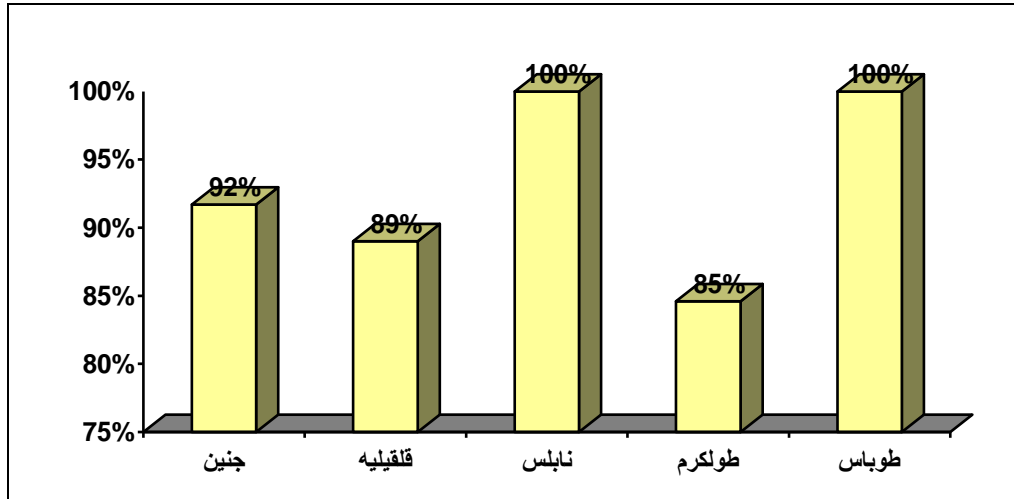
بلغ عدد افراد عينة الدراسة (39) جمعية تعاونية زراعية من جمعيات محافظات الشمال من اصل (43) اي ما نسبته 90.7%، ويعود السبب في ان حجم العينة لم يمثل 100% من مجتمع الدراسة الى رفض (4) جمعيات تعاونية بالتعاون مع الباحث، واحصائيا العينة ممثلة لمجتمع الدراسة. وقد ضمت الجمعيات المدروسة (39) في عضويتها 4,959 عضو، وهي موزعة على كافة محافظات الشمال حسب الجدول (2.4).

جدول 2.4 التوزيع المئوي لعينة الدراسة حسب المحافظات

المحافظة	عدد الجمعيات المدروسة	نسبة تمثيل العينة من كافة المحافظات المدروسة	النسبة المئوية للجمعيات المدروسة/محافظة
جنين	11	28%	91.7%
طوباس	6	15%	100.0%
طولكرم	11	28%	84.6%
نابلس	3	8%	100.0%
قلقيلية	8	21%	89%
المجموع	39	100%	



شكل 1.4: النسبة المئوية للجمعيات المبحوثة على مستوى المحافظات



شكل 2.4: النسبة المئوية للجمعيات المبحوثة في كل محافظة على حدة

4.4 مكان البحث

اجريت هذه الدراسة في محافظات شمال الضفة الغربية والتي تضم خمس محافظات هي قلقيليه، نابلس، طولكرم، جنين، وطوباس. ولقد تم استخدام اسلوب المقابلة الشخصية كطريقة لجمع البيانات من خلال اعداد مجموعة من الاسئلة مرتبطة بأهداف الدراسة، اختيرت الاسئلة بناء على الادبيات السابقة وخبرة الباحث في هذا المجال، وقد تم الاستعانة بذوي العلاقة من موظفي الادارة العامة للتعاون حول محور اسئلة المقابلة، حيث تم اضافة اسئلة وتعديل بعض الاسئلة وحذف اسئلة اخرى كانت قد تكررت في اكثر من محور من محاور المقابلة، وبعد الانتهاء من اعداد المقابلة تم اختبارها

على خمسة جمعيات تعاونية زراعية، وقد تضمنت استمارة المقابلة خمسة محاور يضم كل محور مجموعة من الاسئلة كلها تصب حول اهداف هذه الدراسة، وفيما يلي محاور المقابلة:

- المحور الاول: تطرق هذا المحور الى الواقع الاقتصادي للجمعيات التعاونية الزراعية، حيث اشتمل على 24 سؤالاً كلها تبحث في الواقع الاقتصادي للجمعيات التعاونية الزراعية التي اجريت عليها الدراسة.
- المحور الثاني: تطرق هذا المحور الى الواقع الاجتماعي للجمعيات التعاونية الزراعية المدروسة، حيث اشتمل على 14 سؤالاً كلها تبحث في النواحي الاجتماعية المرتبطة بالجمعيات التعاونية الزراعية، وتوضح علاقة الجمعية بأعضائها ومحيطها وعلاقة الاعضاء مع بعضهم البعض.
- المحور الثالث: تطرق هذا المحور الى الواقع الثقافي للجمعيات التعاونية المدروسة، من حيث طبيعة الاعضاء وثقافتهم، وشمل هذا المحور على 8 أسئلة كلها تصب في قضية البحث عن مستوى ثقافة اعضاء الجمعية.
- المحور الرابع: تطرق الى الواقع المؤسسي للجمعيات التعاونية الزراعية المدروسة، حيث اشتمل هذا المحور على 24 سؤالاً يبحث في موضوع مأسسة الجمعيات التعاونية من حيث تركيبتها والانظمة المالية والادارية فيها، وكذلك الموارد البشرية في الجمعية، وكل هذه الاسئلة تصب في اهداف هذه الدراسة.
- المحور الخامس: احتوى هذا المحور سؤالاً واحداً فقط يدور حول المقترحات التي يراها المبحوثون لتطوير اداء الجمعيات التعاونية التي ينتمون اليها.

5.4 اسلوب واداة جمع البيانات

تم استخدام اسلوب المقابلة الشخصية مع المبحوثين، حيث قام الباحث بالسفر الى مقرات هذه الجمعيات، واجرى لقاء مع رؤسات هذه الجمعيات كل على حدة، بحيث كان الباحث يطرح السؤال على المبحوث ويدون الاجابة على دفتر خاص، وفي نفس الوقت استخدم الباحث اداة التسجيل ليضمن دقة الاجابات من المبحوثين، بعدها تم عمل تفرغ اولي لهذه البيانات باستخدام الاكسل تمهيدا للبدء في تحليلها.

6.4 متغيرات الدراسة:

تتحرر متغيرات الدراسة في ستة متغيرات مستقلة و43 متغيراً تابعاً، وهي على النحو التالي:

● أولاً: المتغيرات المستقلة:

- المستوى التعليمي.
- التوزيع الجغرافي.
- الجنس.
- عمر مجلس الإدارة بالسنين.
- آلية اختيار مجلس الإدارة.
- قيمة الاسهم.

● ثانياً: المتغيرات التابعة وهي على النحو التالي:

- اسباب الأنتساب للجمعية التعاونية.
- الأساس الذي بنيت عليه الجمعية.
- قيمة رأس المال .
- عدد الاعضاء.
- قيمة المبلغ المستثمر .
- نوع المشروع الاقتصادي .
- الوضع الاقتصادي .
- قيمة الارباح
- قيمة الخسائر
- قيمة المنح والمساعدات.
- كيفية استخدام المنح.
- قيمة الإيرادات.
- قيمة المصروفات .
- نظام التوفير .
- رصيد صندوق التوفير والتسليف .
- طريقة تمويل المشاريع الاقتصادية للأعضاء.
- قيمة الاصول الثابتة.
- نوع العلاقة بين الجمعية والمجتمع المحيط بها .
- النمو في راس مال الجمعية.

- مستوى الوعي التعاوني لدى الاعضاء.
- العضوية في الجمعية.
- نوع النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الجمعية .
- العلاقة بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المدني المحيطة بها
- آلية خدمة اعضاء الجمعية.
- دور الجمعية في تشجيع المجتمع المحلي على الانضمام لعضويتها
- العلاقة بين ادارة الجمعية والهيئة العامة .
- الدور الذي تلعبه الجمعية لحث اعضائها على المشاركة في نشاطاتها.
- الخطط السنوية التي تضعها الجمعية لتطوير اعضاؤها وموظفيها
- دور الجمعية في تطوير وبناء قدرات أعضائها وموظفيها.
- المخصصات التي ترصدها الجمعية ضمن موازنتها السنوية لتطوير اعضائها.
- نظام التقييم التي تنتهجها الجمعية لتقييم طاقمها.
- طبيعة برامج لتوعية التي تقدمها الجمعية لأعضائها وتعريفهم بنشاطاتها وانجازاتها.
- الشفافية في اختيار مجلس ادارة الجمعية.
- دور الادارة العامة للتعاون في متابعة نشاطات الجمعية وتوجيهها.
- طريقة عقد جلسات لجنة الادارة .
- الميزانية السنوية التي تعدها الجمعية.
- نظام الحوافر التي تنتهجها الجمعية .
- ظروف العمل داخل الجمعية.
- التواصل بين ادارة الجمعية واعضاء الهيئة العامة والموظفين.
- طبيعة الاجتماعات التي تقوم بها الجمعية .
- العضوية في الاتحادات التعاونية.
- فعالية اداء اللجان المنبثقة عن لجنة الادارة.
- نسبة تمثيل الهيئة العامة في الاجتماعات السنوية.

الفصل الخامس

تحليل نتائج الدراسة

يجري في هذا الفصل تحليل نتائج الدراسة من خلال اربعة محاور، سيتناول المحور الاول النواحي الاقتصادية للجمعيات، والمحور الثاني سيعرض النواحي الاجتماعية، والثالث سيتطرق للنواحي الثقافية، اما المحور الرابع والأخير فيوضح الوضع المؤسسي للجمعيات.

تم اتباع طريقة التحليل الوصفي في هذه الدراسة حيث تم الاعتماد على المقابلات الشخصية بين الباحث والمبحوثين وتم تفريغ اجابات المبحوثين على المحاور التي تم مناقشتها حيث سبق هذا العمل وضع مجموعة من الاسئلة بهدف توحيد مسار النقاشات بين جميع المبحوثين. ثم تم تفريغ الاجابات على ملف اكسل والذي بدوره قابل للتحويل الى برنامج SPSS والذي تم استخدامه في تحليل النتائج. ولقد توزعت الجمعيات المدروسة في محافظات شمال الضفة الغربية كما يلي: 28% من الجمعيات في محافظات شمال الضفة الغربية تتواجد في محافظة جنين، بينما 28% تتواجد في محافظة طولكرم، و 21% تتواجد في محافظة قلقيلية، و 15% تتواجد في محافظة طوباس، والباقي 8% تتواجد في محافظة نابلس.

1.5 المحور الاقتصادي

1.1.5. اسباب الأنتساب للجمعية هو اقتصادي:

من المهم بمكان ان يكون هناك سبب لأنتساب العضو الى عضوية الجمعية التعاونية، ونعني بأن سبب انتساب العضو للجمعية هو اقتصادي ان الدافع وراء انتساب عضو الجمعية للجمعية هو

بهدف تحسين اوضاعه الاقتصادية وزيادة مدخولاته، وعلى هذا الأساس وبعد تجميع اجابات الجمعيات المبحوثة وتحليل نتائج مقابلة معها، حول اسباب انتساب الأعضاء الى الجمعيات المدروسة.

ولقد تبين ان هناك 87.2% من الجمعيات المدروسة كان سبب انتساب أعضائها لعضوية الجمعية التعاونية هو لأسباب اقتصادية بينما 12.8% منها كان سبب الانتساب لعضوية الجمعية هو لغايات اخرى كالاقتصادية والحصول على خدمات. والجدول (1.5) يوضح ذلك.

جدول 1.5: توزيع الجمعيات حسب هل سبب الأنتساب للجمعية هو اقتصادي

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	34	87.2
لا	5	12.8
المجموع	39	100

2.1.5 اسباب الأنتساب للجمعية هو اجتماعي:

المقصود بأسباب انتساب العضو لعضوية الجمعية هو اجتماعي، ان الدافع وراء ارتباط العضو بالجمعية هو من اجل تعزيز علاقاته الاجتماعية وبناء ذاته وتقديم خدماته للمجتمع المحلي المحيط به، وهذا يساعد عضو الجمعية على رفع مكانته الاجتماعية بين افراد مجتمعه.

وقد اظهر تحليل النتائج ان 23.1% من الأعضاء المنتسبين الى عضوية الجمعيات التعاونية كان لهدف اجتماعي، بينما بينت النتائج ان 76.9% من الأعضاء سبب انتسابهم للجمعية يعود لأسباب أخرى. والجدول (2.5) يوضح ذلك.

جدول 2.5: توزيع الجمعيات حسب هل سبب انتساب الاعضاء للجمعية هو اجتماعي

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	9	23.1
لا	30	76.9
المجموع	39	100

3.1.5. سبب انتساب الاعضاء للجمعية هو رعاية المزارعين:

بينت نتائج المقابلات التي اجريت مع الجمعيات المبحوثة ان 10.3% من أعضاء الجمعيات التي تمت مقابلتها كان سبب انتسابهم للجمعية هو من أجل الحصول على خدمات ورعاية من الجمعية، بمعنى ان الغاية من ارتباطهم في الجمعية هو الحصول على الخدمة والعون من الجمعية، بينما تبين ان نسبة 89.7% من اعضاء الجمعيات المدروسة كان سبب انتساب اعضاؤها لأسباب اخرى قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . والجدول (3.5) يوضح ذلك.

جدول 3.5: توزيع الجمعيات حسب سبب انتساب الاعضاء للجمعية هو رعاية المزارعين

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	4	10.3
لا	35	89.7
المجموع	39	100

4.1.5. سبب تأسيس الجمعية هو اقتصادي:

تختلف الجمعيات في الغاية من تأسيسها، وفي سؤال حول اسباب تأسيس الجمعيات التعاونية، بينت النتائج ان 92.3% من الجمعيات التي تمت دراستها كان سبب تأسيسها هو من اجل تطوير الأعمال وتحقيق الأرباح وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي للجمعية ومنتسبيها من خلال انشاء مشاريع اقتصادية وخدمائية، بمعنى ان الحاجة الاقتصادية والرغبة في زيادة الدخل كان السبب الأساسي وراء تأسيس الجمعية، بينما تبين أن 7.7% من الجمعيات كان سبب تأسيسها لأسباب أخرى بالاضافة الى السبب الاقتصادي. والجدول (4.5) يوضح ذلك.

جدول 4.5: توزيع الجمعيات حسب هل سبب تأسيس الجمعية هو اقتصادي

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	36	92.3
لا	3	7.7
المجموع	39	100

5.1.5. سبب تأسيس الجمعية هو توفير خدمة للمزارعين:

احد الاسباب التي تستدعي تأسيس جمعيات تعاونية هو رغبة الأعضاء المنتسبون في الحصول على خدمات من خلال الجمعية بحيث تتميز الخدمات التي تقدمها الجمعيات لأعضائها بأنها ذات جودة عالية وسهلة الوصول وقليلة التكلفة مقارنة بما يقدمه القطاع الخاص، وبعد سؤال المبحوثين عن الاسباب التي استدعت تأسيس الجمعيات التعاونية التي ينتسبون اليها تبين ان 33.3% من الجمعيات كان احد اسباب تأسيسها يعود لرغبة الأعضاء في الحصول على خدمات متنوعة من خلال الجمعية كالتسويق والحصول على مدخلات انتاج وخدمات الري، كما تبين ان 66.7% من الجمعيات يعود سبب تأسيسها الى اسباب اخرى غير الحصول على خدمات. والجدول (5.5) يوضح ذلك.

جدول 5.5: توزيع الجمعيات حسب هل سبب تأسيس الجمعية هو توفير خدمة للمزارعين

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	13	33.3
لا	26	66.7
المجموع	39	100

6.1.5. رأس المال (دينار):

المقصود برأس المال هو مقدار ما تملكه الجمعية من اسهم ونقد واصول ثابتة، وحول سؤال المبحوثين عن قيمة اجمالي رأس مال جمعياتهم، تبين ان مجموع اجمالي رأس المال للجمعيات المبحوثة (39) جمعية هو 829,387 دينار اردني ، أي ما متوسطه 21,266 دينار اردني للجمعية الواحدة، كما تبين ان متوسط نسبة النمو لرأس المال في الجمعيات المبحوثة كل خمس سنوات قد بلغ 8.7% من اصل رأس المال (أي سيصل اجمال قيمة رأس المال للجمعيات حوال مليون دينار اردني بعد خمس سنوات)، اما فيما يتعلق بتقسيم قيمة رأس المال في الجمعيات المبحوثة تبين ان هناك 8 جمعيات رأس مالها أقل من 5000 دينار اردني اي ما نسبته 20.5% من الجمعيات المبحوثة، وان هناك 14 جمعية يقع قيمة رأس مالها ما 5001 دينار الى 10000 دينار اي ما نسبته 35.9%، وان هناك 6 جمعيات جمعيات يقع رأس مالها ما بين 10000 دينار و 15000 دينار اي ما نسبته 15.4 من الجمعيات المدروسة، وان هناك 4 جمعيات يقع رأس مالها ما بين 15000 و 30000 دينار اي ما

نسبته 10.3%، فيما بينت الدراسة ان هناك 7 جمعيات رأس مالها اكثر من 30000 دينار اردني اي ما نسبته 17.9% من الجمعيات المدروسة. والجدول (6.5) يوضح ذلك.

جدول 6.5: توزيع الجمعيات حسب رأس مال

التوزيع النسبي	عدد الحالات	رأس المال (دينار)
20.5	8	5000 دينار فأقل
35.9	14	من 5001 دينار الى 10000 دينار
15.4	6	من 10001 دينار الى 15000 دينار
10.3	4	من 15001 دينار الى 30000 دينار
17.9	7	أكثر من 30000 دينار
100	39	المجموع

7.1.5. قيمة الأسهم (دينار):

المقصود بالأسهم هو ثمن الأسهم التي يقوم باكتتابها العضو الذي ينتسب الى عضوية الجمعية التعاونية ليصبح عضوا فاعلا، وقد بينت نتائج الدراسة ان متوسط قيمة السهم في الجمعيات المبحوثة 123.9 دينار اردني، وهذا مؤشر الى تدني قيمة الأسهم في الجمعيات المبحوثة، الامر الذي يؤثر على قيمة رأس المال الأسهمي في الجمعية الذي يستخدم من اجل انشاء مشاريع بنية اقتصادية للجمعية يمكنها من الاعتماد على ذاتها.

اما فيما يتعلق بتوزيع فئات قيمة الأسهم فقد تبين من خلال تحليل نتائج الدراسة ان هناك 8 جمعيات قيمة السهم فيها أقل من 100 دينار اردني وتشكل 20.5% من الجمعيات المبحوثة، وان هناك 10 جمعيات قيمة الأسهم فيها من 200 الى 200 دينار اردني اي ما نسبته 25.6% من الجمعيات المبحوثة، وان هناك 11 جمعية قيمة الأسهم فيها ما بين 300 الى 399 دينار اردني اي بنسبة 28.2% من الجمعيات المبحوثة، وان هناك 7 جمعيات تقع قيمة الأسهم فيها ما بين 400 الى 499 دينار اردني اي ما نسبته 17.9% من الجمعيات المبحوثة، وان هناك 3 جمعيات قيمة الأسهم فيها اكثر من 500 دينار اردني اي ما نسبته 7.8% من الجمعيات المبحوثة.

الجدول (7.5) يوضح ما سبق.

جدول 7.5: توزيع الجمعيات حسب قيمة السهم

قيمة السهم (دينار)	عدد الحالات	التوزيع النسبي
100 دينار فأقل	8	20.5
من 200 دينار الى 299 دينار	10	25.6
من 300 دينار الى 399 دينار	11	28.2
من 400 دينار الى 499 دينار	7	17.9
500 دينار فأكثر	3	7.8
المجموع	39	100

8.1.5. الاستثمارات في الجمعية:

في سؤال حول قيام الجمعية بعمل مشاريع مدرة للدخل من رأس المال الأسهمي تعود بالنفع على الأعضاء المنتسبين، بينت الدراسة ان 61.5% ن الجمعيات تقوم باستخدام رأس المال الأسهمي في الأستثمار في مشاريع اقتصادية تعود بالدخل على أعضائها، حيث بلغ حجم الاستثمارات 2,190,202 دينار، وبلغ متوسط الاستثمارات لكل جمعية 56,159 دينار. بينما بينت الدراسة ان 38.5% من الجمعيات لا تقوم بأية استثمار لأسهم الأعضاء في مشاريع اقتصادية، وتبقى قيمة هذه الأسهم في حسابات الجمعية في البنوك. والجدول (8.5) يوضح ذلك.

جدول 8.5: توزيع الجمعيات حسب هل يوجد استثمارات في الجمعية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	24	61.5
لا	15	38.5
المجموع	39	100

5.1.9. الأرباح والخسائر:

في نهاية كل سنة مالية، تقوم الجمعيات التعاونية بعمل ميزانية سنوية لتقييم الوضع المالي لها، ومن أهم الأمور التي يتم بحثها بناء على الميزانية السنوية في كل جمعية تعاونية هو مقدار الأرباح والخسائر السنوية، وبعد سؤال المبحوثين عن حجم الأرباح /الخسائر السنوية في الجمعيات المبحوثة

تبين بعد تحليل النتائج 51.3 من الجمعيات يوجد لديها ارباح من خلال استثماراتها في مشاريع اقتصادية، في المقابل بينت الدراسة أن 48.7% من الجمعيات تخسر في استثمارتها، اي يوجد فيها عجز سنوي . وهذا مؤشر يوضح ان نصف الجمعيات التي تمت دراستها تقريبا تعاني من خسائر ونقص في السيولة، وهذا ينعكس على كافة نشاطات الجمعيات، ويكون عقبة في طريق تطورها وقدرتها على تحقيق أهدافها في تقديم افضل الخدمات لأعضائها والمجتمع المحلي المحيط بها. والجدول (9.5) يوضح ذلك.

جدول 9.5: توزيع الجمعيات حسب وجود ارباح وخسائر

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
ارباح	20	51.3
خسائر	19	48.7
المجموع	39	100

10.1.5. الاستفادة من المنح العينية:

احد مصادر التمويل الأساسية في الجمعيات هي الحصول على هبات من المؤسسات المانحة سواء المحلية أو الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن مدى استفادتها من هذه المنح وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها، بينت نتائج تحليل اجابات الجمعيات المبحوثة ان 79.5% من الجمعيات تستفيد من المنح العينية التي تتلقاها من الدول والمؤسسات المانحة والتي تكون في غالبها مساعدات عينية على شكل ادوات او معدات توزع على اعضاء الجمعية، وفي المقابل بينت نتائج الدراسة ان 20.5% من الجمعيات لا تستفيد من المنح العينية بسبب عدم ملائمة هذه المساعدات مع طبيعة الخدمات التي تقدمها الجمعيات (جدول 10.5)

جدول 10.5: توزيع الجمعيات حسب الاستفادة من المنح

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	31	79.5
لا	8	20.5
المجموع	39	100

11.1.5. مصادر التمويل:

الأصل في الجمعيات التعاونية أن يكون اعتمادها الأساسي على التمويل الذاتي في تسيير شؤونها، بمعنى ان تؤسس الجمعية من خلال مساهمة اعضائها المنتسبين الذين يقومون بدورهم باستخدام الأسهم المكتتب بها في انشاء مشروع اقتصادي تقوم عليه الجمعية، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن مصادر التمويل الخاصة بها ، بينت نتائج الدراسة أن 33.3% من الجمعيات المبحوثة كانت تعتمد في مصادر تمويلها على المساعدات الخارجية فقط، في المقابل تبين ان 66.7% من الجمعيات المبحوثة تعتمد في تمويلها على المساعدات الخارجية اضافة الى التمويل الذاتي، من هنا يتبين من نتائج الدراسة ان النسبة الكبيرة من الجمعيات تعتمد على التمويل الخارجي وهذا مؤشر خطر لأن هناك خطر على زوال الجمعية وتوقفها عن العمل في حال زوال مصدر التمويل الخارجي. والجدول (11.5) يوضح ذلك.

جدول 11.5: توزيع الجمعيات حسب مصادر التمويل

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
مساعدات خارجية فقط	13	33.3
مساعدات خارجية اضافة الى تمويل ذاتي	26	66.7
المجموع	39	100

12.1.5. استخدام المنح بشكل صحيح:

تقوم العديد من الجمعيات التعاونية الفلسطينية بالحصول على منح من المؤسسات المانحة، وفي سؤال حول كيفية استخدام الجمعيات المبحوثة للمنح المقدمة من المؤسسات المانحة، بينت نتائج الدراسة ان 87.2% من الجمعيات تستخدم المنح والمساعدات بشكل صحيح، حيث تقوم بتوزيعها على الأعضاء حسب حاجتهم وفق معايير يتم تحديدها من قبل الجمعية والمؤسسة المانحة.

كما وبينت النتائج أن 12.8% من الجمعيات التي تمت دراستها لا تستخدم هذه المنح بشكل صحيح، وانما يغلب عليها العشوائية في التوزيع ولا توزع هذه المنح حسب حاجة اعضائها. والجدول (12.5) يوضح ذلك.

جدول 12.5: توزيع الجمعيات حسب استخدام المنح بشكل صحيح

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	34	87.2
لا	5	12.8
المجموع	39	100

13.1.5. تقديم الخدمات للاعضاء:

بعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن نوعية الخدمات التي تقدمها الجمعية لأعضائها وتحليل النتائج، بينت الدراسة ان 74.4% من الجمعيات المبحوثة تقدم خدمات لعضائها على شكل مساعدات عينية (ادوات، معدات، مستلزمات انتاج، بذور)، تتلقاها في الغالب من المؤسسات المانحة، وفي المقابل 25.6% من الجمعيات التي تمت دراستها لا تقدم اي نوع من الخدمات لأعضائها، اما لعدم قدرتها على الوصول الى الممولين أو لضعف امكاناتها المادية. والجدول (13.5) يوضح ذلك.

جدول 13.5: توزيع الجمعيات حسب تقديم خدمات للاعضاء

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	29	74.4
لا	10	25.6
المجموع	39	100

14.1.5. التعاون الاقتصادي بين الجمعيات:

أحد اهم مبادئ التعاون الذي يعزز الوضع الاقتصادي لدى الجمعيات التعاونية هو مبدأ التعاون بين التعاونيات، وهذا يظهر بشكل واضح من خلال التعاون الاقتصادي بين الجمعيات التعاونية المتشابهة في النوع والأهداف، وبعد سؤال الجمعيات التعاونية عن طبيعة التعاون الاقتصادي بين الجمعيات المبحوثة، بينت نتائج الدراسة ان 64.1% من الجمعيات التي تمت مقابلتها لا يوجد بينها اية نوع من التعاون الاقتصادي، في حين تبين أن 25.6% من الجمعيات المبحوثة ان التعاون الاقتصادي بينها كان جيدا، حيث يوجد بعض التبادل التجاري سواء في مجال التسويق أو شراء السلع، ولكن لم يصل

الى المستوى المطلوب، كما بينت الدراسة ايضا أن 10.3% من الجمعيات المبحوثة كان التعاون الاقتصادي بينها ضعيفا ولم يصل الى المستوى المطلوب (جدول 14.5)

جدول 14.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة التعاون الاقتصادي بين الجمعيات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	10	25.6
ضعيف	4	10.3
معدوم	25	64.1
المجموع	39	100

15.1.5. وجود صندوق توفير:

احد مصادر التمويل في الجمعيات التعاونية هو انشاء صناديق توفير ذاتي للأعضاء المنتسبين تساعدهم في التغلب على مشكلات السيولة خاصة في الظروف الطارئة، وهذا الصندوق يمول بشكل ذاتي من الأعضاء حيث يقوم الأعضاء بايداع مبالغ شهرية في الصندوق لكي يقوموا باستخدامها عند الحاجة اليها عن طريق الحصول على قروض، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن وجود صناديق توفير فيها ، بينت نتائج الدراسة في الجمعيات المبحوثة أن 64.1% من الجمعيات لا يوجد بها صناديق توفير وتسليف وأن 35.9% من الجمعيات يوجد لديها صناديق توفير، حيث بلغت قيمة اجمالي المبالغ الموفرة فيها 88,500 دولار. والجدول (15.5) يوضح ذلك.

جدول 15.15: توزيع الجمعيات حسب وجود صندوق توفير

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	14	35.9
لا	25	64.1
المجموع	39	100

16.1.5. وجود مساهمة للجمعيات في تمويل المشاريع الاقتصادية للمزارع:

في العادة يقوم الاعضاء بالانتساب الى عضوية الجمعيات التعاونية من اجل الاستفادة من خدمات

الجمعية في تحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال دعم أو تطوير مشاريعهم الخاصة او المشتركة، وقد بينت نتائج الدراسة ان هناك تدني في مساهمة الجمعيات المبحوثة في تمويل مشاريع اقتصادية لأعضائها، حيث تبين من نتائج التحليل ان معظم الجمعيات المدروسة تعاني من مشاكل في السيولة ، وحسب الدراسة فان 79.5% من الجمعيات المبحوثة لا تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية لأعضائها، بينما تساهم 20.5% من الجمعيات المبحوثة في تمويل مشاريع للأعضاء، والمقصود بالتمويل هنا تقديم الدعم المادي او العيني لأعضاء الجمعية في حال الحاجة الى تنفيذ مشاريع خاصة لهم. والجدول (16.5) يوضح ذلك.

جدول 16.5: توزيع الجمعيات حسب وجود مساهمة للجمعيات في تمويل المشاريع الاقتصادية للأعضاء

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	8	20.5
لا	31	79.5
المجموع	39	100

17.1.5. طبيعة العلاقة بين الجمعية والمجتمع:

من أهم مقومات نجاح اية جمعية هو قدرة الجمعية على بناء علاقات طيبة مع المجتمع المحلي المحيط بها، وهذا يساعد الجمعية على الأستمرارية والنجاح والتطور ويساهم في تحقيق اهدافها بسهولة ويسر، والمقصود بالعلاقة هنا مقدار تقبل المجتمع المحيط بالجمعية لها وتعاملهم معا سواء شراء مستلزماتهم أو الحصول على خدمات مختلفة، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن طبيعة العلاقة بينها وبين المجتمع المحلي المحيط بها.

ولقد بينت نتائج الدراسة ان 64.1% من الجمعيات المبحوثة لها علاقة جيدة مع المجتمع المحلي، بينما 10.3% منها علاقاتهم مع المجتمع المحلي متوسطة، و23.1% من الجمعيات اكدوا بان العلاقة ضعيفة و2.5% من الجمعيات اكدت بان العلاقة معدومة. وتشير النسب السابقة بان العلاقة بين الجمعيات التعاونية والمجتمع المحلي بحاجة الى تطوير.

والجدول 17.5 يوضح ما سبق.

جدول 17.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة العلاقة بين الجمعية والمجتمع

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	25	64.1
متوسط	4	10.3
ضعيف	9	23.1
معدوم	1	2.5
المجموع	39	100

18.1.5. وجود تطوير للمعدات والاجهزة:

من ابرز مقومات نجاح الجمعيات ايضا هو اهتمام ادارة الجمعية بتطوير المعدات وصيانتها وتحديثها لتتلائم مع متطلبات العمل في الجمعية، وتشتمل عملية تطوير المعدات على تجهيز مكاتب الجمعية بأجهزة كمبيوتر حديثة ووسائل تصوير وقرطاسية ومكاتب ووسائل اتصالات ، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة حول قيام الجمعية بتطور معداتها وأجهزتها، بينت نتائج الدراسة أن 35.9 % من الجمعيات المبحوثة تقوم بتطوير معداتها وأجهزتها باستمرار، في حين 64.1% من الجمعيات المبحوثة لا تعمل على تطوير معداتها وأجهزتها، وهذا مؤشر على عدم اهتمام ادارات هذه الجمعيات التعاونية بالجانب التقني الذي يساهم في تطوير اعمال الجمعية. والجدول (18.5) يوضح ذلك.

جدول 18.5: توزيع الجمعيات حسب وجود تطور للمعدات والاجهزة

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	14	35.9
لا	25	64.1
المجموع	39	100

2.5 المحور الاجتماعي:

فيما يأتي أهم ما يتعلق بهذا المحور من نتائج:

1.2.5. الوعي التعاوني:

المقصود بالوعي التعاوني معرفة عضو الجمعية بالمبادئ والقيم التعاونية وقناعاتها بها وتطبيقها في كافة تعاملاته مع الجمعية أو زملائه الأعضاء، وهذا امر هام بالنسبة لنمو وتطور الجمعية، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن مستوى الوعي التعاوني لدى الأعضاء المنتسبين اليها، بينت نتائج الدراسة أن 66.7% من الجمعيات المبحوثة يوجد بها ضعف في الوعي التعاوني لدى الأعضاء المنتسبون الى عضويتها، بينما 12.8% منها بينت بان الوعي التعاوني لدى اعضائها متوسط، بمعنى لديهم معرفة قليلة عن التعاون ومبادئه والقيم التعاونية. كما بينت الدراسة ايضا ان 20.5% من الجمعيات المبحوثة يوجد لدى اعضائها الامام بمبادئ التعاون وقيمة وفلسفته. وعلية بينت نتائج الدراسة ان الجمعيات التعاونية بحاجة الى رفع مستوى الوعي التعاوني لدى اعضائها، ويتم ذلك من خلال برامج بناء قدرات الأعضاء في هذا المجال من خلال التدريب. والجدول (19.5) يوضح ذلك.

جدول 19.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة الوعي التعاوني

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	8	20.5
متوسط	5	12.8
ضعيف	26	66.7
المجموع	39	100

2.2.5. عدد الاعضاء:

في سؤال حول عدد الأعضاء المنتسبون الى عضوية الجمعيات التعاونية التي تم دراستها ، بينت نتائج الدراسة بأن عدد اعضاء كافة الجمعيات التي تم مقابلتها (39 جمعية) هو 4,959 عضوا، منهم 90.9% من اجمالي الاعضاء ذكور (أي 4,809 عضوا) والباقي اناث (150 عضوة)، وهذا يوضح مدى تدني عضوية المرأة في الجمعيات التعاونية التي تمت دراستها. (جدول 20.5).

وعند تقسيم اجمالي عدد الأعضاء في الجمعيات المبحوثة الى فئات، تبين ان 43.6% من الجمعيات بلغ عدد اعضاءها من 20 الى 49 عضو، و25.6% عدد اعضاءها اقل من 20 عضو، و15.4% عدد اعضاءها اكثر من 120 عضو، و10.3% عدد اعضاءها من 50 الى 79 عضو، و5.1% عدد اعضاءها من 80 الى 119 عضو. والجدول (21.5) يوضح ذلك.

جدول 20.5: توزيع اعضاء الجمعيات حسب جنس الاعضاء

الجنس	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
ذكور	4,809	90.9
اناث	150	9.1
المجموع	4,959	100

جدول 21.5: توزيع الجمعيات حسب عدد الاعضاء

عدد الاعضاء	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
أقل من 20 عضو	10	25.6
من 20 الى 49 عضو	17	43.6
من 50 الى 79 عضو	4	10.3
من 80 الى 119 عضو	2	5.1
أكثر من 120 عضو	6	15.4
المجموع	39	100

3.2.5. طبيعة النشاطات الاجتماعية:

احد اهداف تأسيس الجمعيات التعاونية هو تعزيز الروابط الاجتماعية بين الاعضاء المنتسبي لعضوية الجمعية من خلال تقديم خدمات اجتماعية للأعضاء والمجتمع المحلي، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن طبيعة النشاطات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات التعاونية وتحليل نتائج المقابلات، تبين ان ثلاثة جمعيات من اصل 39 جمعية لديها نشاطات اجتماعية في المناطق التي تعمل بها اي ما نسبته 7.7% من الجمعيات المبحوثة، وان هناك جمعية واحدة تقدم خدمات اجتماعية ولكن ليس بالقدر الكافي وتمثل هذه العينة ما نسبته 2.6% من الجمعيات المبحوثة، كما بينت نتائج الدراسة أيضا أن 27 جمعية تعاونية اداؤها ضعيف في تقديم خدمات اجتماعية للمجتمع المحلي المحيط بها اي ما نسبته 69.2% من الجمعيات المبحوثة، وان 8 جمعيات مبحوثة لا تقدم على الإطلاق اية خدمات اجتماعية للمجتمع المحيط بها اي ما نسبته 20.5% من الجمعيات المبحوثة، وفي المجمل

تؤكد نتائج الدراسة في هذا المجال مدى ضعف اداء الجمعيات التعاونية المبحوثة في تقديم نشاطات اجتماعية تخدم المجتمع المحلي المحيط بها (جدول 22.5)

جدول 22.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة النشاطات الاجتماعية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	3	7.7
متوسط	1	2.6
ضعيف	27	69.2
معدوم	8	20.5
المجموع	39	100

4.2.5. طبيعة المشاركة في صناعة القرارات:

احد مقومات النجاح في الجمعيات التعاونية هو مدى مشاركة اعضاء الجمعية التعاونية في صناعة القرارات التي تهمها، وهذا احد الأمور الهامة التي تبين مدى التزام الأعضاء بتعاونيتهم وتفاعلهم معها وارتباطهم بها، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن مدى مشاركة أعضاء الجمعيات المبحوثة في صناعة القرارات التي تخص جمعياتهم، بينت نتائج الدراسة ان 59 % من الجمعيات المبحوثة (23 جمعية) اكدت بان المشاركة في صناعة القرارات ضعيفة، بينما 2.6% اكدوا بأن المشاركة متوسطة، و38.4% اكدوا بانها جيدة. وهذه النتيجة تبين تدني مشاركة الأعضاء في القرارات التي تخص تعاونياتهم، وهذا بدوره يؤثر على العملية الديمقراطية وضعف مشاركة اعضاء الجمعيات في صناعة القرارات الخاصة بهم. والجدول (23.5) يوضح ذلك.

جدول 23.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة المشاركة في صناعة القرارات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	15	38.4
متوسط	1	2.6
ضعيف	23	59.0
المجموع	39	100

5.2.5. طبيعة العلاقة بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المدني:

من الأمور الهامة التي يجب ان تعمل على تعزيزها الجمعيات التعاونية، انشاء علاقات مع كافة المؤسسات العاملة في منطقة عمل الجمعية أو خارجها، وهذا الأمر يعزز قدرة الجمعية على التطور والنهوض والتميز في خدمة اعضائها.

وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن طبيعة العلاقة بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المحلي، بينت نتائج الدراسة أن 74.4% من الجمعيات التي تمت مقابلتها اكدت بان طبيعة العلاقة بين هذه الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني جيدة، وان 15.4% اكدوا بأن العلاقة ضعيفة، و 5.1% اكدوا بانها متوسطة، وان 5.1% اكدوا بأنها معدومة. وهذه النسبة توضح ان هناك اهتمام جزء كبير من ادارات الجمعيات المبحوثة بتمتين روابطهم مع مؤسسات المجتمع المحلي كالمجالس المحلية والبلديات والجمعيات على مختلف انواعها والنوادي الرياضية وغيرها. والجدول (24.5) يوضح ذلك.

جدول 24.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة العلاقة بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المدني

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	29	74.4
متوسط	2	5.1
ضعيف	6	15.4
معدوم	2	5.1
المجموع	39	100

6.2.5. طبيعة العلاقة بين ادارة الجمعية والهيئة العامة:

من الأمور الهامة التي يجب ان تتصف بها الجمعيات التعاونية هو وجود علاقة وتواصل بين ادارة الجمعية والهيئة العامة، وهذا احد عوامل نجاح الجمعيات التعاونية ، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن طبيعة هذه العلاقة تبين أن 59% من الجمعيات اكدت بان طبيعة العلاقة بين الادارة والهيئة العامة جيدة، بينما 23.1% من الجمعيات المبحوثة اكدت بأن هذه العلاقة ضعيفة، وأن 12.8% من الجمعيات اكدوا بانها متوسطة، و 5.1% من الجمعيات اكدت بانها معدومة. والجدول (25.5) يوضح ذلك.

جدول 25.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة العلاقة بين الادارة والهيئة العامة

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	23	59.0
متوسط	5	12.8
ضعيف	9	23.1
معدوم	2	5.1
المجموع	39	100

7.2.5. طبيعة حث الأعضاء على المشاركة في النشاطات:

ان من أهم واجبات لجنة ادارة الجمعيات التعاونية هو تفعيل دور الهيئة العامة في الجمعيات من خلال حثهم على المشاركة في النشاطات التي تقوم بها الجمعية، وهذا يساعد على تنمية روح ولاء وانتماء الأعضاء لجمعيتهم.

وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن مدى حث الأعضاء على المشاركة في نشاطات الجمعيات المبحوثة بينت نتائج الدراية بأن 66.7% من الجمعيات المبحوثة بان طبيعة الحث على المشاركة في النشاطات معدومة، بينما بينت نتائج الدراسة أن 17.9% من الجمعيات المبحوثة كانت مشاركتهم في النشاطات متوسطة، وأن 12.8% من الجمعيات كانت مشاركة أعضائها ضعيفة، وأن 2.6% من الجمعيات المبحوثة كان طبيعة الحث على المشاركة في النشاطات جيدة. وهذه النتائج توضح ان هناك ضعف في التواصل بين ادارة الجمعيات وهيئاتها العامة. والجدول (26.5) يوضح ذلك.

جدول 26.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة الحث على المشاركة في النشاطات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	1	2.6
متوسط	7	17.9
ضعيف	5	12.8
معدوم	26	66.7
المجموع	39	100

8.2.5. طبيعة فرص العمل التي توفرها الجمعية لأعضائها:

أحد أهداف تأسيس الجمعيات التعاونية هو العمل على خلق فرص عمل لأعضاء الجمعيات والتقليل من البطالة بين صفوف منتسبيها، سواء من خلال عمل مشاريع بنية تحتية لأعضائها أو انشاء مشاريع ذاتية توفر فرص عمل للأعضاء، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن قدرة الجمعيات على توفير فرص عمل بظروف مناسبة لأعضائها، كما بينت نتائج الدراسة أن 64.1% من الجمعيات لا توفر فرص عمل لأعضائها والمجتمع المحلي المحيط بها، بينما 25.6% من الجمعيات أكدوا بأن هناك فرص عمل توفرها الجمعيات المدروسة بظروف جيدة، وأن 10.3% من الجمعيات المبحوثة أكدوا بان هناك فرص عمل ولكن ظروف العمل سيئة. وهذه النتائج توضح مدى ضعف الجمعيات المبحوثة في توفير فرص عمل مناسبة لأعضائها بظروف مناسبة. والجدول (27.5) يوضح ذلك.

جدول 27.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة فرص عمل توفرها الجمعية لأعضائها

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	10	25.6
ضعيف	4	10.3
معدوم	25	64.1
المجموع	39	100

9.2.5. طبيعة التبرعات التي تقدمها الجمعية للمجتمع المحلي:

أحد مبادئ التعاون الهامة هو قيام الجمعيات التعاونية بخدمة المجتمع المحلي المحيط بها عن طريق تقديم تبرعات ومنح تخدم المجتمع المحلي الذي يحيط بالجمعية، وهذا المبدأ يساهم في تشجيع المجتمع المحلي المحيط في الجمعية على بناء علاقة طيبة معها، وقد بينت نتائج الدراسة أن 89.7% من الجمعيات المبحوثة اكدت بأن التبرعات التي تقدمها الجمعية للمجتمع المحلي المحيط بها قليلة وليست بالمستوى المطلوب، بينما 7.7% من الجمعيات المبحوثة اكدوا بأن التبرعات المقدمة للمجتمع المحلي متوسطة، وأن 2.6% من الجمعيات اكدوا بانها جيدة. من هنا تبين ان الغالبية العظمى من الجمعيات التعاونية لا تقوم بتقديم تبرعات للمجتمع المحلي المحيط بها، وهذا سببه اما عدم قدرة الجمعية على تحقيق ارباح تساعد على المساهمة في تطوير المجتمعات المحلية المحيطة بها أن عدم وعي ادارة الجمعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الجمعية التعاونية. والجدول (28.5) يوضح ذلك.

جدول 28.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة التبرعات التي تقدمها الجمعية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	1	2.6
متوسط	3	7.7
ضعيف	35	89.7
المجموع	39	100

10.2.5. طبيعة مفهوم العمل الطوعي:

من عوامل نجاح الجمعيات التعاونية العمل على ترسيخ مفهوم العمل الطوعي بين الأعضاء المنتسبين للجمعية، وهذا يساهم في سرعة تطوير الجمعية وقدرتها على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، وقد بينت نتائج الدراسة بأن 69.2% من الجمعيات المبحوثة اكدت بان مفهوم العمل الطوعي لدى الأعضاء ضعيف، بينما 20.5% من الجمعيات المبحوثة اكدوا بأن هناك فهم متوسط للعمل الطوعي، وأن 10.3% من الجمعيات اكدوا أن هناك فهم جيد للعمل الطوعي في الجمعيات المدروسة. من النتائج تبين ان هناك حاجة للعمل على ترسيخ مفهوم العمل الطوعي بين الأعضاء المنتسبين لعضوية الجمعيات التعاونية من خلال ورشات العمل والتدريب للأعضاء (جدول 29.5)

جدول 29.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة مفهوم العمل الطوعي

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	4	10.3
متوسط	8	20.5
ضعيف	27	69.2
المجموع	39	100

3.5 المحور الثقافي:

1.3.5. المستوى التعليمي:

من الأهمية بمكان ان يكون هناك طاقم في الجمعية يتمتع بمستوى من الثقافة والتعليم، خاصة بين

اعضاء لجنة ادارة الجمعية وطاقم موظفيها، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي لأعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات المبحوثة ، فقد بلغ عدد اعضاء الهيئات الادارية في الجمعيات المدروسة 279 عضو، منهم 43.0% من اجمالي الاعضاء حاصلين على درجة البكالوريوس (أي 120)، و 37.1% منهم حاصلين على شهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، والباقي لم يحصلوا على شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) وعددهم 104 ويمثلوا 19.9%. وهذا مؤشر جيد يوضح ان هناك نسبة عالية من اعضاء الهيئات الإدارية لديهم مستوى تعليمي جيد وبالتالي يمكن استغلال هذا كمنفعة قوة لتطوير اداء الجمعيات التعاونية المدروسة. والجدول (30.5) يوضح ذلك.

جدول 30.5: توزيع اعضاء الهيئة الادارية حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
بكالوريوس	120	43.0
توجيهي	104	37.1
أقل من توجيهي	56	19.9
المجموع	279	100

2.3.5. وجود خطة سنوية للتطوير:

التخطيط في اي منشأه له اهمية كبيرة في نجاحها وتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، لذا فمن الأهمية بمكان قيام لجان ادارة الجمعيات التعاونية بوضع خطة سنوية لتطوير تعاونياتهم وبشكل مستمر، فعدم قيام الهيئات الإدارية بالتخطيط لأعمال تعاونياتهم يعني الفشل في الوصول الى الأهداف، وقد بينت نتائج الدراسة أن 76.9% من الجمعيات المبحوثة لا يوجد لديها خطة سنوية للتطوير، وأن 23.1% منها يوجد لديها خطة سنوية للتطوير. وهذا مؤشر يوضح مدى ضعف التخطيط في الجمعيات التعاونية، الامر الذي ينعكس سلبا على ادائها وصعوبة وصولها الى الأهداف التي وجدت من أجلها. والجدول (31.5) يوضح ذلك.

جدول 31.5: توزيع الجمعيات حسب وجود خطة سنوية للتطوير

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	9	23.1
لا	30	76.9
المجموع	39	100

3.3.5. وجود خطة لبناء القدرات:

من أهم واجبات لجان ادارة الجمعيات التعاونية هو العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية الموجودة في الجمعية من خلال عمل خطط بناء قدرات للتطوير اداء هذه الموارد البشرية، وتشير نتائج الدراسة الى ان 97.4% من الجمعيات المبحوثة لا يوجد لديها خطة لبناء القدرات، وأن 2.6% منها يوجد لديها خطة لبناء قدرات الموارد البشرية. وهذا يوضح مدى قلة اهتمام التعاونيات المدروسة بتطوير الموارد البشرية داخلها الأمر الذي يؤثر سلبا على ادائها وتطورها، ويضعف قدرتها في الوصول على التميز والنجاح. والجدول (32,5) يوضح ذلك.

جدول 32.5: توزيع الجمعيات حسب وجود خطة لبناء القدرات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	1	2.6
لا	38	97.4
المجموع	39	100

4.3.5. وجود نظام تطوير كفاءات:

ان اهم عنصر من عناصر تطوير اية مؤسسة هو وجود طاقم مؤهل لقيادة هذه المؤسسة، وهذا لا يتأتى الا في حالة وجود نظام مكتوب ومصادق عليه من الهيئة الادارية لتطوير الكفاءات العاملة في الجمعيات التعاونية، وقد بينت نتائج الدراسة أن 97.4% من الجمعيات المدروسة لا يوجد لديها نظام تطوير كفاءات، وأن 2.6% منها يوجد لديها نظام، علما بان جميع الجمعيات لا يوجد لديها ميزانية لتطوير الكفاءات. وهذا مؤشر الى عدم وجود حوافز تقدمها الجمعيات المدروسة للمتميزين من طواقمها لتشجيعهم على التميز والابداع . والجدول (33.5) يوضح ذلك.

جدول 33.5: توزيع الجمعيات حسب وجود نظام تطوير كفاءات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	1	2.6
لا	38	97.4
المجموع	39	100

5.3.5. وجود خطة سنوية لتطوير الأجهزة في الجمعية:

من أهم صفات الإدارة الناجحة العمل على تطوير الأجهزة والمعدات في الجمعية التعاونية، وهذا يساعد الجمعية التعاونية على التميز واللاحق بكافة التغيرات التي تجري في قطاع التعاونيات سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وقد بينت نتائج الدراسة أن 79.5% من الجمعيات المدروسة لا يوجد لديها خطة لتطوير الأجهزة، وأن 20.5% يوجد لديها خطة. والجدول (34.5) يوضح ذلك.

جدول 34.5: توزيع الجمعيات حسب وجود خطة لتطوير الأجهزة

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	8	20.5
لا	31	79.5
المجموع	39	100

6.3.5. وجود تقييم سنوي للطاقت:

أحد مهام الجهاز التنفيذي في الجمعيات التعاونية العمل على اجراء تقييم سنوي للطواقم العاملة في هذه الجمعيات، وهذا يساعد على معرفة مستوى اداء طواقم الجمعيات ويساعد في التعرف على نقاط القوة لديهم وتعزيزها وكذلك نقاط الضعف لديها والعمل على تذليلها.

وقد بينت نتائج الدراسة بأن 92.3% من الجمعيات المدروسة لا يوجد لديهم نظام تقييم سنوي للطاقت، وأن 7.7% منها يوجد لديها تقييم سنوي للطاقت. وهذا يشير الى ان غالبية الجمعيات المبحوثة لا تقوم بتطبيق النظام الاداري المتعلق بتقييم الموارد البشرية فيها. والجدول (35.5) يوضح ذلك.

جدول 35.5: توزيع الجمعيات حسب وجود تقييم سنوي للطاقت

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	3	7.7
لا	36	92.3
المجموع	39	100

7.3.5. وجود برامج توعية للأعضاء:

أحد النشاطات التي يجب ان تقوم بها الجمعيات التعاونية هو العمل المستمر على تقديم برامج توعية لأعضائها والمجتمع المحلي المحيط بها من خلال اصدار نشرات توعية وورشات عمل حول اهمية التعاون والجمعيات التعاونية، وهذا النشاط يساعد على رفع مستوى وعي الأعضاء في مفهوم التعاون ويعزز ارتباطهم بجمعياتهم، وقد بينت نتائج الدراسة أن 92.3% من الجمعيات المبحوثة لا يوجد لديها برامج لتوعية للأعضاء حول مفهوم التعاون، وأن 7.7% منها يوجد لديها برامج التوعية للأعضاء. وهذا يبين مدى ضعف التعاونيات المدروسة في ايجاد وسائل لتوعية اعضائها حول أهمية التعاون والعمل التعاوني. والجدول (36.5) يوضح ذلك.

جدول 36.5: توزيع الجمعيات حسب وجود برامج التوعية للأعضاء

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	3	7.7
لا	36	92.3
المجموع	39	100

8.3.5. وجود مشاركة للجمعيات في مؤتمرات محلية ودولية:

تقوم الإدارة العامة للتعاون وبعض المؤسسات العاملة في القطاع التعاوني بعقد مؤتمرات وورشات عمل تتعلق بالتعاون والجمعيات التعاونية، وهذه المؤتمرات لها أهمية كبيرة في توعية منتسبي الحركة التعاونية وتعريفهم بالمستوى الذي وصل اليه قطاع التعاون الفلسطيني مقارنة مع ما وصل اليه هذا القطاع عالياً، كما وتعريفهم على الكثير من الأمور الهامة التي تخصهم وتساعدهم في تطوير أوضاعهم.

وقد اشارت نتائج الدراسة الى ان 82.1% من الجمعيات المبحوثة تقوم بالمشاركة في المؤتمرات التي تخص الحركة التعاونية ، بينما 17.9% منها لا يوجد لديها مشاركة. وهذا مؤشر جيد يبين مدى اهتمام الجمعيات المبحوثة في المشاركة في المؤتمرات التي تخص القطاع التعاوني. والجدول (37.5) يوضح ذلك.

جدول 37.5: توزيع الجمعيات حسب وجود مشاركة في مؤتمرات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	32	82.1
لا	7	17.9
المجموع	39	100

2.2 المحور المؤسسي:

1.4.5. وجود يوجد نظام تعاوني فلسطيني ونظام إداري ومالي:

لا زالت الجمعيات التعاونية في فلسطين تطبق نظام التعاون الأردني الذي صدر عام 1956 في الضفة الغربية ونظام التعاون المصري الذي صدر عام 1933 في قطاع غزة ، ومنذ ذلك التاريخ لم يتم اجراء أية تعديلات تذكر على هاذين النظامين ، وبعد قدوم السلطة تم عمل مسودة للنظام التعاوني الفلسطيني لم يتم المصادقة عليها لغاية الآن. اما فيما يتعلق بوجود انظمة ادارية ومالية في الجمعيات، فان غالبية الجمعيات لا يوجد لها انظمة ادارية ومالية، وان وجدت لا يتم تطبيقها، وبعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن وجود نظام تعاون فلسطيني، اكدت كافة الجمعيات المبحوثة عن عدم وجود نظام تعاوني فلسطيني، بالرغم من الحاجة الماسة لهذا النظام . أما فيما يتعلق بوجود انظمة مالية وادارية في الجمعيات المبحوثة فقد بينت نتائج الدراسة أن 38.2% من الجمعيات المبحوثة يوجد لديها نظام إداري ومالي، بينما 61.5% منها لا يوجد لديها نظام إداري ومالي. ويظهر من النتائج ان نسبة كبيرة من الجمعيات التعاونية لا يوجد لديها نظام اداري ومالي مكتوب ومصادق عليه من قبل الهيئة العامة، وهذا يوضح سبب الضعف الإداري التي تعاني منه غالبية الجمعيات التعاونية. والجدول (38.5) يوضح ذلك.

جدول 38.5: توزيع الجمعيات حسب وجود نظام إداري ومالي

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	15	38.5
لا	24	61.5
المجموع	39	100

2.4.5. تطوير الانظمة المالية والادارية في الجمعيات:

عملية التغيير في النواحي المالية والادارية في الجمعيات التعاونية عملية مستمرة مع مرور الوقت، وبما ان معظم الجمعيات المبحوثة ليس لديها انظمة ادارية ومالية، وان وجدت لا يتم استخدامها الا في بعض الاحيان ولا يتم الالتزام بها من الناحية العملية.

وقد بينت نتائج الدراسة بعد سؤال الجمعيات المبحوثة عن قيام الجمعيات التعاونية بعمل تطوير لأنظمتها المالية والادارية ، تبين أن 17.9 % من الجمعيات المبحوثة تقوم بتطوير الأنظمة المالية والادارية فيها، وأن 82.1 % منها لا تقوم بتطوير انظمتها المالية والادارية. والجدول (39.5) يوضح ذلك.

جدول 39.5: توزيع الجمعيات حسب وجود تطور انظمه مالية وادارية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	7	17.9
لا	32	82.1
المجموع	39	100

3.4.5. آلية اختيار الادارة:

عملية اختيار مجلس ادارة الجمعيات التعاونية تتم في العادة من خلال اجراء اجتماع للهيئة العامة في الجمعية كل سنتين، بحيث يكون مدرج على جدول الأعمال اجراء انتخابات لأختيار مجلس ادارة جديد، وغالبا ما يتم اختيار مجلس الإدارة بطريقة ديمقراطية بناء على عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح لمجلس الادارة، وحول هذا الموضوع اكدت نتائج الدراسة التي اجريت على الجمعيات المبحوثة بأن 92.3% من الجمعيات التي تمت مقابلتها بأنه يتم اختيار مجلس ادارتها من خلال الانتخاب.

وفي المقابل تبين من النتائج أن 5.1% من الجمعيات المبحوثة يتم اختيارهم من خلال التزكية، وأن 2.6% منها تم اختيارهم من خلال العائلية. مع العلم ان الباحث لم يلاحظ ذلك، حيث تبين من خلال الملاحظة وخبرة الباحث ان معظم مجالس ادراة الجمعيات المبحوثة قد مضى عليها وقت طويل دون اية تغييرات تذكر في تركيبة مجلس الإدارة. والجدول (40.5) يوضح ذلك.

جدول 40.5: توزيع الجمعيات حسب آلية اختيار الإدارة

آلية اختيار الإدارة	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
انتخاب	36	92.3
تركيبية	2	5.1
عائلية	1	2.6
المجموع	39	100

4.4.5. وجود شفافية في اختيار مجلس الإدارة:

من اركان نجاح اية عملية انتخاب في اية مؤسسة هو ان يسود مبدأ الشفافية في كافة اجراءات عملية الاقتراع، وحول هذا الموضوع بينت نتائج الدراسة أن 84.6% من الجمعيات المبحوثة يوجد بها شفافية في عملية اختيار مجلس ادارتها، وأن 10.3% منها لا يوجد بها شفافية في اختيار مجلس الإدارة.

والجدول (41.5) يوضح ذلك.

جدول 41.5: توزيع الجمعيات حسب وجود شفافية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	33	84.6
لا	4	10.3
نوعا ما	2	5.1
المجموع	39	100

5.4.5. عمر مجلس الإدارة:

يتم تغيير مجلس الإدارة بناء على ما هو مقر في النظام الداخلي للجمعية، والسائد في غالبية الجمعيات التعاونية ان يتم اجراء انتخابات لأختيار مجلس ادارة الجمعية كل سنتين، وحول هذا الموضوع بينت نتائج الدراسة أن 7.7% من الجمعيات المبحوثة كان عمر مجلس الإدارة فيها أقل من سنة، وأن 41% من الجمعيات المبحوثة عمر مجلس الادارة الخاص بها من سنة الى سنة ونصف، وأن 30.8% منها كان عمر مجلس الإدارة سنتين، وأن 20.5% كان عمر المجلس فيها

أكثر من سنتين . مع العلم ان عمر مجلس الإدارة ليس مؤشرا على تغيير مجلس الإدارة باستمرار،
فكما ذكر سابقا في نتائج التحليل ان هناك صعوبة في تغيير مجالس الإدارة في العديد من الجمعيات
لأسباب متعددة . والجدول (42.5) يوضح ذلك.

جدول 42.5: توزيع الجمعيات حسب عمر مجلس الإدارة (الشهر)

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
أقل من سنة	3	7.7
من سنة الى سنة ونصف	16	41.0
سنتين	12	30.8
أكثر من سنتين	8	20.5
المجموع	39	100

6.4.5. دور الإدارة العامة للتعاون في متابعة شؤون التعاونيات:

هذا الموضوع يرتبط بالتواصل بين الإدارة العامة للتعاون والجمعيات التعاونية من حيث متابعتها لكافة
شؤون الجمعيات سواء الإدارية والمالية والنشاطات المختلفة التي تقوم بها الجمعيات، وعلية بينت
نتائج الدراسة أن 82.1% من الجمعيات المبحوثة ترى ان دور الادارة العامة للتعاون ضعيف في
متابعة أمور الجمعيات وان هناك تقصير في عملية مراقبة الجمعيات التعاونية ومساعدتها في تصويب
أوضاعها.

كما بينت نتائج الدراسة أن 17.9% من الجمعيات المبحوثة ترى بأن دور الإدارة العامة للتعاون جيد
ويساعدها في تلبية طموحاتها وتحقيق أهدافها. والجدول (43.5) يوضح ذلك.

جدول 43.5: توزيع الجمعيات حسب دور الادارة العامة للتعاون

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	7	17.9
ضعيف	32	82.1
المجموع	39	100

7.4.5. وجود استراتيجية:

من الأسئلة الهامة التي طرحت ضمن المقابلات، وجود استراتيجية لدى الجمعيات المبحوثة، والاستراتيجية تعني وضع خطة لتحقيق هدف على المدى البعيد، وقد بينت نتائج الدراسة أن 33.3% من الجمعيات المبحوثة يوجد لديها استراتيجية مكتوبة ومصادق عليها، بينما 66.7% منها لا يوجد لديها استراتيجية.

ما سبق مؤشر سلبي للغاية حيث بدون وجود استراتيجية تكون أعمال الجمعية عشوائية ولا تكون موجهة لتحقيق هدف يسعى الجميع للوصول اليه. والجدول (44.5) يوضح ذلك.

جدول 44.5: توزيع الجمعيات حسب وجود استراتيجية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	13	33.3
لا	26	66.7
المجموع	39	100

8.4.5. العلاقة مع الجمعيات الأخرى:

احد مبادئ التعاون السبعة هو التعاون بين التعاونيات، وهذا يقتضي وجود علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية بين الجمعيات التعاونية وخاصة التي تتشابه انواعها وأهدافها، ومن الأمثلة على هذه العلاقات التبادل في الخبرات الإدارية والمالية وتسويق السلع والتسويق المشترك واقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وغيرها.

وقد بينت نتائج الدراسة أن 41% من الجمعيات المبحوثة لا تربطها أية علاقات مع الجمعيات الأخرى، وأن 38.5% منها لديها علاقة مع الجمعيات اخرى ولكنها ضعيفة، وأن 15.4% من الجمعيات المبحوثة لديها علاقات جيدة مع الجمعيات الأخرى، وأن 5.1% منها علاقتها مع الجمعيات الأخرى متوسطة.

وفي المحصلة بينت نتائج الدراسة ان علاقة الجمعيات التعاونية مع بعضها البعض تكاد تكون معدومة. والجدول (45.5) يوضح ذلك.

جدول 45.5: توزيع الجمعيات حسب العلاقة مع الجمعيات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	6	15.4
متوسط	2	5.1
ضعيف	15	38.5
معدوم	16	41.0
المجموع	39	100

9.4.5. عدد جلسات مجلس الإدارة السنوية:

يتم عقد جلسات سنوية لأعضاء مجلس إدارة الجمعيات التعاونية بهدف متابعة أمور الجمعيات والتخطيط لأعمالها، وفي الغالب يتم عقد جلسة إدارة في الجمعية مرة كل شهر، وفيما يتعلق بعدد الجلسات السنوية التي تعقدها لجان الإدارة في الجمعيات المدروسة، بينت الدراسة أن 41 % من الجمعيات المبحوثة تراوح عدد جلساتها في السنة من 11 الى 15 جلسة ، وأن 30.8% منها عدد جلساتها في السنة من 6 الى 10 جلسة ، وأن 28.2% من الجمعيات المدروسة تراوح عدد الجلسات السنوية فيها من 1 الى 5 جلسة. وهذه النسب مقبولة وتوضح التزام لجان إدارة الجمعيات المبحوثة بنظام عقد جلسات دورية للإدارة. والجدول (46.5) يوضح ذلك.

جدول 46.5: توزيع الجمعيات حسب عدد الجلسات في السنة

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
من 1 الى 5 جلسات	11	28.2
من 6 الى 10 جلسات	12	30.8
من 11 الى 15 جلسات	16	41.0
المجموع	39	100

10.4.5. نسبة حضور الجلسات من قبل أعضاء لجنة الإدارة:

هذا المؤشر يوضح مدى التزام أعضاء لجنة إدارة الجمعيات المبحوثة في حضور الجلسات الشهرية لمجلس الإدارة، وقد بينت نتائج الدراسة 61.6% من الجمعيات المبحوثة كانت نسبة حضور أعضاء

لجنة ادارتها أكثر من 80% من الأعضاء، وأن 7.7% من الجمعيات المبحوثة كانت نسبة الأعضاء المشاركين في الجلسات فيها من 70%-79%، وأن 12.8% من الجمعيات كان نسبة مشاركة اعضاء لجنة الإدارة فيها من 60%-69%، وأن 17.9% من الجمعيات كانت نسبة حضور اعضاء مجلس ادارتها لجلسات لجنة الادارة من 50%-59%. وهذا يوضح مواظبة غالبية أعضاء لجان ادارة الجمعيات المدروسة على حضور جلسات لجنة الادارة الشهرية. والجدول (47.5) يوضح ذلك.

جدول 47.5: توزيع الجمعيات حسب نسبة حضور الجلسات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
من 50 % الى 59%	7	17.9
من 60% الى 69%	5	12.8
من 70 % الى 79%	3	7.7
80% فاكثر	24	61.6
المجموع	39	100

11.4.5. إعداد ميزانية سنوية:

تقوم كافة الجمعيات التعاونية باعداد ميزانية في نهاية كل سنة مالية بهدف معرف الوضع المالي للجمعية، وفيما يتعلق باعداد ميزانيات سنوية لنتائج اعمال الجمعيات المبحوثة، بينت نتائج الدراسة ان 94.9% من الجمعيات يقوموا باعداد ميزانية سنوية لجمعياتهم. وأن 5.1% لا يقوموا باعداد ميزانية سنوية. وهذا مؤشر جيد على مدى اهتمام الجمعيات التعاونية المدروسة في معرفة نتائج أعمالهم السنوية. والجدول (48.5) يوضح ذلك.

جدول 48.5: توزيع الجمعيات حسب إعداد ميزانية سنوية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	37	94.9
لا	2	5.1
المجموع	39	100

12.4.5. وجود نظام حوافز :

من الأمور الهامة التي يجب على ادارة الجمعيات التعاونية اخذها بعين الاعتبار، هو تقديم حوافز للعاملين فيها، وهذا لا يتم الا في حالة وجود نظام حوافز للعاملين في الجمعيات على اختلاف انواعها، وهذا الأمر يساعد على تشجيع العاملين وتنمية روح الأبداع لديهم ويشجعهم على بذل قصارى جهدهم لتطوير تعاونياتهم.

وقد بينت نتائج الدراسة أن 94.9% من الجمعيات المبحوثة لا يوجد لديهم نظام جوافز للعاملين فيها، وأن 5.1% منها يوجد لديهم نظام الحوافز. وهذه النتيجة تبين قلة اهتمام ادارات الجمعيات المدروسة بتحفيز العاملين في جمعياتهم، الامر الذي يعطي نتائج سلبية عن نتائج اعمال الجمعيات المدروسة. والجدول (49.5) يوضح ذلك.

جدول 49.5: توزيع الجمعيات حسب وجود نظام الحوافز

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	2	5.1
لا	37	94.9
المجموع	39	100

13.4.5. وجود نظام التدريب :

احد اركان النظام الأداري في الجمعيات التعاونية والذي يشكل عاملا هاما من عوامل بناء قدرات العاملين في الجمعيات التعاونية هو وجود نظام لبناء قدرات هؤلاء العاملين، وهذا يساعد الجمعيات التعاونية على التطور المستمر وتحقيق غايات انشاء هذه الجمعيات، وقد بينت نتائج الدراسة ان 94.9% من الجمعيات المبحوثة لا يوجد لديهم نظام تدريب للموارد البشرية في الجمعية، وأن 5.1% منها يوجد لديهم نظام التدريب.

وهذه النتيجة تبين قلة اهتمام الجمعيات المدروسة بتنمية قدرات الموارد البشرية فيها. الامر الذي يؤدي الى ضعف اداء هذه التعاونيات وعدم مواكبة التغيرات المستمرة في الحركة التعاونية . والجدول (50.5) يوضح ذلك.

جدول 50.5: توزيع الجمعيات حسب وجود نظام التدريب

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	2	5.1
لا	37	94.9
المجموع	39	100

14.4.5. تحديد الاحتياجات التدريبية:

عملية تحديد الاحتياجات التدريبية للموارد البشرية في الجمعيات التعاونية عملية هامة من حيث انها تساعد في معرفة الاحتياجات التدريبية الفعلية اللازمة لرفع قدرات وخبرات العاملين في هذه التعاونيات، وقد بينت نتائج الدراسة الى أن 87.2% من الجمعيات المبحوثة لا تقوم بتحديد الاحتياجات التدريبية للموارد البشرية فيها ، وأن 12.8% منها يتم تحديد الاحتياجات التدريبية لمواردها البشرية.

والجدول (51.5) يوضح ذلك.

جدول 51.5: توزيع الجمعيات حسب تحديد الاحتياجات التدريبية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
حسب الحاجة	5	12.8
لا يتم تحديدها	34	87.2
المجموع	39	100

15.4.5. عمل تقييم سنوي لأعمال الجمعية:

التقييم السنوي في اية مؤسسة عملية هامة لمعرفة الوضع العام لنتائج اعمال المؤسسة، وهذا ينطبق ايضا على الجمعيات التعاونية، فتساعد عملية التقييم في معرفة نقاط القوة لهذه الجمعيات والعمل على تعزيزها، وكذلك التعرف على نقاط الضعف والعمل على تلافيها، كما تساعد ايضا في تصويب أوضاع هذه التعاونيات وتعديل اية انحرافات تعرقل الوصول على أهدافها، وقد بينت نتائج الدراسة أن 10.3% من الجمعيات المبحوثة تقوم بعمل تقييم سنوي لها، وأن 89.7% منها لا يوجد لديهم آلية لعمل تقييم سنوي لجمعياتها. لذا تشير نتائج الدراسة وبشكل واضح ان هناك ضعف في

اهتمام الجمعيات المدروسة في عمل تقييم سنوي لجمعياتهم. والجدول (52.5) يوضح ذلك.

جدول 52.5: توزيع الجمعيات حسب عمل تقييم سنوي للجمعية

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	4	10.3
لا	35	89.7
المجموع	39	100

16.4.5. ظروف العمل:

من الأهمية بمكان أن تقوم ادارة الجمعيات التعاونية بتوفير ظروف عمل مناسبة للعاملين فيها، ويشمل ذلك على توفير المكان المناسب لعمل الطاقم وكذلك توفير الأجهزة والمعدات والموارد اللازمة لهم للتسهيل عليهم في انجاز كافة المهام المطلوبة منهم ويساعدهم في التميز والابداع وخدمة مؤسستهم بطريقة فاعلة، كما ويساعد على توفير الجهد والوقت وزيادة الإنتاجية في الجمعية، وفيما يتعلق بظروف العمل، بينت نتائج الدراسة أن 43.6% من الجمعيات المبحوثة كانت ظروف العمل فيها معدومة (سيئة)، وأن 28.2% منها كانت ظروف العمل فيها متوسطة، وأن 28.2% من الجمعيات المبحوثة كانت ظروف العمل فيها جيدة. والجدول (53.5) يوضح ذلك.

جدول 53.5: توزيع الجمعيات حسب ظروف العمل

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	11	28.2
متوسط	11	28.2
معدوم	17	43.6
المجموع	39	100

17.4.5. تواصل الإدارة مع أعضاء الهيئة العامة:

العلاقة بين لجنة ادارة الجمعيات التعاونية والهيئة العامة فيها يجب ان تتسم بالمتانة والتواصل، وهذا يسهل عمل لجنة الإدارة ويساعدها في اتخاذ قرارات سليمة تصب في مصلحة اعضاء الجمعيات

والعاملين فيها، وقد بينت نتائج الدراسة أن 12.8% من الجمعيات المبحوثة أن التواصل فيها بين لجنة الإدارة والهيئة العامة معدوم، وأن 25.6% منها كان التواصل مع الهيئة العامة ضعيف، وأن 17.9% منها كان تواصل أعضاء الإدارة مع الهيئة العامة جيد، وأن 43.7% منها كان التواصل مع أعضاء الهيئة العامة متوسط. والجدول (54.5) يوضح ذلك.

جدول 54.5: توزيع الجمعيات حسب تواصل مع أعضاء الهيئة العامة

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	7	17.9
متوسط	17	43.7
ضعيف	10	25.6
معدوم	5	12.8
المجموع	39	100

18.4.5. طبيعة الاجتماعات في الجمعيات:

هناك اجتماعات دورية تجري في الجمعيات التعاونية، وهذه الاجتماعات إما أن تكون رسمية أو طارئة، وتهدف هذه الاجتماعات إلى اطلاع أعضاء الهيئة العامة على مجريات ما يحدث من أعمال داخل التعاونيات، والمقصود بطبيعة الاجتماعات هو معرفة ما إذا كانت الجمعيات المبحوثة تنظم هذه الاجتماعات وتعقدتها بشكل دوري أم لا، وقد بينت نتائج الدراسة أن 66.7% من هذه الاجتماعات التي تجري داخل الجمعيات المبحوثة تكون منتظمة، وأن 15.3% من الجمعيات المبحوثة تكون الاجتماعات فيها منتظمة نوعاً ما، وأن 18.0% من الاجتماعات غير منتظمة (عشوائية). والجدول (55.5) يوضح ذلك.

جدول 55.5: توزيع الجمعيات حسب طبيعة الاجتماعات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
منتظمة	26	66.7
منتظمة نوعاً ما	6	15.3
غير منتظمة	7	18.0
المجموع	39	100

19.4.5. وجود هيكلية:

احد مقومات النظام الإداري هو وجود هيكلية ادارية مصادق عليها من قبل ادارة الجمعيات التعاونية، بحيث توضح هذه الهيكلية المناصب الرئيسية في الجمعيات التعاونية ومستويات الادارة فيها، وقد وضحت نتائج الدراسة أن جميع الجمعيات التي تمت مقابلتها يوجد لديها هيكلية تنظيمية مصادق عليها من قبل ادارات هذه الجمعيات.

20.4.5. متابعة الادارة العامة للتعاون للجمعيات:

من مهام الإدارة العامة للتعاون العمل على متابعة أحوال الجمعيات التعاونية والعمل على توجيهها ودعمها في كافة النواحي ، وهذا يساعد على بناء حركة تعاونية قوية مبنية على اسس سليمة، وقد بينت نتائج الدراسة أن 12.8% من الجمعيات المبحوثة كانت متابعة الادارة العامة للتعاون فيها قليلة، وأن 38.4% من الجمعيات المبحوثة كانت متابعة الادارة العامة للتعاون فيها ضعيفة، وأن 46.2% منها كانت متابعة الادارة العامة للتعاون فيها جيدة، وأن 2.6% من الجمعيات المبحوثة كانت متابعة الادارة العامة للتعاون فيها متوسطة. والجدول (56.5) يوضح ذلك.

جدول 56.5: توزيع الجمعيات حسب متابعة الادارة العامة للتعاون عليها

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
جيد	18	46.2
متوسط	1	2.6
ضعيف	15	38.4
قليل	5	12.8
المجموع	39	100

21.4.5. وجود عضوية في اتحادات تعاونية:

الاتحادات التعاونية هي مؤسسات تضم في عضويتها الجمعيات التعاونية من نفس التخصص، وتعتبر الاتحادات التعاونية مظلة حاضنة للجمعيات التعاونية وتساهم في تطوير التعاونيات الأعضاء فيها، وقد أكدت نتائج الدراسة أن 41.1% من الجمعيات المبحوثة منتسبة الى عضوية اتحادات تعاونية ، وأن 58.9% منها ليست عضوا في اية اتحاد تعاوني، وهذا يوضح مدى ضعف

البناء المؤسسي للجمعيات التعاونية والنظام التعاوني الفلسطيني. والجدول (57.5) يوضح ذلك.

جدول 57.5: توزيع الجمعيات حسب وجود عضوية في اتحادات

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	16	41.1
لا	23	58.9
المجموع	39	100

22.4.5. طبيعة عمل اللجان المنبثقة عن لجنة الادارة :

تحتوي التركيبة الادارية للجمعيات التعاونية على لجان منبثقة عن لجان الادارة يتم انتخابها من قبل لجان الادارة، وتعمل هذه اللجان على مساعدة لجان الادارة في تحمل مسؤوليات وفق تخصص هذه اللجان، ومن الأمثلة على هذه اللجان، لجنة المشتريات ولجنة الجرد واللجنة المالية ولجنة الرقابة وغيرها، وقد بينت نتائج الدراسة أن 20.5% من الجمعيات المبحوثة تعمل اللجان الفرعية فيها بكفاءة، وأن 79.5% من الجمعيات المبحوثة لا تعمل اللجان الفرعية فيها بكفاءة، وهذا مؤشر قوي يبين مدى ضعف اداء اللجان المنبثقة عن لجان ادارة التعاونيات المبحوثة في القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

والجدول (58.5) يوضح ذلك.

جدول 58.5: توزيع الجمعيات حسب هل اللجان تعمل بكفاءة

الخيارات	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي
نعم	8	20.5
لا	31	79.5
المجموع	39	100

23.4.5. نسبة مشاركة الهيئة العامة في الأجتاعات السنوية للجمعيات:

هناك اجتماع سنوي لأعضاء الهيئة العامة في الجمعيات يتم الدعوة اليه من اجل تعريف الهيئة العامة في كل جمعية على نتائج الأعمال السنوية في الجمعية، بحيث تعرض في هذا الأجتاع الميزانية

السنوية والتقارير السنوي لأعمال الجمعية وتقارير لجنة المراقبة وأية أمور أخرى تصب في مصلحة الجمعية، وقد بينت نتائج الدراسة ان 5.1% من الجمعيات المبحوثة تكون نسبة حضور الهيئة العامة للفعاليات السنوية التي تجري في الجمعية 50% وان 15.5% من الجمعيات المبحوثة تكون نسبة مشاركة الهيئة العامة من (50%-59%) من الأعضاء، وأن 33.3% من الجمعيات المبحوثة تكون نسبة مشاركة الهيئة العامة في الأجماعات فيها من (60%-69%) من الأعضاء، وأن 33.3% من الجمعيات المبحوثة تكون نسبة مشاركة الهيئة العامة فيها من (70%-79%) من الأعضاء، وأن 12.8% من الجمعيات المبحوثة تكون نسبة مشاركة الهيئة العامة فيها من أكثر من 80% من الأعضاء. والجدول (59.5) يوضح ذلك.

جدول 59.5: توزيع الجمعيات حسب نسبة مشاركة الهيئة العامة

التوزيع النسبي	عدد الحالات	الخيارات
5.1	2	أقل من 50%
15.5	6	من 50% الى 59%
33.3	13	من 60% الى 69%
33.3	13	من 70% الى 79%
12.8	5	80% فاكثر
100	39	المجموع

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً موجزاً عن أهم الاستنتاجات والتوصيات بناءً على نتائج هذه الدراسة ، وفيما يلي ملخصاً لهذه الاستنتاجات والتوصيات:

1.6 الأستنتاجات

فيما يأتي أهم استنتاجات الدراسة:

1.1.6. في الجانب الاقتصادي للجمعيات التعاونية:

- هناك قلة في مشاريع البنية التحتية لدى الجمعيات التعاونية الزراعية، ووجود نسبة عالية من الجمعيات التي لا تملك أي مشروع اقتصادي على المستوى الخاص أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، ووجود هذه النسبة العالية قد يفسر على أن نسبة من الجمعيات تبقى مشاريعها على الورق ولا تنفذ، وأن عدد من هذه الجمعيات في النهاية تؤول إلى التصفية. كما أن العديد من الجمعيات تقوم بتوزيع المنح والمساعدات على أعضائها بدل من استثمار هذه المساعدات في مشاريع اقتصادية مدرة للدخل تساعد على استمرارية الجمعية . إضافة إلى أن العديد من الجمعيات لا تستخدم أسهم الأعضاء في إنشاء مشاريع بنية تحتية تدر دخلاً ثابتاً للجمعية وتبقى هذه الأسهم مجمدة في البنوك ويتآكل رأس مالها مع مرور الزمن.
- ضعف رأس المال التشغيلي في الجمعيات التعاونية، والسبب يعود إلى تدني قيمة السهم ورسم الانتساب في الجمعية.

- ضعف الدور الذي تلعبه الجمعيات التعاونية الفلسطينية في ايجاد فرص عمل لأعضائها والمجتمع المحلي، والسبب يعود الى ضعف الإمكانيات المادية المتوفرة لدى هذه الجمعيات بسبب عدم وجود مشاريع اقتصادية توفر فرص عمل للاعضاء.
- ان اعتماد الجمعيات على مصادر التمويل من المؤسسات المانحة بدل من الاعتماد على ذاتها يؤدي الى خطورة عدم الديمومة للجمعية، حيث تتوقف الجمعية عن تقديم نشاطاتها لأعضائها لحظة توقف التمويل الخارجي، وفي نهاية الامر تعاني هذه الجمعية من مشاكل مالية الامر الذي يؤدي في النهاية الى فشلها وعدم استمراريتها.
- يؤدي عدم تحقيق الجمعية لأرباح في نهاية كل سنة مالية وعدم توزيعها على اعضاء الجمعية الى فقدان ثقة الأعضاء في الجمعية وعدم تفاعلهم معها، حيث ينتابهم الشعور بأن انتسابهم الى عضوية الجمعية لا يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يفكروا في الانسحاب من الجمعية، وهذا يؤدي الى ضعف الجمعية وعدم قدرتها على الأستمرار.
- سبب انتساب غالبية اعضاء الجمعيات المدروسة هو الاستفادة الاقتصادية في الغالب، بمعنى ان معظم الجمعيات تؤسس للاستفادة من المساعدات والمنح الخارجية ولا تؤسس على اسس سليمة نابعة عن حاجة حقيقية للاعضاء. وهذا احد اسباب فشل معظم التعاونيات في الوصول الى اهدافها.
- تعاني معظم الجمعيات التعاونية من عجز سنوي يتم تدويره باستمرار، وهذا العجز نابع عن زيادة قيمة المصروفات وتدني قيمة الإيرادات، والسبب الحقيقي وراء هذه الظاهرة يعود الا ان غالبية الجمعيات التعاونية الفلسطينية لا يوجد لديها مصادر دخل ثابتة، وتعتمد في معظم الاحيان على المساعدات الخارجية، كما ان هناك استهلاك للاصول الثابتة خاصة المعدات التي في الغالب لا يتم استخدامها على الاطلاق وتشكل عبئاً على الجمعية.
- الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها ليست ضمن المستوى المطلوب، وفي العادة ترتبط هذه الخدمات بكمية المساعدات الخارجية المقدمة للجمعية. حيث لا تقدم معظم التعاونيات اية خدمات لأعضائها الا من خلال المساعدات والمنح من الممولين، وهذه نقطة ضعف تؤثر على نوعية العضوية في الجمعيات التعاونية.
- قيمة الاسهم في معظم الجمعيات التعاونية ليست كافية للبدء في تأسيس مشروع اقتصادي مدر للدخل على الاعضاء، مع العلم ان اهم مصدر من مصادر التمويل في الجمعية هو اسهم الاعضاء التي يجب ان يتم استثمارها في مشاريع اقتصادية تعود بالدخل على الجمعية.
- هناك تدني في حجم التعاون الاقتصادي بين الجمعيات التعاونية، وهذا يغيب مبدا مهم من مبادئ التعاون وهو " التعاون بين التعاونيات"، لذا تعاني العديد من التعاونيات من صعوبة في تسويق منتجاتها وتحسين اوضاعها الاقتصادية.

- احد اسباب مشاكل السيولة التي تعاني منها التعاونيات هو عدم وجود صناديق توفير وطوارئ للاعضاء، وهذا يشكل نقطة ضعف كبيرة، خاصة في حال حاجة الاعضاء المنتسبون الى السيولة النقدية أوقات الطوارئ، كما ان هناك انخفاض في مساهمة الجمعيات في تمويل مشاريع الاعضاء ، في حين شكلت المنح نسبة كبيرة من التمويل المتاح للجمعيات التعاونية ، ويعتبر ذلك ضعفا وتشوها في العمل التعاوني، لان اعتماد الجمعيات التعاونية على المنح الخارجية فقط يكون مغايرا لأحد مبادئ التعاون الهامه " المشاركة الاقتصادية للاعضاء".
- هناك تدني واضح للالتزامات الاعضاء تجاه تعاونيتهم، خاصة في التعامل مع الجمعية وتسديد التزاماتهم المالية سواء من ناحية الاسهم المكتتبه أو من الديون المستحقة عليهم نتيجة لتعاملهم مع الجمعية، وهذا يثقل كاهل الجمعية في الديون ويؤدي الى تردي الاوضاع الاقتصادية فيها.

2.1.6. في الجانب الاجتماعي للجمعيات التعاونية:

- هناك تغييب واضح للنواحي والابعاد الاجتماعية في انتساب الاعضاء الى عضوية الجمعيات التعاونية، حيث يغلب الدافع الاقتصادي على سبب انتساب الاعضاء الى عضوية الجمعيات مع اهمال البعد الاجتماعي الذي لا يقل اهمية عن البعد الاقتصادي، وهذا يؤثر على تقبل المجتمع المحلي للجمعية، وبالتالي نسبة تعامله مع الجمعية.
- هناك ضعف واضح في العلاقة بين الجمعيات التعاونية والمجتمع المحلي، وهذا يؤثر سلبا على فعالية الجمعية في تقديم الخدمات المختلفة لأعضائها والمجتمع المحلي، ويؤثر على نسبة انتساب الأعضاء الجدد الى الجمعية، فأحد اهم اسباب نجاح التعاونية هو ثقة المجتمع المحلي بالجمعية وادارتها.
- الوعي التعاوني لدى العديد من أعضاء الجمعيات التعاونية دون المستوى المطلوب، حيث يعاني العديد من الاعضاء من عدم معرفة مبادئ التعاون والقيم التعاونية والنظام الداخلي لجمعيتهم، وهذا يؤثر على قدرة مشاركة الأعضاء في صناعة القرارات والتخطيط لتطوير تعاونيتهم، وبالتالي مدى قدرة الجمعية على تحقيق اهدافها التي وجدت من اجلها.
- لوحظ ان هناك تدني في نسبة عضوية النساء في الجمعيات التعاونية، والسبب يعود الى سيادة العادات والتقاليد على ممارسات المجتمع المدني الفلسطيني، مما نتج عنه تاسيس جمعيات مقتصرة على النساء.

- هناك ضعف في مساهمة الجمعية في النشاطات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي والسبب يعود الى قلة الوعي او ضعف الامكانيات الاقتصادية لدى غالبية التعاونيات، حيث لا يوجد اي نوع من الفائض من اجل استخدامه في تقديم المنح والمساعدات للمجتمع المحلي المحيط بالجمعية، وهذا يعطل احد مباديء التعاون المهمة وهو " خدمة المجتمع المحلي".
- نسبة مشاركة الهيئات العامة في الاجتماعات العادية والطارئة ليست مرضية، كما ان التواصل بين ادارة الجمعية والهيئة العامة ضعيف ويقتصر على اللقاءات السنوية لأجراء انتخابات، وهذا يؤثر على مدى مشاركة الهيئة العامة في العملية الديمقراطية وصناعة القرارات في الجمعية.
- هناك تدني واضح في العلاقة بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المدني المحيطة بها والسبب يعود الى ضعف في النواحي الادارية ونقص في المهارات الادارية داخل الجمعيات التعاونية، حيث تعاني العديد من الجمعيات التعاونية من نقص في المهارات الادارية والمؤسسية، فاحد اهم اسباب نجاح الجمعيات التعاونية هو مدى قدرة الجمعية على بناء علاقات مع مؤسسات المجتمع المدني المحيطة بها.
- ضعف مفهوم العمل التطوعي في الجمعيات التعاونية سواء كان بين اعضاء الهيئة العامة او افراد المجتمع المحلي المحيط بالجمعية، حيث يتركز العمل التطوعي على بعض اعضاء لجنة الادارة في الجمعيات، ويعتبر ذلك من جوانب الضعف الحقيقية والمخاطر التي تهدد تطور الجمعيات خاصة حديثة التأسيس، لانها في العادة تعتمد على المتطوعين في بدايتها، وكلما كان هناك روح عالية واستعداد للعمل التطوعي كان فرص نجاح هذه الجمعيات اكبر.

3.1.6. في الجانب الثقافي للجمعيات التعاونية :

- المستوى التعليمي للهيئات الادارية في الجمعيات التعاونية مرضي، وهذا مؤشر لوجود موارد بشرية يمكن ان تستفيد منها الجمعيات التعاونية بشكل خاص والحركة التعاونية بشكل عام، من خلال رفع كفاءة هذه الهيئات الادارية من خلال برامج التدريب، مع العلم ان هناك مشكلة تعاني منها التعاونيات خاصة حديثة التأسيس الا وهي عدم تفرغ افراد الهيئة الادارية لهذه الجمعيات بسبب ارتباطهم بوظائف رسمية، حيث لا يقدموا الوقت الكافي لأدارة شؤون التعاونية.
- غالبية الجمعيات التعاونية لا يوجد بها خطط وبرامج بناء قدرات للموارد البشرية فيها، وهذا ينعكس سلبا على اداء هذه الموارد البشرية تجاه تعاونيتهم.حيث ان اهم عناصر نجاح اية

مؤسسة سواء كانت تعاونية أو خاصة هو استثمارها في الموارد البشرية من خلال برامج التدريب وبناء القدرات التي تقدمها لطواقمها.

- تعاني معظم الجمعيات التعاونية من عدم وجود خطة سنوية للتطوير، وهذا يعود الى ضعف في الخبرات الإدارية لدى ادارات هذه الجمعيات.
- قضية التقييم الدوري للموارد البشرية في الجمعية مغيبة نوعا ما، وهذا يؤدي الى عدم وجود نظام تحفيز للموظفين يشجعهم على الابداع والتميز في خدمة الجمعية .
- برامج التوعية في الجمعيات التعاونية قليلة، وهذا ينعكس سلبا على نسبة الوعي التعاوني لأعضاء هذه التعاونيات والمجتمع المحلي المحيط بها.
- هناك مشاركة واسعة من قبل الجمعيات المبحوثة في الفعاليات والمؤتمرات المتعلقة بالتعاون، وهذا مؤشر على تواصل ادارة هذه التعاونيات مع المؤسسات العاملة في هذا المجال.

4.1.6. في الجانب المؤسسي للجمعيات التعاونية:

- تعاني العديد من التعاونيات من عدم وجود نظام تعاوني فلسطيني يتناسب مع طموحات الجمعيات التعاونية واعضاؤها ومتغيرات العصر، حيث لا زال يطبق القانون التعاوني الادري (1956) على الجمعيات التعاونية في الضفة والقانون التعاوني المصري (1933) على الجمعيات التعاونية في قطاع غزة.
- ان سبب تدني كفاءة الجمعيات التعاونية في خدمة اعضائها وتحسين مستواها الاقتصادي يعود الى ان العديد من الجمعيات التعاونية لا يوجد بها نظام مالي واداري، وان وجد هذا النظام فانه غير مطبق على ارض الواقع.
- بينت الدراسة ان العملية الديمقراطية في الجمعيات التعاونية سليمة وتطبق بشكل جيد، الا ان الباحث لاحظ غير ذلك حيث تحتفظ العديد من الجمعيات التعاونية بأعضاء الهيئة الادارية لعدة سنوات دون اجراء اية تعديلات تذكر.
- ضعف تفاعل اعضاء الهيئة العامة مع جمعيتهم ، وهذا يؤثر على فعالية الجمعية ويظهر هذا الضعف في عدم قيام اللجان المنبثقة عن لجنة الادارة و لجان المراقبة بشكل خاص بدورها المطلوب، فكلما كان هناك تفاعل والتزام وتوزيع ادوار من قبل هذه اللجان، فان فرص التغيير تكون اكبر، ويعزز هذا التفاعل أيضا قضية المسائلة والشفافية من خلال متابعة تقارير لجنة الرقابة، كما انه كلما كان هناك الماما بالقوانين والمبادئ المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية سينعكس ذلك على مدى تفاعل الاعضاء مع جمعيتهم.

- لوحظ من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع الجمعيات المدروسة ان دور الادارة العامة للتعاون ليس في المستوى المطلوب، وهذا يؤثر سلبا على فعالية الجمعيات التعاونية وازدهارها وتحقيق الاهداف التي وجدت من اجلها.
- ان احد اسباب ضعف اداء الجمعيات التعاونية هو عدم وجود استراتيجية واضحة يتم اعتمادها من قبل الهيئة العامة والهيئة الادارية، وعلى الرغم من وجود استراتيجية في بعض الجمعيات الا انها في الغالب لا يتم متابعة تطبيقها من قبل لجنة الادارة.
- ضعف العلاقة بين الجمعيات التعاونية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تقوم الجمعيات التعاونية بعقد جلسات منتظمة لأعضاء لجنة الإدارة وهذا مؤشر جيد يوضح مدى التواصل بين لجنة ادارة هذه الجمعيات. كما أن نسبة المشاركة في هذه الجلسات مرتفعة.
- تقوم غالبية الجمعيات التعاونية المدروسة باعداد ميزانية سنوية لأعمالها.
- ظروف العمل داخل الجمعيات التعاونية ليست مرضية، والسبب يعود الى عدم قدرة الجمعيات على توفير ظروف عمل مناسبة لموظفيها بسبب عدم توفر السيولة الكافية لشراء المعدات ولتغطية رواتب الموظفين او عدم وجود المكان المناسب لممارسة الأعمال بشكل سليم.
- عدم وجود نظام حوافز للموارد البشرية الخاصة بالجمعيات بالمبحوثة، وهذا
- وضح طبيعة وظروف العمل في الجمعيات المبحوثة.
- تعاني غالبية التعاونيات المبحوثة من عدم وجود نظام لتدريب الموارد البشرية ورفع قدراتها المهنية، كما انه لا يوجد نظام لتحديد هذه الاحتياجات مبني على اسس علمية.
- هناك ضعف في عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة المشتريات واللجنة الثقافية ولجنة المراقبة.
- ان هناك نسبة كبيرة من الجمعيات التعاونية ليست منتسبة الى الاتحادات المتخصصة، والتي هي في الغالب مظلة للتعاونيات، وهذا يضيع الفرصة لدى العديد من التعاونيات للاستفادة من خبرة هذه الاتحادات.

2.6 التوصيات

أهم توصيات الدراسة تتمثل فيما يأتي:

1.2.6. في الجانب الاقتصادي للجمعيات التعاونية:

- تشجيع الجمعيات التعاونية في الاعتماد على ذاتها من خلال انشاء مشاريع اقتصادية مدرة للدخل تعود بالنفع على الجمعية وعضائها وتقوم بتوفير فرص عمل لهم. ومن الأمثلة على هذه المشاريع مشاريع التصنيع الغذائي، مشاريع مدخلات الإنتاج، مشاريع التمويل الأصغر، مشاريع استثمارية ترتبط بالنشاطات الرئيسية للجمعيات.
- تأسيس جمعيات تعاونية مبنية على اسس سليمة وفق قانون تعاون فلسطيني .
- ضرورة التنسيق بين المؤسسات الداعمة المحلية والدولية والادارة العامة للتعاون خاصة فيما يتعلق بموضوع المشاريع والمنح المقدمة للجمعيات التعاونية، حيث يجب ان تلعب الادارة العامة للتعاون دورا اكبر في توجيه عمليات التمويل الخاصة بالجمعيات.
- العمل على تشجيع انشاء صناديق توفير داخل الجمعيات لخدمة اعضائها، وكذلك انشاء صندوق توفير قومي خاص بالتعاونيات، يقوم بتوفير السيولة للجمعيات التعاونية من اجل انشاء مشاريع مدرة للدخل تعمل على رفع المستوى الاقتصادي للجمعية ولأعضائها، بدل الاعتماد على المساعدات الخارجية العابرة.
- العمل على انشاء بنك تعاوني فلسطيني يقوم بتمويل كافة النشاطات التعاونية في فلسطين ويعمل على انشاء مشاريع استثمارية للقطاع التعاوني الفلسطيني.
- العمل على انشاء نظام تأمين تعاوني يحمي اعضاء الجمعيات التعاونية في حال حدوث طوارئ.
- مساعدة الجمعيات في توفير اسواق للمنتجات التعاونية ووضع برامج ترويج لمنتجاتها وتشجيع افراد المجتمع على شراء منتجاتها، كما يشمل ذلك على حماية الجمعيات من المنافسه الخارجية من خلال اعفاء المنتجات التعاونية من الضرائب .
- الاستخدام الامثل لمصادر الجمعيات التعاونية بشكل يلبي طموحات وتطلعات الاعضاء المنتسبين للجمعيات والمجتمع المحلي المحيط بها.
- تخصيص ميزانية سنوية من ميزانية الدولة لدعم القطاع التعاوني والعمل على تطويره من كافة النواحي.

2.2.6. في الجانب الاجتماعي للجمعيات التعاونية:

- العمل على تقوية العلاقة بين الجمعيات التعاونية والمجتمع المحلي المحيط بها من خلال المساهمة في النشاطات الاجتماعية وتقديم المساعدات للمجتمع المحلي.

- توسيع قاعدة العضوية في الجمعيات التعاونية لتشمل اكبر عدد ممكن من المواطنين القاطنين ضمن نطاق عملها، لما لذلك من اثر ايجابي بالغ في زيادة السيولة النقدية في الجمعية ، كما ويعطي ذلك قوة اقتصادية للجمعية ويعزز من قدرة الجمعيات على المشاركة في صناعة القرارات من خلال انشاء التحالفات والضغط والمناصرة.
- تعزيز وتحفيز وتشجيع مشاركة ومساهمة المرأة في العمل التعاوني . ليعكس دورها الحقيقي ومساهمتها في النشاطات المختلفة للجمعيات التعاونية، ويتم ذلك من خلال نشر الوعي بين اعضاء الجمعيات التعاونية لتقبل العمل مع المرأة في اطار الجمعية التعاونية، ويتضمن ذلك ايضا ادماج المرأة في مشاريع الجمعيات التعاونية، والعمل على اعطاءها الفرصة في صياغة وصناعة القرارات داخل الجمعيات التعاونية من خلال تمثيلها في لجان الادارة .
- ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء الجمعيات التعاونية وتشجيعهم على الأعمال الطوعية وتقديم الخدمات والمساعدات للمجتمع المحلي المحيط بهم.
- تشجيع الأعضاء على المشاركة في الاعمال الطوعية داخل مجتمعاتهم.
- تأسيس نقابة خاصة بالتعاونيين من أجل تعزيز عنصر المناصرة والدعم لهم وحمائتهم ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم.

3.2.6 في الجانب الثقافي للجمعيات التعاونية:

- العمل على ترسيخ الفكر والمبادئ التعاونية في المجتمع بشكل عام وبين اعضاء الجمعيات التعاونية بشكل خاص، لان ذلك سينعكس على مستوى نجاح وفاعلية العمل التعاوني، ويمكن الوصول لذلك من خلال برامج بناء القدرات التي تقدم لأعضاء الجمعيات التعاونية والمجتمع المحلي، وكذلك من خلال التربية الوطنية المبكرة للاجيال الناشئة عن طريق ادخال مادة دراسية ضمن المنهاج التعليمي للصفوف التعليمية الاساسية بعنوان "التعاون".
- العمل على ترسيخ ولاء وانتماء الاعضاء تجاه تعاونتهم من خلال وضع آليه للمنفعة المتبادلة وتوزيع الارباح بين الاعضاء بشكل عادل.
- نشر وتعميم نماذج ناجحة ومشركة لجمعيات تعاونية ناجحة حققت انجازات.
- وضع نظام لتدريب الموارد البشرية في الجمعيات التعاونية مبني على حاجة هذه الموارد لتطوير ذاتها والعمل على المساهمة في بناء مؤسساتها.
- تفعيل وتقوية جانب التخطيط السليم في الجمعيات التعاونية سواء كان ماليا او اداريا من خلال العمل على تدريب وبناء قدرات الجمعيات التعاونية في مجال التخطيط، مع مراعاة ان

ترتبط هذه الخطط مع الخطط الاستراتيجية القطاعية للجهات ذات العلاقة المباشرة بعمل الجمعيات التعاونية، وان تكون ضمن اطار استراتيججة القطاع التعاوني بشكل خاص.

- عمل تقييم سنوي للموارد البشرية في الجمعية.
- تقديم برامج تدريب وتوعية للاعضاء وغير الأعضاء.
- اصدار مجلة دورية خاصة بالجمعيات التعاونية تقوم بمهمة التواصل بين التعاونيين
- في كافة ارجاء الوطن، كما تقوم بتوعية وتنقيف منتسبي الحركة التعاونية.

4.2.6. في الجانب المؤسسي للجمعيات التعاونية:

- ضرورة ان تقوم الادارة العامة للتعاون بدور اكبر في مراقبة وتدقيق الوضع المالي في الجمعيات التعاونية، خاصة وان الادارة العامة للتعاون تقوم بالمصادقة على الميزانيات، وابداء بعض الملاحظات ولا تقوم بالاطلاع على الامور المالية بشكل مفصل. كما يجب ان تقوم الادارة العامة للتعاون بعمل زيارات متابعة للجمعيات التعاونية والعمل على تصويب اوضاعها في الوقت المناسب.
- ضرورة تنظيم وبناء الاتحادات التعاونية والعمل على مأسستها بشكل سليم مبني على اسس علمية وتمكين الجمعيات التعاونية من الانضمام الى عضوية هذه الأتحادات ليكتمل بذلك البناء الهرمي للحركة التعاونية.
- الاسراع في اقرار قانون التعاون الفلسطيني والبدء بتطبيقه فورا على الجمعيات التعاونية وتدريب كافة منتسبي الحركة التعاونية على تفصيلاته.
- انشاء هيئة فلسطينية لتطوير العمل التعاوني تضم مجموعة من الخبراء والمتخصصين في العمل التعاوني بحيث تعمل هذه الهيئة على متابعة تطوير وتنمية القطاع التعاوني الفلسطيني باستمرار لمواكبة التطورات التي تجري في العالم.
- العمل على توفير ظروف عمل مناسبة لطواقم الجمعيات التعاونية من خلال توفير المقرات المناسبة، وتزويدها بالأجهزة ووسائل الاتصالات وزيادة قدرتها للوصول الى المعلومات.
- العمل المستمر في تدريب ورفع كفاءة موظفي الجمعيات التعاونية وادارتها لمواكبة التغيرات التي تجري حولهم. ويكون ذلك من خلال اشراكهم في دورات تدريبية وورشات عمل ومؤتمرات محلية ودولية.
- بناء قاعدة بيانات خاصة بالحركة التعاونية الفلسطينية لتسهيل الوصول الى المعلومات التي تلزم التعاونيات الفلسطينية لتسهيل صناعة القرارات الخاصة بالجمعيات التعاونية.
- العمل على اعادة النظر في آلية تسجيل الجمعيات التعاونية الجديدة، بحيث يجب التأكد من جدوى المشاريع الاقتصادية المقدمة مع طلبات الترخيص، كما لا بد من دراسة جدوى

المشاريع الاقتصادية المقدمة من قبل هذه الجمعيات الجديدة، ويشمل ذلك ايضا متابعة هذه الجمعيات من قبل الإدارة العامة للتعاون خاصة في بداية تأسيسها ووضعها على الطريق الصحيح.

- العمل على مأسسة الجمعيات التعاونية من خلال وضع أنظمة مالية وإدارية تتناسب واحتياجاتها، وكذلك وضع خطط استراتيجية وتشغيلية لها، كما ويشمل ذلك تفعيل استخدام وتطوير الأنظمة الموجودة وغير المستعملة.
- تشجيع الجمعيات على إنشاء علاقات تشبيك تعاونية فيما بينها خاصة في مجال التسويق وتبادل الخبرات وإنشاء مشاريع مشتركة بين الجمعيات المتماثلة الأهداف.
- مساعدة الجمعيات التعاونية في تعيين طاقم وظيفي مؤهل لإدارة شؤونها والعمل على متابعة نشاطاتها وأعمالها اليومية.
- توفير ظروف عمل مناسبة لموظفي الإدارة العامة للتعاون لتسهيل أعمالهم في متابعة الجمعيات التعاونية من خلال بناء قدراتهم الإدارية وتزويدهم بمعدات وأجهزة حديثة ووسائل مواصلات واتصالات، كما ويشمل ذلك زيادة عدد طواقم الإدارة العامة للتعاون بشكل يفي باحتياجات الجمعيات التعاونية في كافة المناطق.

المراجع

أولاً: المراجع العربي:

- دراسة عن القطاع التعاوني (2011) ، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رام الله، فلسطين.
 - تقرير الادارة العامة للتعاون لعام 2007، رام الله، فلسطين.
 - الحياي، و. (2007): محاسبة الجمعيات التعاونية. الاكاديمية العربية المفتوحة-الدنمارك، ص22.
 - قانون التعاونيات والجمعيات المغربية (2005)، منشورات المجلة المغربية لقانون الأعمال والقوانين، الطبعة الثانية.
 - الفاتح، (2006)، صناعة التمويل الاصغر في السودان، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، النشيشية.
 - الفاتح،(2009)،اضواء على الحركة التعاونية عالميا ومحليا.
 - جامعة القدس المفتوحة، تنظيم التعاونيات، 1999، فلسطين.
 - هاشم، ، أحمد،ط.(1981)، محاسبة الجمعيات التعاونية،مكتبة عين شمس، 44، القصر العيني-القاهرة.
 - ويليامسون،(ب.ت) ، التعليم التعاوني والتواصل.
 - مركز المعلومات الفلسطيني-وفا
- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3521>
- حمدان،م. (1996)، الامن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق، مطبعة وائل، عمان.
 - هينان،ب، واندرسون،ب. (2001)، دليل تطوير الجمعية التعاونية الحديثه،جامعة كورنيك، اثيكا، نيويورك.
 - ابو شعيشع، ط، وآخرون (1979) اساسيات علم التعاون، القاهرة، جامعة القاهرة.
 - الأمام، ا.(1970):التعاون بين الفكر والتطبيق، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة .
 - مشروع قانون الجمعيات التعاونية (2004)، فلسطين.
 - ابو الخير، ك.(ب.ت): اصول التنظيم والادارة في المؤسسات والجمعيات التعاونية، مكتبة عين شمس،القاهرة)
 - وزارة العمل،الخطة الاستراتيجية للقطاع التعاوني،2011.
 - فريد،ص.(2012)، الادارة العامة للتعاون، رام الله.

- الزرو،(2011): وجهات نظر اصحاب القرار وصانعي السياسات في اداء القطاع التعاوني وسبل تطويره"، جامعة بوليتيكنك الخليل، الخليل، فلسطين.
- (http://www.qudsnet.com/arabic/new/index.php?Id=201668&page=printn): قادوس،ن.(30،نيسان،2009): تمويل الجمعيات التعاونية ودور الاتحادات التعاونية والمؤسسات الداعمة في تطوير الحركة التعاونية.في مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- عدوان،ي،نوفل،س، (2010)، معهد ماس،الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية الواقع وسبل التطوير،رام الله، فلسطين.
- (تقرير منظمة العمل الدولية/المكتب الاقليمي للدول العربية،(2010)، بيروت).
- عودة شحاده الزغموري، الجمعيات التعاونية و التنمية في الأراضي المحتلة، سلسلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (2) (ب.ت).
- حنني،ف.(2008)، دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق في شمال الضفة، رسالة ماجستير، جامعة القدس .
- شركة السهل (2012)، تقرير حول آفاق العمل المشترك للاتحادات التعاونية الزراعية الفلسطينية، رام الله ، فلسطين.
- الادارة العامة للتعاون،(2011-2013)، الخطة الاستراتيجية للقطاع التعاوني، رام الله، فلسطين.

ثانيا: المراجع الاجنبيه:

- Adam . S , (2000), The Theory of Moral Sentiments (2000[1759]) p. 3.
- Birchall, J (2005) Co-operative Principles Ten Years On. Available at: <http://www.ica.coop/coop/principles.html>
- Brody, C.M., (1995), "Collaboration or cooperative learning" , The Journal of Staff, Program &Organizational Development v12, n3, Winter 1995
- Center for Cooperatives, 2004. Working together for stronger cooperatives. University ofWisconsin, Madison, U.S.A.
- Cobia, D. , 1989. Cooperatives in agriculture. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc.
- Coop. International Labour Office (ILO). (n.d) ,Geneva, Switzerland Web: www.ilo.org/coop
- Cooperatives Europe,2010, asbl ◇ European Region of ICA c/o

Cooperative House Europe Avenue Milcamps 105◇ BE-1030 Brussels
office@coopseurope.coop

- David, H. (1979), Cooperatives and Community, Bedford Square Press of the National council of Social Service.
- International Co-operative Alliance, 1995. Statement on the Co-operative identity. ICA, Manchester.
- International Labour Organization, ILO, n.d, Available at: www.ilo.org
- Jack . S, (1999), Historical Dictionary of the Cooperative Movement, University of Winsconsin.
- Johnston, B. (2004) : Cooperatives and the Millennium Development Goals, Geneva, International Labour Office
- Juan S. UN, Cooperative values and principles for corporate social Lionel Williamson, International Day of Cooperative, 2007
- Konopnicki. M and Vandewalle. G, (1979), Paper from an international conference organized at Ghent University (Belgium) 21-24 Sep.
- Koopmans, R.(2006): Starting A cooperative, Agromisa Foundation and CTA, Wageningen, The Netherland.
- Koopmans, R., 2006. Starting a cooperative: Farmer-controlled economic initiatives, (2nded.). Wageningen: CTA.
- Marvin A., (1980), Cooperative Principles and Practices, University of Wisconsin, Madison .
- Northcountry Cooperative Foundation, (2003), Practical Guide For Cooperative Success, USA
- Peter.D, (2003) ,International Journal of Cooperative Mangement, Department of Management, University of Leicester,
- Robert .C and Kimberly . Z , (2004), Cooperative Principles and Practices in the 21st Century, University of Winsconsin
- S.D. Hardesty, (1992), Cooperative Principles and Regulations, Center For Cooperatives, University of California, Davis
- Williamson L. , Cooperative Education and Communication, (W. D), University of Kintucky, college of Agriculture, USA.

الواقع الاقصادي للجمعيات التعاونية.

- (1) ما هي اسباب انتسابك للجمعية التعاونية؟
- (2) ما هو الاساس الذي اسست الجمعية من اجله ؟
- (3) كم يبلغ رأس مال الجمعية بالدينار؟
- (4) كم يبلغ عدد اعضاء الجمعية؟
- (5) كم تبلغ قيمة السهم في الجمعية؟
- (6) ما هو المبلغ الذي تم استثماره في مشاريع اقتصادية للجمعية؟
- (7) هل تملك الجمعية مشروع /مشاريع اقتصادية، وما هي؟
- (8) ما هو الوضع الاقتصادي للجمعية ؟ تكلم عن الارباح /الخسائر السنوية للجمعية؟
- (9) كيف يستفيد الاعضاء من الجمعية من الناحية الاقتصادية ؟
- (10) هل حصلت الجمعية على منح ومساعدات خارجية ؟ وما هي مصادر التمويل في الجمعية؟
- (11) كيف تقوم الجمعية باستخدام المنح والمساعدات التي تحصل عليها من المؤسسات الداعمة؟
- (12) هل هناك تعاون اقتصادي مع جمعيات اخرى مماثلة لها في الاهداف؟ وضح؟
- (13) هل هناك ايرادات ثابتة للجمعية من مشروع اقتصادي، وما هي ؟
- (14) ما هي الايرادات الشهرية وكم تبلغ قيمتها؟
- (15) ما هي المصروفات الشهرية وكم تبلغ قيمتها؟
- (16) تكلم عن نظام التوفير في الجمعية ان وجد؟
- (17) كم يبلغ رصيد صندوق التوفير والتسليف في الجمعية؟
- (18) كيف تساهم الجمعية في تمويل المشاريع الاقتصادية لأعضائها؟
- (19) تكلم عن الاصول الثابتة التي تمتلكها الجمعية وكم تبلغ قيمتها؟
- (20) تكلم عن طبيعة التزام الاعضاء تجاه الجمعية وهل يقوموا بتسديد التزاماتهم في مواعيدها؟
- (21) اشرح عن طبيعة العلاقة بين الجمعية والمجتمع المحيط بها؟
- (22) تكلم عن مدى نمو في راس مال الجمعية خلال الخمس سنوات الاخيرة؟ وضح؟
- (23) كيف تقوم الجمعية بتطوير معداتها واجهزتها من وقت لأخر؟
- (24) تكلم عن الموارد البشرية في الجمعية خلال الخمس سنوات الاخيرة وهل زاد

القسم الثاني: الواقع الاجتماعي للجمعيات التعاونية:

- 1) كيف ترى مستوى الوعي التعاوني لدى الاعضاء؟ وضح؟
- 2) تكلم عن العضوية في الجمعية وهل باب العضوية مفتوح للجميع؟
- 3) كم عدد الاعضاء خلال الخمس سنوات الماضية؟
- 4) كم يبلغ عدد الاناث الاعضاء في الجمعية؟
- 5) تكلم عن طبيعة النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الجمعية ؟
- 6) كيف تمكن الجمعية اعضائها من المشاركة في صناعة القرارات التي تخصهم ؟
- 7) تكلم عن طبيعة العلاقة بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المدني المحيطه بها؟
- 8) اشرح كيف تقوم الجمعية بخدمة اعضائها ؟ وهل تتحرى العدالة في هذه الخدمة؟
- 9) تكلم عن دور الجمعية في تشجيع المجتمع المحلي على الانضمام لعضويتها ؟
- 10) ما هي طبيعة العلاقة بين ادارة الجمعية والهيئة العامة ؟
- 11) ما هو الدور الذي تلعبه الجمعية لحث اعضائها على المشاركة في نشاطاتها ؟
- 12) كيف تقوم الجمعية بتوفير فرص عمل لأعضائها والمجتمع المحلي؟
- 13) تكلم عن التبرعات والمنح التي تقدمها الجمعية للجمعيات والمؤسسات الخيرية والافراد، وضح ؟
- 14) كيف ترى مفهوم العمل الطوعي عند اعضاء الجمعية؟

القسم الثالث: الواقع الثقافي للجمعيات التعاونية:

- 1) ما هو المستوى التعليمي لأعضاء الهيئة الادارية في الجمعية؟ وكم تبلغ نسبة المتعلمين في الجمعية حسب الدرجات؟
- 2) كيف ترى مستوى الخطط السنويه التي تضعها الجمعية لتطوير اعضاؤها وموظفيها وكيف تقوم بذلك؟.
- 3) تكلم عن دور الجمعية في تطوير وبناء قدرات أعضائها وموظفيها؟
- 4) كم تبلغ قيمة المخصصات التي ترصدها الجمعية ضمن موازنتها السنوية لتطوير اعضائها؟
- 5) ما هو مدى اهتمام الجمعية بتطوير اجهزتها ومعداتنا للتسهيل على طواقمها؟
- 6) تكلم عن طبيعة نظام التقييم التي تنتهجها الجمعية لتقييم طاقمها؟

- (7) تكلم عن طبيعة برامج التوعية التي تقدمها الجمعية لأعضائها وتعريفهم بنشاطاتها وانجازاتها؟
(8) تكلم عن مشاركة الجمعية بمؤتمرات محلية ودولية؟

القسم الرابع: الواقع المؤسسي للجمعيات التعاونية:

- (1) ما هو القانون التعاوني الذي تتبناه الجمعية، وهل هناك نظام تعاون فلسطيني مقر من المجلس التشريعي معمول به؟
- (2) تكلم عن طبيعة الانظمة المالية والادارية التي تستخدمها الجمعية، وهل تم المصادقه عليها والعمل بها؟
- (3) كيف تقوم الجمعية بتطوير انظمتها المالية والادارية بناء على المستجدات الحاليه؟
- (4) تكلم عن آلية اختيار مجلس الادارة وكيف يتم انتخابه؟
- (5) كيف تقيم شفافية الجمعية في اختيار مجلس ادارتها؟
- (6) كم عمر مجلس الادارة الحالي بالسنوات؟
- (7) تكلم عن دور الادارة العامة للتعاون في متابعة نشاطات الجمعية وتوجيهها؟
- (8) تكلم عن الاستراتيجية التي وضعتها الجمعية لضمان استمراريتها؟
- (9) كيف يتم عقد جلسات لجنة الادارة وكم يبلغ عدد جلسات الهيئة الادارية في السنه؟
- (10) كم عضوا يشاركون في الغالب في حضور جلسات مجلس الادارة في العادة؟
- (11) تكلم عن الميزانية السنويه التي تعدها الجمعية؟ وهل يشارك الاعضاء في مناقشتها؟
- (12) تكلم عن نظام الحوافر التي تنتهجها الجمعية ان وجد؟
- (13) هل هناك نظام تدريب معمول به لرفع كفاءة العاملين والهيئة الادارية في الجمعية؟
- (14) ما هي النشاطات التدريبية التي تقوم بها الجمعية وكيف تحدد الاحتياجات التدريبية؟
- (15) كيف يتم عمل التقييم السنوي لطواقم الجمعية؟
- (16) تكلم عن ظروف العمل داخل الجمعية؟
- (17) اشرح عن طبيعة التواصل بين ادارة الجمعية واعضاء الهيئة العامة والموظفين ؟ وكيف يتم ذلك؟
- (18) تكلم عن طبيعة الاجتماعات التي تقوم بها الجمعية سواء السنوية او الطارئها؟
- (19) كيف تم اعداد الهيكلية الادارية للجمعية وهل تم المصادقه عليها ؟
- (20) كيف تقوم الادارة العامة للتعاون بمتابعة احوال الجمعية بشكل دوري؟
- (21) ما مدى اهتمام الجمعية بعضوية الاتحادات التعاونية؟
- (22) كيف ترى فعالية اداء اللجان المنبثقة عن لجنة الادارة وهل تعمل بشكل جيد؟

23) تكلم عن نسبة تمثيل الهيئة العامة في الاجتماعات السنوية ؟

القسم الخامس: ما هي مقترحاتك لتطوير جمعيتك وتحقيق الاستمرارية فيها ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
112استمارة المقابلة	1.1

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
33مباديء التعاون السبعه.....	1.3
58النسبة المئوية للجمعيات المبحوثة على مستوى المحافظات.....	1.4
58النسبة المئوية للجمعيات المبحوثة في كل محافظة على حدة.....	2.4

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
15	تاريخ ظهور أولى التعاونيات في بلدان اسيا وافريقيا.....	1.2
56	جدول مجتمع الدراسة.....	1.4
57	التوزيع المئوي لعينة الدراسة.....	2.4
63	توزيع الجمعيات المدروسة حسب المحافظة.....	1.5
63	توزيع الجمعيات حسب سبب الانتساب هو اجتماعي.....	2.5
64	توزيع الجمعيات حسب سبب الانتساب هو رعاية المزارعين.....	3.5
64	توزيع الجمعيات حسب سبب التأسيس هو اقتصادي.....	4.5
65	توزيع الجمعيات حسب سبب التأسيس هو توفير خدمة للاعضاء.....	5.5
66	توزيع الجمعيات حسب رأس المال.....	6.5
67	توزيع الجمعيات حسب قيمة الاسهم.....	7.5
67	توزيع الجمعيات حسب هل يوجد استثمارات في الجمعية.....	8.5
68	توزيع الجمعيات حسب وجود ارباح او خسائر.....	9.5
68	توزيع الجمعيات حسب الاستفادة من المنح.....	10.5
69	توزيع الجمعيات حسب مصادر التمويل.....	11.5
70	توزيع الجمعيات حسب استخدام المنح بشكل صحيح.....	12.5
70	توزيع الجمعيات حسب وجود خدمات للاعضاء.....	13.5
71	توزيع الجمعيات حسب طبيعة التعاون الاقتصادي.....	14.5
71	توزيع الجمعيات حسب وجود صناديق توفير.....	15.5
72	توزيع الجمعيات حسب وجود مساهمة اقتصادية لتمويل مشاريع الاعضاء.....	16.5
73	توزيع الجمعيات حسب طبيعة العلق مع المجتمع المحلي.....	17.5
73	توزيع الجمعيات حسب وجود تطوير للمعدات والاجهزه.....	18.5
74	توزيع الجمعيات حسب طبيعة الوعي التعاوني.....	19.5
75	توزيع الجمعيات حسب جنس الاعضاء.....	20.5
75	توزيع الجمعيات حسب عدد الاعضاء	21.5

76	توزيع الجمعيات حسب النشاطات الاجتماعية.....	22.5
76	توزيع الجمعيات حسب المشاركة في صناعة القرارات.....	23.5
77	توزيع الجمعيات حسب العلاقة مع المجتمع المدني.....	24.5
78	توزيع الجمعيات حسب العلاقة بين الادارة والهيئة العامة.....	25.5
78	توزيع الجمعيات حسب طبيعة الحث على المشاركة على المشاركة الاقتصادية.....	26.5
79	توزيع الجمعيات حسب توفير فرص عمل للاعضاء.....	27.5
80	توزيع الجمعيات حسب التبرعات للمجتمع المحلي.....	28.5
80	توزيع الجمعيات حسب مفهوم العمل الطوعي.....	29.5
81	توزيع الجمعيات حسب المستوى التعليمي.....	30.5
81	توزيع الجمعيات حسب وجود خطة للتطوير.....	31.5
82	توزيع الجمعيات حسب وجود خطة لبناء القدرات.....	32.5
82	توزيع الجمعيات حسب وجود خطة لتطوير الكفاءات.....	33.5
83	توزيع الجمعيات حسب وجود خطة لتطوير الاجهزه.....	34.5
83	توزيع الجمعيات حسب وجود لتقييم الطاقم.....	35.5
84	توزيع الجمعيات حسب وجود برامج لتطوير الاعضاء.....	36.5
85	توزيع الجمعيات حسب المشاركة في المؤتمرات.....	37.5
85	توزيع الجمعيات حسب وجود نظام مالي واداري.....	38.5
86	توزيع الجمعيات حسب وجود تطوير للنظام المالي والاداري.....	39.5
87	توزيع الجمعيات حسب آلية اختيار مجلس الادارة.....	40.5
87	توزيع الجمعية حسب وجود شفافية في ا خيار الادارة.....	41.5
88	توزيع الجمعيات حسب عمر مجلس الادارة.....	42.5
88	توزيع الجمعيات حسب دور الادارة العامة للتعاون.....	43.5
89	توزيع الجمعيات حسب وجود استراتيجية.....	44.5
90	توزيع الجمعيات حسب العلاقة بينها.....	45.5
90	توزيع الجمعيات حسب عدد الجلسات السنويه.....	46.5
91	توزيع الجمعيات حسب نسبه حضور الجلسات.....	47.5
91	توزيع الجمعيات حسب اعداد ميزانية سنويه.....	48.5
92	توزيع الجمعيات حسب وجود نظام حوافز.....	49.5
93	توزيع الجمعيات حسب وجود نظام تدريب.....	50.5

93توزيع الجمعيات حسب تحديد الاحتياجات التدريبية.....	51.5
94توزيع الجمعيات حسب عمل تقييم سنوي للطاقتم.....	52.5
94توزيع الجمعيات حسب ظروف العمل.....	53.5
95توزيع الجمعيات حسب تواصل الادارة مع الاعضاء.....	54.5
95توزيع الجمعيات حسب طبيعة الاجتماعات.....	55.5
96توزيع الجمعيات حسب متابعة الادارة العامة للتعاون.....	56.5
97توزيع الجمعيات حسب وجود عضويه في الاتحادات.....	57.5
97توزيع الجمعيات حسب فاعلية اللجان.....	58.5
98توزيع الجمعيات حسب مشاركة الهيئة العامة.....	69.5

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	اقرار
ب	شكر وعران
ج	تعريفات
هـ	ملخص الدراسة
ز	الملخص بالانجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة
1	1.1 تمهيد
2	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 أسئلة الدراسة
3	4.1 فرضيات الدراسة
4	5.1 أهمية الدراسة
5	6.1 مبررات الدراسة
5	7.1 أهداف الدراسة
6	8.1 حدود الدراسة
6	9.1 مجتمع الدراسة
7	الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة
7	1.2 مقدمه
8	2.2 الادبيات السابقة
11	3.2 أهمية التعاون
12	4.2 تاريخ التعاون

12	نشأة وتاريخ تطور العمل التعاوني المنظم المؤطر.....	1.4.2
14	الحركة التعاونية في أوروبا.....	2.4.2
15	ظهور الحركة التعاونية في البلدان النامية.....	3.4.2
15	الحركة التعاونية في الوطن العربي	4.4.2
17	الحركة التعاونية الفلسطينية.....	5.4.2

23 الفصل الثالث: التعاون والجمعيات التعاونية.....

23	مفهوم التعاون.....	1.3
23	التعاون لغة.....	1.1.3
23	التعاون اصطلاحا.....	2.1.3
24	ماهية الحركة التعاونية	2.3
25	أهداف التعاون	3.3
25	الاهداف الاقتصادية.....	1.3.3
27	الأهداف الاجتماعية	2.3.3
29	المباديء التعاونية	4.3
33	القيم التعاونية.....	5.3
33	الجمعيات التعاونية.....	6.3
34	تعريف الجمعية التعاونية.....	1.6.3
36	الدوافع وراء تأسيس الجمعيات التعاونية.....	7.3
36	العضوية في الجمعيات التعاونية.....	8.3
37	حقوق ومسؤوليات الأعضاء.....	9.3
38	أهداف الجمعيات التعاونية.....	10.3
38	الأهداف الاقتصادية.....	1.10.3
38	الأهداف الاجتماعية	2.10.3
39	الأهداف الثقافية	3.10.3
39	التحديات التي تواجه الجمعيات التعاونية.....	11.3
40	الجمعيات التعاونية والفقير	12.3
41	النظام الداخلي في الجمعيات التعاونية.....	13.3
42	ادارة الجمعيات التعاونية	14.3

43 الهيئة العمومية	1.14.3
44 لجنة الإدارة	2.14.3
45 المناصب الرئيسية في الجمعية	15.3
45 رئيس لجنة الإدارة	1.15.3
46 نائب رئيس لجنة الإدارة	2.15.3
46 أمين السر	3.15.3
46 أمين الصندوق	4.15.3
47 اللجان الفرعية	16.3
47 لجنة الرقابة	1.16.3
48 لجنة الجرد	2.16.3
48 اللجنة المالية	3.16.3
48 لجنة المشتريات	4.16.3
48 مدير الجمعية	17.3
49 انواع الجمعيات التعاونية	18.3
49 الجمعيات الزراعية في فلسطين	19.3
51 اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية	1.19.3
51 الفوائد التي يجنيها الأعضاء من الجمعيات الزراعيه	2.19.3
52 المستفيدين من خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية	3.19.3
52 تمويل الجمعيات التعاونية	20.3

55 الفصل الرابع: منهجية الدراسة

55 مقدمة	1.4
55 مجتمع الدراسة	2.4
57 عينة الدراسة	3.4
58 مكان البحث	4.4
59 اسلوب واداة جمع البيانات	5.4
59 متغيرات الدراسة	6.4

62 الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة.....

62المحور الاقتصادي.....	1.5
62اسباب انتساب للجمعية هو اقتصادي.....	1.1.5
63اسباب الانتساب للجمعية هو اجتماعي.....	2.1.5
64اسباب الانتساب للجمعية هو رعاية المزارعين.....	3.1.5
64سبب تأسيس الجمعية هو اقتصادي.....	4.1.5
65سبب تأسيس الجمعية هو توفير خدمه للمزارعين.....	5.1.5
65رأس مال الجمعية بالدينار.....	6.1.5
66قيمة الاسهم.....	7.1.5
67الاستثمارات في الجمعية.....	8.1.5
67الارياح والخسائر.....	9.1.5
68الاستفادة من المنح العينيه.....	10.1.5
69مصادر التمويل.....	11.1.5
69استخدام المنح بشكل صحيح.....	12.1.5
70تقديم الخدمات للأعضاء.....	13.1.5
70التعاون بين الجمعيات.....	14.1.5
71وجود صندوق توفير في الجمعية.....	15.1.5
71وجود مساهمة في تمويل المشاريع.....	16.1.5
72طبيعة العلاقة بين الجمعية والمجتمع.....	17.1.5
73وجود تطوير للمعدات والاجهزه.....	18.1.5
73المحور الاجتماعي.....	2.5
74الوعي التعاوني.....	1.2.5
74عدد الاعضاء.....	2.2.5
75طبيعة النشاطات الاجتماعية.....	3.2.5
76طبيعة المشاركة في صناعة القرار.....	4.2.5
77طبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني.....	5.2.5
77طبيعة العلاقة بين الادارة والهيئة العامة.....	6.2.5
78طبيعة الحث على المشاركة في النشاطات.....	7.2.5
79طبيعة فرص العمل التي توفرها الجمعية.....	8.2.5

79 طبيعة التبرعات المقدمة للمجتمع المدني.....	9.2.5
80 طبيعة مفهوم العمل الطوعي.....	10.2.5
80 المحور الثقافي.....	3.5
80 المستوى التعليمي.....	1.3.5
81 وجود خطة سنويه للتطوير.....	2.3.5
82 وجود خطة لبناء قدرات الاعضاء.....	3.3.5
82 وجود نظام تطوير كفاءات.....	4.3.5
83 وجود خطة سنويه للتطوير.....	5.3.5
83 وجود تقييم سنوي.....	6.3.5
84 وجود برامج توعيه للاعضاء.....	7.3.5
84 مشاركة في مؤتمرات.....	8.3.5
85 المحور المؤسسي.....	4.5
85 وجود نظام تعاوني فلسطيني ونظام مالي واداري.....	1.4.5
86 تطوير الانظمة المالية والادارية في الجمعيات.....	2.4.5
86 آلية اختيار مجلس الادارة.....	3.4.5
87 وجود شفافية في الجمعية.....	4.4.5
87 عمر مجلس الادارة.....	5.4.5
88 دور الادارة العامة للتعاون.....	6.4.5
89 وجود استراتيجية.....	7.4.5
89 العلاقة مع الجمعيات الاخرى.....	8.4.5
90 عدد جلسات مجلس الادارة.....	9.4.5
90 نسبة حضور جلسات مجلس الادارة.....	10.4.5
91 اعداد ميزانية سنويه.....	11.4.5
92 وجود نظام حوافز.....	12.4.5
92 وجود نظام تدريب.....	13.4.5
93 تحديد الاحتياجات التدريبية.....	14.4.5
93 عمل تقييم سنوي للجمعية.....	15.4.5
94 ظروف العمل.....	16.4.5
94 التواصل بين اعضاء الهيئة العامة.....	17.4.5
95 طبيعة الاجتماعات.....	18.4.5

96وجود هيكلية.....	19.1.5
96متابعة الادارة العامة للتعاون.....	20.1.5
96وجود عضويه في الاتحادات التعاونية.....	21.1.5
97طبيعة عمل اللجان.....	22.1.5
97نسبة مشاركة الهيئة العامة في الاجتماعات.....	23.1.5

99 الفصل السادس: الأستنتاجات والتوصيات

99الاستنتاجات.....	1.6
99في الجانب الأقتصادي للجمعيات التعاونية.....	1.1.6
101في الجانب الأقتصادي للجمعيات التعاونية.....	2.1.6
102في الجانب الثقافي للجمعيات التعاونية.....	3.1.6
103في الجانب المؤسسي للجمعيات التعاونية.....	4.1.6
104التوصيات.....	2.6
105في الجانب الأقتصادي للجمعيات التعاونية.....	1.2.6
105في الجانب الأقتصادي للجمعيات التعاونية.....	2.2.6
106في الجانب الثقافي للجمعيات التعاونية.....	3.2.6
107في الجانب المؤسسي للجمعيات التعاونية.....	4.2.6

109 المراجع

110 فهرس الملاحق

117 فهرس الاشكال

118 فهرس الجداول

121 فهرس المحتويات